

المصرفي

مجلة مصرافية واقتصادية ديع تصدرها
الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء ببنك السودان المركزي
العدد الخامس والخمسون - مارس 2010م

كلمة التحرير

بتصور هذا العدد الخاص من مجلة المصرفي يكون بنك السودان المركزي قد أطْفأ شمعته الخمسين من عمره المديد بإذن الله، حيث يقابل يوم السبت الموافق 22 فبراير 1960م أول يوم عمل رسمي لتلك المؤسسة العملاقة. وقد وضع للبنية الأولى وأرسى دعائم هذا الصرح العظيم نفر كرم من أبناء هذا الوطن المعطاء - نترجم علي من انتقل منهم إلى الرفيق الأعلى ونرجو دوام الصحة والعافية والعمر المديد لمن بقي منهم - حيث وضعوا جميعهم أساساً متيناً أصبح مرتکزاً قوياً لإنطلاق أعمال تلك المؤسسة لتؤدي رسالتها بكفاءة واقتدار متواهماً ومنسجماً - قدر الإمكان - مع التغيرات العديدة في الأوضاع السياسية والتعديلات المستمرة في الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

وبمناسبة مرور خمسين عاماً من الريادة والعطاء والتميز فقد نظم البنك برنامجاً احتفالياً اشتمل على العديد من الفعاليات من بينها عدد من الندوات بالرئاسة والفروع أهمها ثلاثة ندوات بالخرطوم تمثلت في ندوة بنك السودان المركزي - النشأة والتطور، وندوة الحاضر والرؤى المستقبلية للتقنية المصرافية وندوة مسيرة تطور إسلام الجهاز المصرفي. وإستكمالاً لإبراز ذلك الدور فإن محتويات هذا العدد الخاص تشتمل على عدد من الموضوعات البحثية المنتقاة بالإضافة إلى مجموعة من المحوارات مع قياديين سابقين ومعاصرين قدموا إسهامات مقدرة ومتميزة خلال مسيرة البنك.

إن الاحتفال باليوبيل الذهبي للبنك هو محطة للنظر بعين الإعتبار لما أiergeه البنك خلال مسيرة الطويلة وتقييمها تقريباً موضوعياً بفرض الاستزادة من الماضي وإستشراف المستقبل.

إننا نعتقد أن البنك قد أدى دوره المرسوم له خلال الخمسين عاماً الماضية بمؤسسة وانضباط ومهنية عالية تمثلت في إسهامه الكبير في دعم كل الخطط والبرامج والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الدولة وأخراها الإيجازات التي حققها البنك في إنفاذ ما يليه من استحقاقات ومطلوبات بروتوكول قسمة السلطة والثروة في إطار اتفاقية السلام الشامل على الرغم من الصعوبات والتحديات الجسام التي اعترضته والتي تغلب على معظمها بفضل تصافر جهود العاملين والإدارة العليا للبنك. كما نعتقد أن البنك قد أسهم إسهاماً مقدراً مع بقية وزارات ووحدات القطاع الاقتصادي في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي المستدام الذي تشهده البلاد حالياً.

محمد عثمان أحمد
رئيس الدائرة الثقافية للإحتفال
مدير إدارة السياسات

تنوية

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب

أعمال لait ويف 0912308712

التابعون

يعيى ميرغنى عبد الله

التصميم

يعيى ميرغنى عبد الله

الطبعون

يعيى ميرغنى عبد الله

دراسات وبحوث

الأزمة المالية العالمية.. الحلول والبدائل

4

د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى - وزير المالية الأسبق

إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية.. العقبات والتداعيات

38

د. عز الدين إبراهيم حسن - خبير إقتصادي

علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1958 - 2008م

46

د. أمين صالح يس - مساعد الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي بالسودان

إدارة السيولة في الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1960 - 2008م

56

عبد الرحمن محمد عبد الرحمن - إدارة السياسات / بدر الدين حسين جبر الله - إدارة العمليات النقدية

مُؤشرات اقتصادية

98

سامية عبد المنعم القوصي - الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

لقاءات

لقاء مع د. صابر محمد حسن - محافظ بنك السودان المركزي

106

حوار: مصطفى إبراهيم عبد النبي - إدارة السياسات

المصرفي

مقابلات

مقابلة مع السيد/ عبد الله حسن أحمد - المحافظ السابق لبنك السودان المركزي

114 حوار: مجدي البخيت إبراهيم - إدارة السياسات

مقابلة مع د. عبد المنعم القوصي - نائب أول محافظ بنك السودان المركزي السابق

118 حوار: مجدي البخيت إبراهيم - إدارة السياسات

مقابلة مع السيد / الفاخ زين العابدين - نائب محافظ بنك السودان المركزي السابق

122 حوار: مصطفى إبراهيم عبد النبي - إدارة السياسات

توثيقاً

124 أول مجلس إدارة لبنك السودان المركزي

125 السيرة الذاتية لأول محافظ لبنك السودان المركزي - السيد/ مأمون بحيري

126 مجلس إدارة بنك السودان المركزي الحالي

127 السيرة الذاتية لمحافظ بنك السودان المركزي - د. صابر محمد حسن

الأزمة المالية العالمية - الحلول والبدائل

فشل النظام المالي الرأسمالي الليبرالي الجديد
في مواجهة الأزمة المالية العالمية يمهد الطريق أمام
البديل الإسلامي *



د. عبدالوهاب عثمان شيخ موسى
وزير المالية الأسبق

5/ انعكست الآثار السالبة للأزمة على أداء القطاع المالي وأدت إلى صعوبات في أصول البنوك ومحافظ ديونها، كما نشأت صعوبات في أوضاع الملاعة المالية وموقف السيولة بها وبذلك أثرت على نظام الدفعيات في البنوك وعلى مستوى الائتمان وسقوفاته المتاحة.

6/ توقف النشاط الاقتصادي وارتفعت معدلات البطالة نتيجة للكساد الحاد والحركة العكسية لرأس المال الدولي.

7/ ونتيجة للأسباب أعلاه أدت الأزمة إلى عدم الاستقرار في النشاط الاقتصادي الكلي بما في ذلك الكساد وتراكم الديون المتعثرة في الاقتصاد، هذا وقد يتطور الوضع إلى أزمات اجتماعية وسياسية أو أمنية خطيرة.

لقد طرحت عدة بدائل في المجتمعات قمة 2020 وأجتماعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمواجهة مخاطر الأزمة المالية العالمية التي قضت على كل الآخazات الاقتصادية والمالية التي خفقتها دول العالم خلال السنوات الماضية.

البديل الأول:

يمثل هذا البديل ترقيع النظام القائم والذي أدى إلى بروز الأزمة، وقد طرح هذا البديل في المجتمع قمة

مقدمة:

أهم سمات الأزمة المالية العالمية 2008م:

أتخذت مخاطر الأزمة المالية العالمية أشكالاً متعددة من حيث تأثيرها على القطاعات المالية والاقتصادية المختلفة والمتمثلة فيما يلي.

1/ التراجع الكبير في طلب المستهلكين للسلع والخدمات وما يترتب على ذلك من تراجع استثمارات الشركات وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات المعيشة.

2/ تراجع الصادرات والتدهور في شروط التجارة الخارجية أديا إلى اختلال التوازن الداخلي والخارجي لل الاقتصاد.

3/ عجز واضح وكبير في ميزانيات الدول التي تعتمد في إيراداتها على موارد التجارة الخارجية مثل الجمارك والرسوم المرتبطة بها وال الصادرات السيادية مثل النفط والمعادن.

4/ تفشي عدم الاستقرار وعدم الاطمئنان في الأسواق المالية وتراجع أسعار السندات والأوراق المالية والذبذب في أسعار العملات بэрرت حالة "wait and see".

* يمثل هذا الجزء بباباً من أبواب بحث شامل حول الأزمة المالية العالمية التي تفجرت عام 2008م، وأسبابها وتداعياتها والحلول والبدائل المطروحة لتجاوز مخاطر الأزمة.

في ظروف الأزمة الراهنة.

7/ تعهدت القمة بتنفيذ إصلاحات تشمل تقوية الأسواق المالية ونظم الرقابة لتفادي تكرار الأزمة مستقبلاً. وتعتبر القمة الرقابة على الأسواق في المقام الأول مسؤولية السلطات الوطنية التي تمثل خط الدفاع الأول في الدفاع عن استقرار الأسواق. ولكن نسبة إلى أن الأسواق المالية في إطارها عالمية، فإن التعاون الدولي المكثف بين المراقبين وتقوية المعايير الدولية وعدم التضارب في التنفيذ يعتبر هاماً جداً لحماية استقرار الأسواق المالية ضد التطورات السالبة التي تطرأ في التعامل بين الدول الإقليمية والعالمية.

"ويجب على المراقبين التأكد من أن أعمالهم تدعم انضباط السوق وتفادي أي عمل يمكن أن يضر بأوطانهم"

8/ تعهدت القمة في إعلانها بما يلى:

أ. تقوية ضوابط العمل في الأسواق المالية بما في ذلك المحاسبة والمسؤولية والإفصاح والشفافية. ومارسة الرقابة الشديدة على وكلاء تصنيف الائتمان بما يتفق مع النظم واللوائح الدولية المتفق عليها.

ب. تقوية أخلاقيات المهنة في الأسواق المالية خاصة الاستقامة والنزاهة والأمانة والشفافية وحماية المستهلك المستثمر. وتجنب تضارب المصلحة الشخصية مع الصالح العام.

ج. تقوية التعاون الدولي في مجال ضوابط الأسواق المالية المحلية والإقليمية والدولية.

د. إجراء إصلاحات في مؤسسات بريتون وودز. وذلك لتعبير عن التحولات في الأوزان الدولية في النظام المالي الحديث. وذلك لتقوية شرعيتها. وفي هذا الإطار سوف يكون للاقتصاديات الناشئة والنامية، وبما في ذلك الاقتصاديات الفقيرة صوت مسموع وتمثيل فاعل. ويجب أن توسع عضوية منتدى الاستقرار المالي (Financial Stability Forum) سريعاً لتشمل الدول الناشئة، كما يجب على

مجموعة 20 الذي انعقد يوم 15 نوفمبر 2008م في واشنطن وأصدرت القمة إعلاناً الذي اشتمل على قرارات حاسمة لاحتواء الأزمة الراهنة، التي بلغت مستويات خطيرة وتدورت معدلات النمو. وكان من أهداف القمة أيضاً منع تكرار الأزمة العالمية مرة أخرى ووضع القرارات التي حقق هذا الهدف (انظر القرارات أدناه).

وكان أهم محاور وأهداف القرارات التي أصدرتها القمة تمحور حول إدارة المخاطر، وترقية الاستقامة والنزاهة في الأسواق. ودعم التعاون الدولي في معالجة الأزمة المالية، وتقوية المؤسسات المالية، وتعزيز الضوابط السليمة، ومراجعة الخطة المالية في الأسواق وفيما يلى أهم القرارات:

1/ الاعتراف بأهمية العمل المشترك المتناسق لمحاصرة الأزمة.

2/ الاعتراف بال الحاجة إلى سياسات واسعة مبنية على التنسيق والتعاون في إطار الاقتصاد الكلي قادرة على استعادة النمو ومحاصرة انتشار الأزمة المالية على نطاق الدول والأسواق العالمية. وتشمل السياسات الكلية المتناسقة دعم اقتصاديات الأسواق الناشئة والدول النامية. وقررت القمة في هذا الإطار اتخاذ قرارات قوية لتحقيق هذه الأهداف ومخاطبة التحديات في المدى الطويل.

3/ الاستمرار في الجهود القوية والنافذة والاستعداد لاتخاذ قرارات أخرى يحتاجها تحقيق الاستقرار في النظام المالي.

4/ الاعتراف بأهمية السياسات النقدية، التي تدعم الأوضاع المحلية. واتباع إطار سياسي داعم للاستقرار المالي.

5/ مساعدة الدول الناشئة والنامية لاكتساب قدرة على الوصول إلى التمويل في الظروف المالية الراهنة الصعبة. بما في ذلك الاستفادة من برنامج تسهيلات السيولة وبرنامج الدعم لدى صندوق النقد الدولي.

6/ التشديد على أهمية دور صندوق النقد الدولي

"كما يشمل التوسيع تمثيل الدول الناشئة في المحافل الدولية الأخرى مثل مؤسسات البريتون وودز ومحفل الاستقرار المالي (Financial Stability Forum) ."

12/ قررت القمة برنامج زمني محدد لتنفيذ القرارات الخاصة بتحقيق أهداف ومبادئ إصلاح الأسواق المالية الدولية والقطبية والإقليمية.

13/ في إطار المعايير المحاسبية: تم الاتفاق على الزام الجهات التي تضع المعايير خمسين أوضاعها فيما يتعلق بدورها في تقييم المؤسسات والمستثمرين بصورة عادلة.

14/ وكالات معايير الائتمان: تم الاتفاق على أهمية الاهتمام برقابة نشاطات هذه الوكالات في مجالات تقييم المؤسسات والمستثمرين بصورة عادلة.

15/ مجال دعم دول الأسواق الناشئة والنامية: التزمت قمة العشرين بدفع رؤوس أموال إلى دول الأسواق الناشئة والدول النامية حماية لاقتصاداتها ودعم النمو العالمي. وتحقيقاً لهذا الهدف تم الاتفاق على زيادة الموارد المالية المتاحة من خلال المؤسسات المالية العالمية والتتأكد من أن هذه المؤسسات تملئ التسهيلات المطلوبة لتحقيق هذا الهدف.

وتمشياً مع هذا الاتجاه تم رصد 850 مليار دولار لصندوق النقد الدولي وبنوك التنمية العالمية. وذلك لدعم التنمية الدولية ومحاربة الأزمات. وفي نفس الوقت تم الاتفاق على إجراء إعادة هيكلة مالية للبنوك والاهتمام بالبنية التحتية وتمويل التجارة ودعم موازين المدفوعات والديون والدعم الاجتماعي.

ولتحقيق هذا الهدف تم الاتفاق على استخدام حقوق السحب الخاصة (SDR) في صندوق النقد الدولي في حدود مبلغ 250 مليار دولار. وسوف تخصص من ذلك مبلغ 100 مليار دولار لدول الأسواق الناشئة والدول النامية. كما تمت التوصية بإجراء التعديل الرابع على لوائح صندوق النقد الدولي. وسوف تخصص هذه الموارد والتسهيلات في دعم قرارات المؤسسات المالية الدولية على مواجهة الأزمة المالية.

المؤسسات الكبرى الأخرى مثل المؤسسات التي تضع المعايير أن توسيع عضويتها.

هـ. التعهد بإعادة النظر في المعايير العالمية للمحاسبة خاصة في مجال السنادات في أوقات الكساد، وتقوية حيوية الشفافية في أسواق ائتمان المستويات وتقليل احتمالات المخاطر الشاملة في هذا القطاع.

19/ اعترفت القمة بأهمية تحرير التجارة، ورأت معالجة القرارات والتعهدات التي وردت في الإعلان عن الالتزام بتحرير مبادئ السوق الحر أعلاه، والإلتزام بحكم القانون واحترام الملكية الخاصة، وحرية التجارة والاستثمار، وحرية المنافسة في الأسواق ومراجعة أوضاع الأسواق المالية لتكون منضبطة وذات كفاءة وفعالية عالية. وتأكيد رفض السياسات الخمائية. وأكّدت القمة رفض إدخال حميات جديدة في الاستثمار أو التجارة في السلع والخدمات أو فرض أية إجراءات جديدة على الصادرات أو الاستثمار.

"التزمت القمة بالعمل على الوصول إلى اتفاق حول مشروع منظمة التجارة العالمية المعروفة بأجندة الدوحة للتنمية. وفي هذا الإطار قررت القمة توجيهه وراء التجارة في دولها لتحقيق هذا الهدف والاستعداد للمساعدة بصورة مباشرة كلما استدعت الحاجة".

10/ تفهمت القمة التبعات السالبة للأزمة المالية الراهنة على الدول النامية وبصفة خاصة الدول النامية أكثر قابلية للتعرض للمخاطر كما التزمت القمة في هذا الإطار أيضاً بالالتزامات السابقة بمساعدة الدول النامية. هذا إلى جانب التزامها بقرارات مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في عام 2002م بالكسيك وخاصة مبادئ التنمية.

11/ قررت القمة توسيع محافل اتخاذ القرارات الاقتصادية العالمية من سبع دول إلى عشرين دولة على أن يشمل التوسيع الدول الناشئة التي أصبحت تمثل مركز ثقل في الاقتصاد العالمي.

**البديل الثاني:
إصلاح نظام النقد العالمي:**

استبدال الدولار بحقوق السحب الخاصة SDR: كان من أهم الأحداث المصاحبة لاجتماع قمة G 20 الثانية، المنعقد في لندن يوم 2009/4/2، صدور مذكرة محافظ بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) حول إصلاح نظام النقد العالمي.

تعود جذور الأزمة المالية العالمية الحالية إلى عقد السبعينيات عند التخلص من نظام بيرتون ووزع أسعار صرف العملات بمعيار الذهب - والمطبق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945م، حيث استخدم معيار الذهب في تقييم أسعار صرف العملات الرئيسية حتى عام 1973م عندما اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية قراراً بانفراد إنهاء استخدام معيار الذهب. وذلك بعد سنتين من فشلها في دفع التزاماتها من الديون القيمة بالذهب والتي تراكمت نتيجة نفقات حرب فيتنام. بالتخلص من استخدام معيار الذهب في صرف العملات بدأ عهد جديد حيث أصبح فيه الدولار عملة الاحتياطات العالمية. ان استبدال الذهب بالدولار أدى إلى بروز مرحلة انتعاش الائتمان والاستهلاك في الولايات المتحدة حيث حولت دول العالم كلها أرصادها من الذهب إلى الدولار في شكل أرصدة حرة أو شراء سندات الحكومة الأمريكية. وبذلك تحولت أمريكا إلى أكبر أمة مديونة في العالم. كما أدى انتعاش الائتمان إلى نمو قوي في الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع المديونية بصورة غير مسبوقة وغير منطقية، في بعض الأحيان ومعتمدة على أصول وهمية وغير أصلية والتي فاقت قدرة الإنتاج التي عجزت عن مواكبتها.

«كانت هذه الظاهرة بارزة في قطاع العقارات وفي أسواق المضاربات ومبنية على مشتقات خارجية.»

تفشت ظاهرة ارتفاع ديون القطاع الخاص وارتفعت

أعباء الديون في أمريكا والدول المتقدمة الأخرى، حتى أصبح حجم الديون أكبر من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في تلك الدول. فقد بلغت نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة 541% مقارنة بما كانت عليه في عام 2000 البالغة 250%. وهناك مواقف مشابهة في كل من المملكة المتحدة واليابان. وتبلغ نسبة ديون القطاع الخاص في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حوالي 90% من جملة الديون القومية.

وتبلغ ديون الحكومة الأمريكية 10 تريليون دولار وعند إضافة الـ 700 مليار دولار عبارة عن الأموال التي صرفت لمواجهة الأزمة المالية وفي شراء الأصول المسمومة 250 مليار دولار عبارة عن تكاليف السياسات المالية التي اتخذت لتحفيز الانتاج في القطاع الخاص ترتفع جملة الديون إلى حوالي 11 تريليون دولاراً مما يجعل حكومة الولايات المتحدة في موقف مالي حرج.

هذا وان مناخ التحرير الذي بدأ في عقدي السبعينيات والثمانينيات واستبدال معيار الذهب بالدولار وانفراط ضوابط الإنضباط في الإقراض سمحت للاعبين في الأسواق المالية إدخال أدوات اقتراض مشبوهة ومعقدة وتفتقد الشفافية والمصداقية.

حيثيات مذكرة مدير بنك الشعب الصيني (البنك المركزي):

كرد فعل للأزمة المالية وعدم استقرار الأسواق المالية وتراجع الإنتاج وتفاقم البطالة وترافق مديونية أمريكا بترت الحاجة إلى إصلاح النظام المالي العالمي. وهنا برمزاً عن نوع ومتطلبات عملة الاحتياطي العالمي القادرة على تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية وتساند النمو الاقتصادي العالمي.

ومن أهم مواصفات ومتطلبات العملة ما يلي:
1/ يجب أن تستند عملة الاحتياطي العالمي على معيار مستقر ويتم اصدارها وفق شروط ضوابط

ثالثاً: يجب أن يكون إصلاح النظام المالي في إطار نظرة مستقبلية ومرتبطة بأهداف طويلة المدى. أي أن يكون تطبيق الإصلاح تدريجياً لتحقيقصالح المشتركة. وأن يكتسب إنشاء العملة قبولاً واسعاً وأن يكون المعيار مستقراً يأخذ في الاعتبار تحقيق الأهداف المستقبليّة لكل الدول.

وترى المذكورة أن أكثر نظام مؤهل لتحقيق هذا الهدف هو نظام حقوق السحب الخاصة SDR. على أن يكون نظام SDR على أوسع نطاق وتضم أكبر عدد ممكّن من عملات الدول الكبيرة حتى يمكن استخدامه في أوسع نطاق ممكّن. هذا ويمكن استخدام معيار الناتج المحلي الإجمالي GDP في تخصيص حصص حقوق السحب الخاصة على أن تنسد إدارة النظام الجديد

إلى صندوق النقد الدولي كجهة محايدة.

ويبدو أن مذكرة محافظ بنك الشعب الصيني حول إصلاح النظام المالي قد أسللت ظلالها على مداولات اجتماع قمة G20. إذ كان من أهم القرارات التي اتخذتها القمة التعهد برفع الموارد المالية لصندوق النقد الدولي من خلال إنشاء وحدات حقوق سحب خاصة في حدود 250 مليار دولار. ويعتبر هذا القرار الأول من نوعه منذ عام 1981م. هذا ويعتقد البعض أن هذا الإجراء خطوة نحو إصلاح إدارة الاقتصاد والنظم المالية والسيولة العالمية.

ومن الجانب الآخر يرى بعض الخبراء استحالة التحول من الدولار إلى حقوق السحب الخاصة SDR في المدى القريب. إذ تعتبر حقوق السحب الخاصة وحدة محاسبية تستخدّم للمحاسبة بين صندوق النقد الدولي والحكومات. وت تكون من حزمة عملات رئيسة مثل الدولار والجنيه الاسترليني واليورو والين الياباني. ويعتقد الخبراء أن هدف الصين من دعوتها إلى التحول من الدولار إلى حقوق السحب الخاصة تحويل احتياطاتها الضخمة والمحفوظة بالدولار في شكل نقدى وسندات الحكومة الأمريكية، إلى حقوق السحب الخاصة SDR دون بيعها بالدولار.

سليمة لضمان استقرار إصدار العملة بانتظام وبمقادير كافية لمقابلة احتياجات الدول.

2/ يجب أن يكون أسلوب وتنظيم صدور العملة مرنًا يسمح للتغييرات الحتملة في ظل الأزمات المالية الدولية الراهنة.

3/ أن يكون إصدار العملة منفصلاً عن بيئة الاقتصاد الوطني في الدول المصدرة للعملة وغير مرتبطة بحاجة الدول الخاصة، ومصالحها السيادية.

تتطلب مواجهة الأزمة المالية العالمية الراهنة إعادة النظر في نظام الاحتياطي النقدي العالمي واستبداله بنظام مالي عالمي واحتياطي نفدي جديد وذا قيمة مستقرة. ولذلك ظلت تبعات الأزمة وتفشت العدوى إلى جميع دول العالم وعرّضت اقتصاداتها للمخاطر بسبب اختلال نظام الاحتياطي العالمي حتى أصبح ذلك مثلاً يطلق على الأوضاع الاقتصادية العالمية.

”عندما تعطس أمريكا يصاب العالم بالزكام“

أولاً: هناك احتمالات أن تواجه الدول التي تصدر العملات المستخدمة كاحتياطي عالمي مأزق مرتبطة بالختار بين تحقيق أهداف نقدية وطنية وبين ضرورة الوفاء بالتزاماتها نحو توفير السيولة الكافية لمقابلة طلبات الدول الأخرى من الاحتياطي. فمن جانب لا تستطيع السلطات النقدية الصادرة لعملة الاحتياطي العالمي تركيز اهتمامها على الأهداف الوطنية وفي ذات الوقت تمتلك القدرة على مقابلة التزاماتها الدولية. ومن جانب آخر قد لا تستطيع تحقيق صالح الوطنية والوفاء بالالتزاماتها الدولية في آن واحد. فإنها إما أن تفشل في مقابلة التزاماتها الدولية من خلال متابعتها مكافحة التضخم محلياً أو اللجوء إلى توليد سيولة نقدية كبيرة لمقابلة التطلبات الخارجية من خلال رفع حجم السيولة المحلية فتعرض اقتصادها إلى مخاطر التضخم.

ثانياً: عليه فإن إصلاح النظام المالي العالمي يتطلب إيجاد عملة احتياطي دولي منفصلة عن صالح المجردة لأمة واحدة.

البديل الإسلامي:

يمهد فشل النظام المالي الرأسمالي للبرالي الجديد وإفلاسه اليوم وانهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي في نهاية القرن الماضي الطريق أمام النظام المالي والاقتصادي الاسلامي للإنطلاق ويشكل هذا المحدثان بداية الأنطلاقة الوعادة للنظام الاقتصادي والمالي الاسلامي. فقد بدأ النظام المالي الاسلامي مثلاً في كل قطاعاته المصرفية، والتأمين التكافلي، وأسواق المال التي تنشأ في سوقها الأولية الصكوك الإسلامية ويتم تداولها في سوقها الثانوية. ويشق طريقه في أسواق وعواصم العالم الاسلامي وفي أسواق وعواصم أوروبا وأسيا وأمريكا، التي كانت تنظر إلى الإسلام وحضاراته وثقافاته نظرة دونية مستهجنة. كما كانت تنظر إلى النظام الاقتصادي والمالي الاسلامي كنشاط هامشي ليس له أثر في واقع العمل في الأسواق المالية العالمية والإقليمية.

نشأت المصرفية الإسلامية في صورة متواضعة ومحدودة في منتصف السبعينيات في كل من دبي ومصر والسودان. ثم واصلت انتشارها إلى دول إسلامية في منطقة الخليج مثل الكويت والبحرين وقطر ثم امتدت إلى تركيا والباكستان ومالزيا واندونيسيا

وببدأ النظام المالي الإسلامي في شكل مصارف تعمل وفق الشريعة الإسلامية ثمأخذ يتنوع هيكلياً ووظيفياً ليشمل القطاعات الاستثمارية ومجال التأمين التكافلي ثم توسيع قطاعاته بإنشاء مؤسسات إسلامية تعمل في مجالات الصكوك والإجارة والاستصناع والمقاولات...الخ. وامتد توسيع نشاط المؤسسات الإسلامية وتحطّت حدود دول العالم الإسلامي لتنتشر في الدول الغربية والآسيوية، وأصبحت تمثل الملاذ الآمن للمستثمرين في الأسواق المالية التقليدية في أعقاب المأطر المفجعة التي تعرضت لها تلك الأسواق بسبب

ويعتقد هؤلاء الخبراء أن الولايات المتحدة والدول الكبري الأخرى لن توافق على هذا الإجراء. هذا وقد اعترض السيد براون رئيس وزراء المملكة المتحدة بشدة عند تقديم اقتراح هذا الإجراء بواسطة رئيس وزراء الصين في اجتماع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المنعقد في باريس في يونيو الماضي قائلاً إن أي حديث حول هذا الموضوع سوف يعتبر مؤشراً إلى أن هناك تعديلات جذرية في النظام المالي العالمي على الأبواب. ما قد يؤدي إلى تأخير الوصول إلى الانتعاش. حتى ولو كان المقصود إجراء التعديل في المدى البعيد.

ويبدو أن مبادرة الصين بهذا الإصلاح يعزى إلى خشيتها من حالة التدهور في الموقف الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وتراكم ديونها حتى بلغت 541% من الناتج المحلي الإجمالي وأن يؤثر ذلك الموقف سلباً على أرصدقها المحفوظة بالدولار. وقد برز من خلال المدخلات في قمة G20 موقفان متناقضان. فبينما ترى الصين ضرورة التحول من الدولار إلى حقوق السحب الخاصة SDR لحماية أرصدقها الهائلة بالدولار في ظل احتمال تدهور الدولار بسبب المديونية المفرطة للولايات المتحدة والسياسات الاقتصادية والنقدية غير السليمة التي تتبعها الولايات المتحدة الاحتياطي الفدرالي. تخوف الدول الكبرى من ان إثارة مثل هذا الأمر وفي الوقت الحاضر قد تشير إلى أن هناك سياسات جذرية في إدارة الاقتصاد العالمي على الأبواب فيفضي إلى تعميق عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي وتطليل عمر الكساد.

وفي اجتماع مجموعة الـ20 المنعقد في أغسطس 2009م أبدى الرئيس الفرنسي تخوفه من مخاطر الاستثمار في الأعتماد على عملة واحدة كاحتياطي نقدى عالى ما يعزز موقف الصين. ويشير إلى احتمال تعديل نظام الاحتياطي العالمي المعتمد على الدولار.

مالياً خطيراً لللاقتصاد العالمي. ولا يتوقع سداد هذا الإلتزام في أقل من عقد كامل من الزمان.

وعليه عندما انهارت البنوك العالمية جراء الأزمة المالية العالمية الراهنة توجّهت الأنظار إلى المصرفية الإسلامية التي سلمت من المخاطر بفضل نظمها الملزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تمثل الحصن الآمن للنظام الاقتصادي.

وجاء في تقرير شركة Advantage Consulting للاستشارات بحث بعنوان (النظام الإسلامي الفارس الصامد في حصن منيع). أنه مع مرور العالم بهذه الأزمات الحرجية وما صاحبها من عدم التيقن أصبح من الواضح وجود ضعف خطير في النظام المالي المتبع. وإن ذلك النظام المالي الذي أستخدم كمعيار مالي دولي كان غير ملائم تماماً لحماية نفسه من الأزمة الاقتصادية¹.

لقد أفضت هذه التطورات المؤلمة في الاقتصاد العالمي إلى زيادة الاهتمام بالنظام الاقتصادي الإسلامي الذي توسيّع نطاق قبوله عالمياً. ونتيجة لهذا القبول يتوقع أن يصل إجمالي أصول المؤسسات المالية الإسلامية في العالم في نهاية عام 2008م إلى 780 مليار دولار مقابل 597 مليار دولار في عام 2007 بنسبة 31%. ويأتي هذا النمو العالمي في المؤسسات المالية الملزمة بالشريعة الإسلامية والعالم في خضم المخاطر الموجعة التي تعرضت لها مؤسسات النظام المالي التقليدي. مما يؤكد سلامة المقومات والمبادئ التي يستند إليها النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي التي تصونه من الإنزلاق في مستنقعات المخاطر. وتشمل تلك المبادئ الأمانة والنزاهة والشفافية والعدالة والتسخير والإيثار والتعاون والتكافل.

والنظام الإسلامي نظراً لاعتماده على مقاصد ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية يجب أن تكون صيغ العاملات المستخدمة في التمويل الإسلامي

الأزمات المالية. ما جعل نشاط المؤسسات المالية الإسلامية ينمو بمعدل يفوق 15% في العام. وفاقت قيمة هذه المؤسسات نصف تريليون دولار. وأستفادت تلك المؤسسات الإسلامية من التطورات الهائلة في مجالات التكنولوجيا الحديثة والاتصالات وتقنيات المعلومات. هذا بالرغم من التراجع الذي أصاب بعض القطاعات مثل قطاع العقار نتيجة للأزمة التي ضربت القطاع المالي في الدول الغربية عام 2001م.

مستقبل النظام المالي الإسلامي:

نتيجة للمخاطر المفجعة التي تعرض لها المستثمرين في الأسواق التقليدية جراء الأزمة المالية العالمية التي ضربت تلك الأسواق أخذ كثير من المستثمرين يبحثون عن الملاذ الآمن الذي توفره النظم المالية التي تلتزم بمبادئ الأخلاقية السليمة. لذا اعتبر المستثمرون النظم الإسلامية البديل العقلي للنظم التقليدية التي تعمل بنظام الفائدة والقمار والغرر. ويمكن للنظام المالي الإسلامي توفير هذا البديل لأن من ميزات نظام الاقتصاد الإسلامي المحافظة على القيمة الحقيقة للثروة. وأستقرار سعر الصرف، ومن ثم استقرار الأسعار في الاقتصاد الكلى وتحقيق التوازن في مفاصل الاقتصاد. بعيداً عن التضخم وخلق البيئة المواتية والمحفزة للاستثمار والنمو. وإن غياب هذه الميزة في النظام التقليدي كان السبب الرئيس في انفجار الأزمة المالية العالمية التي أتت على جل المنجزات التي حققتها الاقتصادات المتقدمة والناشئة خلال السنوات الماضية من خلال الانتعاش الذي شهدته تلك الاقتصادات. إذ اتضح للعالم أن النظام المالي التقليدي لا يستند على أرضية صلبة وسليمة بل يستمد قوته من التزوير والتعامل في المشتقات والنمو الوهمي. إذ بلغت التزامات النظام المالي العالمي 650 تريليون دولاراً مقابل 55 تريليون دولاراً يمثل الأنتاج الحقيقي للعالم. أي ما يعادل 11 ضعفاً، مما يشكل عبئاً

وتقسم الدراسة دول الأسواق المالية الإسلامية من حيث نمو رأس المال كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى أربع دول كبرى رائدة في مجال تبني النظام الإسلامي وأخرى لاحقة بها. تشمل المجموعة الأولى السعودية والكويت وماليزيا والإمارات العربية المتحدة.

أسواق المال في هذه الدول "بما في ذلك المؤسسات التقليدية" متقدمة والأصول الإسلامية بها نسباً عالية. فإن نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي "بما في ذلك الأصول التقليدية" يقدر بـ 92% في ماليزيا، و 76% في الكويت و 93% في البحرين و 76% في قطر (أنظر الجدول رقم 1 المرفق). هذا وتحتل المملكة العربية السعودية أعلى نسبة لتركيز الأصول الإسلامية المالية 40% من الناتج المحلي الإجمالي وتليها الكويت بنسبة تركيز 21% والإمارات 20% أما قطر فتبعد بنسبة تركيز الأصول الإسلامية 5% فقط فيما تبلغ جملة بناء رأس المال بها 77 مليار دولار.

تحتل المغرب المرتبة الأولى بين دول شمال أفريقيا الثلاث المغرب، تونس، ومصر، فيما يختص بالقدرة على بناء رأس المال Capitalization وتبلغ 100% وتبلغ نسبة بناء رأس المال والناتج المحلي إجمالي مليار دولار إلا أن نسبة تركيز الأصول الإسلامية ضعيفة جداً 2% فقط. أما مصر فإنها تقوم بصياغة سياسات وإجراءات لتحفيز مناخ الاستثمار.

بالرغم من التوسيع الكبير في النظام المالي الإسلامي وانتشاره في الدول الإسلامية وغيرها، إلا أنها إذا قارنا تركيز الأصول الملتزمة بالشريعة الإسلامية بنمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الإسلامية والتطور الهائل في رسملة الأصول الإسلامية ونسبة التركيز للأصول الملتزمة بالشريعة الإسلامية ضئيلة جداً. (أنظر الجدول رقم 1) والشكل رقم 1 أدناه).

عادلة ومنصفة ومستندَة على نشاط حقيقي. وبالمقابل خُرم أحكام الشريعة الإسلامية الفائدة بجميع أنواعها ومسماياتها والغرر والقمار. ومن شأن ذلك أن يجعل التمويل الإسلامي ملتزماً بالضرورة، وذلك يضمن أن تكون المعاملات بشراء وبيع السلع والخدمات الحقيقة فقط، دون التعامل في الأنشطة والتجارة في المستقبليات الوهمية مثل المشتقات، كما خُرم الشريعة الإسلامية فوق ذلك المعاملات التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والجهالة والإحتكار والإستغلال والغرر والجشع والظلم. ويعتمد النظام الإسلامي على التداول الحقيقي وال الموجودات. وحرّمت الشريعة نظام المشتقات التي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة. وبالرغم من تعرض منطقة الخليج العربي لبعض الخسائر جراء الأزمة المالية العالمية، خاصة في قطاع العقارات والذي يمثل القطاع الرائد والقاطر للإستثمارات في المنطقة، فقد أوضح التقرير الذي أعدته مؤسسة Arthur D. Little الأمريكية أن المنطقة ما زالت تمثل الملاذ الآمن للمستثمرين الغربيين. كما يتوقع التقرير أن تنتعش أسواق المنطقة في نهاية عام 2009.

هذا وقد أوضح تقرير Arthur D. Little حول عشرة أسواق مالية إسلامية، والتي تشمل المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة وماليزيا وتونس، الإمكانيات المتاحة إلى جانب الإشارة إلى التحديات التي تواجه كل سوق من هذه الأسواق. ويتوقع التقرير أن ترتفع الأصول الملتزمة بالشريعة الإسلامية من 800 مليار دولار إلى 4 تريليون دولار بحلول عام 2015 أي ب معدل متوسط نمو ما بين 10 إلى 20% في العام. وبذلك يحتل النظام المالي الإسلامي أعلى نسبة نمو في هذه الصناعة، مع وجود تفاوت في مستويات ونسب النمو من سوق مالي إسلامي إلى آخر في بلدان المنطقة.

جدول رقم (1)
نسبة تركيز الأصول الإسلامية

الدولة	رسملة المال في السوق Capitalization	نسبة رأس مال السوق للناتج المحلي الإجمالي	نسبة تركيز الأصول الإسلامية للناتج المحلي الإجمالي
المملكة العربية السعودية	247 مليار دولار	% 47	% 40
ماليزيا	197 مليار دولار	% 92	
الإمارات العربية	132 مليار دولار	% 49	% 20
الكويت	121 مليار دولار	% 76	% 21
قطر	77 مليار دولار	% 67	% 5
البحرين	20 مليار دولار	% 93	% 15
عمان	15 مليار دولار	% 36	
الغرب	70 مليار دولار	% 100	% 2
مصر	57 مليار دولار	% 27	
تونس	5 مليار دولار	% 14	

الاستنساخ المالي من المال إلى المال قد جنب على الأقل ربع ثروات العالم من التأثير بالأزمة المالية العالمية التي دحرجتها المشتقات المالية وبيع الدين (المتاجرة بالديون) في أوروبا وأمريكا إلى داخل الاقتصاد العالمي.²

وأوضح (توني بيرش) أيضاً مزايا المصرفية الإسلامية وقدرتها الإبداعية على ابتكار المنتجات المالية بعدلة داخل دائرة الاقتصاد الفعلي وليس مجرد أوراق على الطاولات.

ويضيف بيرش³ أنه يمكن للتمويل الإسلامي توسيع جاذبيته أكثر من قاعدته التقليدية في أعقاب الأزمة المالية العالمية كما يمكنه المساعدة في إعادة الإنضباط إلى النظام المالي العالمي.

ويشير التقرير إلى أن البداية دائماً ماتكون صعبة لذا فإن ظهور المصرفية الإسلامية وإحلالها مكان النظام القديم يحتاج إلى بعض الوقت، لأن غير المسلمين يجب أن يلمسوا فوائدها قبل أن يعتمدوها

ونسبة للسمعة الطيبة التي اكتسبها النظام المالي الإسلامي من خلال صموده أمام المخاطر التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية الراهنة يتوقع أن تحول معظم الأصول المالية غير الملتزمة بالشريعة الإسلامية الموجودة في الدول الإسلامية، والتي يوضحها الجدول أعلاه. إلى حظيرة النظام الإسلامي الذي يوفر لها الملاذ الآمن. وبناءً على هذه التوقعات فهناك تنبؤات من قبل المؤسسات الاستشارية العالمية أن تصل الأصول الملتزمة بالشريعة الإسلامية إلى مستوى 4 تريليون دولار بحلول عام 2015 القادم إن شاء الله من مستواها 800 مليار دولار في عام 2008م.

من الجانب الإيجابي يتوقع الخبر البريطاني (توني بيرش)¹ أن يعيد التمويل الإسلامي الإنضباط إلى النظام المالي العالمي في عام 2010م. وإن المصرفية الإسلامية سوف تكتسح النظام المالي في العالم بجاذبيتها بحلول عام 2015. وأكد أن القوانين المنظمة للاقتصاد الإسلامي والتي تمنع

(2) مجلة المصرفية الإسلامية

(3) مجلة المصرفية الإسلامية

(1) الاقتصاد وأسواق المال

على قطاعات العقارات في الإمارات العربية المتحدة حيث أدى ذلك إلى عدم الاستقرار في أسواق الأموال في تلك المنطقة. كما ان انخفاض أسعار النفط نتيجة لتراجع الإنتاج في الدول الصناعية خلق أزمة السيولة في الدول النفطية والتراجع في النمو وتفاقم مشكلة العطالة وتراجع النشاط الاقتصادي خاصّةً في سوق الصكوك.

هذا وإن معظم الدول الإسلامية تفتقر إلى أدوات مكافحة التضخم ونظم الحفاظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي ما يؤدى إلى أحتمال تصاعد معدلات التضخم نتيجة لتلك التغيرات.

هذا ومن التحديات التي تواجه معظم الدول الإسلامية توفير البيئة التشريعية والمؤسسية والضوابط المطلوبة لإزالة المشاكل التي تواجه النظام المالي الإسلامي في العديد من الدول الإسلامية. وللتصبح النظام أكثر حصانة ضد الأزمات العالمية وتعزيز الرواج والمحفظة التي يوفرها الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية فإن ذلك يستدعي تقوية الضوابط، خاصة فيما يتعلق بالشفافية واللوائح والنظم الخاصة بالمصارف الإسلامية مثل إجراءات التأسيس وقواعد الرقابة والتفتيش والمحكمة والتنسيق بين المصارف الإسلامية والتقاليدية. فهناك من لا يلاحظ فروقات بين هوماش المرباحات التي تتقدّم بها المصارف الإسلامية والفوائد الريوية لدى المصارف التقليدية ما يضعف التصنيف الایدولوجي للنظام الإسلامي ويجعل المصارف الإسلامية، إسلامية نظرياً وتقاليدية من الناحية العملية.

ومن التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي مخاطر ضعف السيولة في كثير من الدول الإسلامية لارتباطها بأسعار النفط تصاعداً وتراجعاً. لذا فإن تعزيز حفظ المصارف الإسلامية ضد الأزمات المالية العالمية يتطلب مراجعة نظم إدارة السيولة ومنظومة الأصول وانتهاء حلول

طريقة لهم لإدارة أموالهم واستثماراتهم. و حول المزايا المصرفية للبنوك الإسلامية والتي تأتي على رأسها أنها لا تفرض سوي ما لديها من ودائع وهو الأسلوب الذي يتفادى توليد الإئتمان بكل آثاره التي شاهدناها من خلال الأزمة المالية. لذا يصبح الإقراض أكثر انتظاماً لأن الإقراض المفرط يشكل تهديداً رئيسياً للنظام المالي العالمي.

إن نظام التمويل الإسلامي من شأنه أن يحول دون خلق الدين الذي يؤدي إلى التضخم في الاقتصاد ثم يفضي إلى الانهيار، وأن البنوك الإسلامية القائمة الآن بحكم تكوينها هي بنوك صغيرة برأوس أموال جيدة كما أنها بنوك محافظه، وبالنسبة إلى كثير من المعاملين فإن البنك الذي لا يدفع فائدة ولكنه يعطي المستثمر أماناً أكثر. أفضل من البنك الذي يقدم فائدة 7% ولكن يمكن أن ينهار في يوم ما.

صحيح أن البنوك الإسلامية لم تتأثر كثيراً بالأزمة المالية العالمية ولكنها تتأثر بصورة غير مباشرة بالبيئة المحيطة بها وإن العديد من منتجات المؤسسات الإسلامية خاصة أزمة الاستثمار في القطاع العقاري أثرت على البنوك الإسلامية المرتبطة بذلك القطاع وتسببت خسائر حيث تراجعت أرباحها.

قطاع الصيرفة الإسلامية:

بالرغم من الإشادات التي صدرت عن عدة جهات عن الصيرفة الإسلامية، خاصة حول قدرتها على خيال مخاطر الأزمة المالية، إلا أن هذه الصناعة لا تزال محدودة وقادرة "في تقديرى" عن تلبية احتياجات التوسيع المطلوب، خاصة في استحداث منتجات وأدوات جديدة متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقدرة على تعزيز وتحقيق مفاصيل الاقتصاد في الأقطار الإسلامية. هذا وأن تركيز التمويل الإسلامي على قطاعات محدودة يجعله معرضاً لمخاطر الصدمات التي قد تحدث في قطاعات معينة، كما هو الحال تأثير الأزمة المالية العالمية

ظاهرة سالبة. وفي حالة جنوب شرق آسيا، فقد سجلت ماليزيا، والتي تعتبر أكبر سوق للصكوك الإسلامية في العالم، أكبر هبوط في اصدارات الصكوك، بينما، وعلى العكس من ذلك تماماً، تضاعفت معاملات الصكوك بسبعة أضاف في إندونيسيا في عام 2008.

وقد حدث أكثر الهبوط حدة في سوق الصكوك في الربع الرابع من عام 2008، وشكل بذلك أقل اصدار للصكوك الربع السنوية منذ عام 2002. هذا وقد ساهمت العديد من العوامل في انخفاض سوق الصكوك، غير أن العامل الأساسي هو الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى نضوب السيولة، اتساع الفجوة بين أسعار القروض وتأكل الثقة الذي أدى إلى أن تسود روح «الترقب والانتظار» لدى المستثمرين. غير أن مؤسسة «استاندرد آند بورو» تتوقع أن ينتعش سوق الصكوك الإسلامية في بدايات عام 2010 إذ من المتوقع أن يبدأ التحسن في السوق العالمي.

وبالرغم من الإنخفاض الذي شهدته إصدارات الصكوك فإن الطلب عليها ما زال مستمراً. ويعزي ذلك إلى أن هناك أكثر من 300 مؤسسة مالية تعمل وفقاً للشريعة الإسلامية، مما يعطي المستثمرين في الصكوك الضمان والأطمئنان والملاذ الآمن لثروات المستثمرين في هذه الصناعة. وبالرغم من أن الصكوك الإسلامية التي يتم تداولها في الأسواق التقليدية غير معصومة تماماً من المخاطر التي تنشأ في أسواق الإئتمان التقليدية، خاصة وإن الصكوك تعتبر من الأدوات الإئتمانية. ولكن بما أنها قائمة على أصول حقيقة وغير وهمية أو مزورة تتيح قدرأً كبيراً من الثقة والأطمئنان للمستثمرين، خاصة أولئك الذين ما زالوا يتعاملون مع المؤسسات المصدرة للسندات بالصيغ التقليدية، هذا ما جعل الصكوك الإسلامية أكثر رواجاً وأوسعاً انتشاراً ونمواً بالرغم

تمويلية جديدة تمكّن من تعزيز قدرة المصارف على إدارة المخاطر وتطوير الجانب التقني والمهنى في المعاملات المصرفية وإدارة المخاطر وتطوير إدارة التحوط ضد التقلبات الملزمة للأزمات المصاحبة للصناعة المصرفية.

موقف السندات الإسلامية (الصكوك) وصناديق

الاستثمار الإسلامي:

بالرغم من استمرار تراجع السندات فإن تقرير بيت الإستشارات يتوقع أن تنتعش صناعة التمويل الإسلامي في الفترة المقبلة، فقد أصبحت الصكوك الإسلامية أسرع أدوات التمويل الإسلامي نمواً وأكثرها شعبيةً، وأصبحت أداة هامة لجلب التمويل والأنشطة الاستثمارية على نطاق العالم. وتمت هيكلتها على مختلف صيغ التمويل الإسلامية مثل المشاركة والرائحة والإيجارة والاستصناع، غير أنه لا بد من أن يستند هذا النظام على ما لا يقل عن 51% من الأصول الحقيقية وليس على أدوات دين. وكان أكثر من نصف معاملات الصكوك في عام 2008 مبنياً على صيغة الأيجارة تليها المشاركة بنسبة 17%. ولكن هذا الإزدهار سوف يكون مرهوناً بإصلاح النظام المالي في منطقة الخليج التي استأثرت بنمو 54% من جملة الصكوك الصادرة في عام 2008.

تجدر الإشارة إلى أن السوق الدولي للصكوك قد عانى من هبوط حاد في عام 2008، حيث بلغت الصكوك التي تم اصدارها حوالي 15 بليون دولار أي أقل من نصف ما تم اصدارها عام 2007 والبالغة حوالي 33 بليون دولار. وكان هناك الهبوط في الصكوك على مستوى العالم، وكانت دول الخليج وجنوب شرق آسيا أكثرها تضرراً غير أن انضرر كان أكبر نسبياً على الأولى. وكان هناك تفاوت كبير بين مختلف الدول في كلا الأقليمين. عانت كل من الكويت وال سعودية من أكبر معدل هبوط، باكثير من 70% بينما لم تسجل قطر اي

وافريقيا سجلتا نموا بلغ 44% و33% على التوالي. وهذا يفوق بصورة واضحة النمو الذي سجل في منطقة الخليج لنفس الفترة والبالغ 18%. ما يبشر بنجاح أوسع للنظام المالي والصكوك الإسلامية بصفة خاصة بروز عمليات التمويل المشترك Syndicate. وأصاب بخاجاً كبيراً في دول الخليج وماليزيا. ونسبة إلى أن هذه العمليات في الغالب ما تكون مرتبطة بعمليات استثمارية في القطاعات الحقيقة مثل الصناعة والسياحة والبنية الأساسية... إلخ. يبشر ذلك بانطلاق هذه الصناعة بخطوات واسعة إلى الأمام. فقد برزت فرص جيدة في مجال تمويل المشروعات المرتبطة بالأمن الغذائي العربي التي وجدت دعماً ملماً من مؤتمر القمة العربية المنعقد في الكويت في نوفمبر 2008م. (حسبما سوف يتم توضيحه فيما بعد في هذا البحث)

بالرغم من ازدهار سوق الصكوك الإسلامية فإن هناك بعض المخاوف تساؤر المستثمرين حول أداء السوق. وترتبط تلك المخاوف:

- 1 - افتقار سوق الصكوك الإسلامية إلى وجود مناخ تشريعى ينظم عمل تلك الإصدارات. حيث يفاجأ المستثمرون أحياناً ببروز تضارب في الفتاوي حول مطابقة صيغ ما لأحكام الشريعة الإسلامية.
- 2 - تضاؤل الشفافية في بعض الإصدارات مما حدا ببعض المؤسسات المصدرة للصكوك العمل على حصول تقييم ائتماني من بعض المؤسسات العالمية وذلك لتقليل مخاطر الإكتتاب في بعض الصكوك.
- 3 - إن عدم وجود سوق ثانوية يجعل تداول الصكوك يتم بين مجموعة محدودة من المؤسسات والأفراد. ويعود غياب السوق الثانوية إلى محدودية عدد الإصدارات المطروحة من الصكوك إلى جانب رغبة حائزى الصكوك الإحتفاظ بها لأنها تمثل عائداً مضموناً لهم، أو استخدامها كضمانات للحصول على التمويل من البنوك.

من التأثير السلبي لتداعيات الأزمة المالية العالمية على ثقة المستثمرين.

أوضح البحث حول الأسواق الاستثمارية البديلة التي تعامل بالشريعة نمو الصناديق الإسلامية مثل الصندوق الإسلامي لرأس المال الخاص. صناديق التحوط (Hedging) والصناديق العقارية. حيث يوجد حالياً أكثر من 500 صندوق إسلامي على نطاق العالم. وتتوقع Ernest and Young أن يتضاعف حجم هذه الصناعة إلى أكثر من 950 صندوقاً بحلول عام 2010. وعلى الرغم من أن سوق الصناديق الإسلامية يعتبر صغيراً نسبياً، فقد شهد نمواً غير مسبوق إذا أخذنا في الاعتبار أن أول صندوق للتحوط (Hedging) على أساس الشريعة تم طرحه في بداية عام 2007 بواسطة السمسار العالمي نيويورك حيث تم توفير الاستثمار الأساسي بواسطة البنك التجاري الأهلي بالسعودية (NCB). ومنذ ذلك التاريخ كثف الكثير من اللاعبين المشهورين على مستوى العالم مثل Deutsch Duetsch، Barclays، HSBC، Bank في العالم الإسلامي لطرح منتجات استثمارية إسلامية بديلة متنوعة.¹

استصحب نمو الصكوك والصناديق الإسلامية زيادة كبيرة في انشطة التأمين الإسلامي والتي يسيطر عليها بصورة كبيرة مستثمرō الخليح. بلغت معاملات التأمين الإسلامية (التكافل) أكثر من بليون دولار في دول الخليج في عام 2006 ومن المتوقع أن تنمو باكثر من الضعف لتبلغ حوالي 2.1 بليون دولار بحلول عام 2010. وعلى الرغم من أن منطقة الخليج كانت دوماً أكبر سوق للتكافل من حيث المعاملات المالية، فإن النمو الأكبر كان في بلاد خارج منطقة الخليج. وعلى سبيل المثال فإن النمو العالمي المركب للتكافل خلال الفترة 2004-2006 كان 20.4%. غير أن شبه القارة الهندية

(1) المصدر: Gulf One Research Bulletin

ومبادئ موجهة وأحكام تشريعية متنوعة تضبط هذا التكافل وتوجهه نحو أهدافه ومقاصده. ثم تطور هذا المبدأ في الإسلام، مثال ومن ذلك التأخي والتضامن والتكافل بين الأنصار والماهجرين في المدينة المنورة. واستمر هذا المبدأ في أشكاله المختلفة في شكل جمعيات خيرية وصناديق تضامن اجتماعية وروابط... الخ.

أخذ التكافل شكله الحديث في عام 1979م عند تأسيس شركة التأمين الإسلامية في السودان، أحد روافد بنك فيصل الإسلامي، كأول شركة تأمين إسلامية، ومنذ ذلك التاريخ توسيع صناعة التأمين التكافلي وازدهرت حتى بلغت عدد شركات التكافل حوالي 165 شركة في عام 2008م. ويقدر حجم الأقساط حوالي 7.2 مليار دولار مقارنة بـ 5.9 مليار دولار عام 2007م وتستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على حصة 35% من جملة أقساط التأمين الإسلامية، كما تبلغ حصة دول جنوب شرق آسيا حوالي 22 شركة والدول الأفريقية 3.4% بينما تستحوذ إيران على حوالي 48.6% من إجمالي السوق¹.

وجاء في تقرير مؤسسة Ernest and Young أن قطاع التأمين الإسلامي التكافلي سوف يواصل النمو خلال الفترة القادمة بمعدل يتراوح بين 30 إلى 40% سنوياً ليصل إلى 11 مليار دولار عام 2015م مقارنة بـ 3.4 مليار عام 2007م. ومن المتوقع أن يتم ذلك من خلال تحول عدد كبير من مؤسسات التأمين التقليدي إلى نظام التكافل الإسلامي، ويعزي ذلك لأبعاد صناعة التأمين الإسلامية عن بؤرة مخاطر الأزمات. وأن الصناعة الإسلامية لا تتعامل في الاستثمار في المشتقات المالية المهيكلة وغير المضمونة. وهي أدوات الرهن، مما جعل هذه الصناعة محمية من مصادر الخسائر الموجعة منذ بداية الأزمة المالية العالمية. وخلال

إن تطوير أسواق السكوك الإسلامية يتطلب اتخاذ الإجراءات الآتية:
1/ سن مجموعة من الأنظمة والقوانين والإجراءات ذات الصلة.

2/ إعتماد نظام يعتمد عليه حول الموجودات وأصدار لائحة حكم طرح السكوك الإسلامية والوساطة في مجالات إصدارها وتداولها وتسويير إجراءاتها.

3/ وضع الضوابط والضمانات الكافية لعدم التلاعب بأموال المستثمرين باسم التشكيل، بالإضافة إلى تحجيم المخاطر القانونية المرتبطة وخلال إصدار السكوك وسن الضوابط التي تساعد وكالات التصنيف الإئتماني في التأكيد من قانونية الصك وقوته، هذا إلى جانب العمل على رفع فعالية شركات الوساطة العاملة في صناعة السكوك.

4/ إنشاء هيئة للرقابة الشرعية العليا الموحدة لسوق المال لها المرجعية الشرعية العليا الكاملة لشدوں السوق المالية وتراجع كل السكوك.

5/ إنشاء وتفعيل وكالات التصنيف الإئتماني الإسلامية ذات المهنية العالمية والتي تتمتع بالصدقية.

6/ أن تستفيد الدول الإسلامية من السكوك في تمويل الاستثمارات الكبرى.

التكافل الإسلامي:

يعتبر التكافل مبدأ إسلامياً هاماً. وقد عرفه العرب قديماً ويعتبر التكافل من المبادئ الهامة في المجتمعات القديمة. إذ أن طبيعة الحياة البدائية في كل منحى منها تقتضي نوعاً من التعاون والتناصر، استمر التكافل مع الناس عموماً إلى يومنا هذا.

جاء الإسلام وتطور هذا المبدأ الفطري في حياة الإنسان والجماعة إلى مبدأ كبير وعظيم من الكائن الفرد المرتبط بمؤسسة الأسرة والقرابة بدرجاتها، والأخوة في الله تعالى ثم بالأمة والإنسانية جموعاً. وجعلت لهذه الوحدة مقاصد

إليها بعاليه، وهذا جعل الناس يعتقدون ان هذا القطاع ما زال قادرًا على النمو بمعدلات تصل الى 15%. وتقول شركة Price Water House Coopers إن شركات التأمين العاملة بالتكافل يمكن أن تنموا ست مرات خلال العقد المقبل على اعتبار أن مبالغ التأمين الجديدة يمكن أن تحقق نسبة نمو مركبة مقدارها 20% لتصل الى 4 مليار دولار وسيأتي معظم هذا النمو من شركات التأمين التابعة لشركات التأمين التقليدي بما فيها شركة Allianz وشركة AVIVA وشركة HSBC وشركة Prudential في بريطانيا.

التحديات التي تواجه قطاع التأمين التكافلي: بالرغم من المستقبل المشرق الذي يبشر قطاع صناعة التأمين التكافلي بالنموا العالى والازدهار على النحو الذى تم تفصيله بعاليه إلا أن هذا القطاع يواجه الآن مأزق التعرض لمطرقتين. فصناعة التأمين التكافلي من جهة وبطبيعتها الهيكالية التي تحرم عليها الاستثمار في المشروعات التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومطروقةً مطالبة العلماء بسياسات تكافل توفر قدرًا كبيراً من عوائد استثمارية وادخارية مع ضمان وتوفير الحماية للاستثمارات.

والمأزق هو أن الأسواق المحلية آنِيَاً غير كافية لتلبية الإحتياجات الإستثمارية التي أخذت تتدفق على هذه الصناعة ما قد يضطرها إلى اللجوء إلى استثمارات ذات مخاطر. وجاء في تقرير Ernest and Young ان هذه الشركات مضطربة لاستثمار ما يعادل 60% في الأسهم و10% في العقارات والموجودات المادية الأخرى.

بينما كانت شركات التأمين التقليدية تستثمر أموالها في سندات الخزانة الأمريكية والتي كانت تعتبر ملذاً آمناً، فإن شركات التكافل كانت تستثمر في سندات الأسواق المحلية التي كان يمكن أن تخسر ما بين 50% إلى 60% من قيمتها.

الأزمان السابقة التي برزت خلال العقود الماضية بطبيعة الحال فإن التأمين التكافلي الإسلامي لا يتعامل مع الإستثمارات في المشتقات المحرمة في الشريعة الإسلامية والتي لا تتفق مع مقاصدها الكريمة. ونسبة لتأثير بيئنة العمل التي خيمت عليها عواصف الأزمة المالية وأثرت على قطاعات اقتصادية كثيرة منها قطاع العقار وأسواق المال وانخفاض وتيرة المشاريع الكبرى وحركة التجارة العالمية مما أدى إلى تراجع استثمارات قصيرة الأجل ولكن بنسبة ضئيلة بالمقارنة مع الخسائر التي تكبدتها شركات التأمين العاملة في إطار الانظام التقليدي. هذا ويتوقع أن يعود قطاع التكافل إلى ازدهاره بالمعدلات التي حققتها خلال السنوات الخمس الماضية وذلك بمجرد ظهور الإنعاش الفعلى.

لتجنب الآثار السالبة لبيئة العمل التي تغلب عليها مخاطر الأزمات، ومقاومة تبعاتها المدمرة، واكتساب الحصانة ضد مخاطرها فإن النظام المالي الإسلامي في حاجة لتنظيم عمله بهدف تعزيز معايير الحكومة والشفافية. واكتساب القدرة على ابتكار وطرح منتجات وبرامج جديدة في إطار مباديء الشريعة الإسلامية، وأكتشاف آليات للتعامل مع الأزمة المالية الحالية وبصفة خاصة مع التغيرات في أوضاع سوق التأمين الدولية. وهذا يتطلب بدوره توفير الكوادر المؤهلة والمدرية والقادرة على التعامل مع تلك التغيرات العالمية. وبالرغم من التحديات التي تفرضها ضرورة العمل في بيئه الأزمة المالية الحالية فإنها من شأنها أن تولد فرص نمو النظام المالي الإسلامي خاصة مع تزايد الدعوة إلى تطبيق النظام الإسلامي من قبل بعض الخبراء الماليين والمفكرين والسياسيين في الدول الغربية.

إن شركات التأمين التكافلي ماضية في طريق النمو والازدهار بالرغم من العقبات التي أشرنا

الرفاه الاقتصادي والاجتماعي يتم من خلال تمويل مشروعات البنية التحتية والإنتاجية.

ويلاحظ أن نمو التمويل الإسلامي المشترك كان أفضل من النمو في سوق الصكوك في عام 2008 حيث توسيع التمويل من 20 بليون دولار عام في عام 2007 إلى أكثر من 27 بليون دولار عام 2008، أي بزيادة قدرها 32%. هذا وقد حقق التمويل المشترك نوعاً من الوقاية لسوق الإقراض ضد الهبوط في اصدار الصكوك. في دول مجلس التعاون الخليجي.

أن التفسير الأكثر احتمالاً للزيادة في التمويل المشترك يكمن في الانكماش الذي حدث في سوق الصكوك. فعندئذ خول المستثمرون إلى التمويل المشترك كأفضل بديل للصكوك وذلك لسببين.

السبب الأول: هو ان ارتفاع معدلات «الليبور» LIBOR) الذي صاحب المرحلة الأولى من شح الإقراض وجعل الاقتراض من خلال الصكوك أكثر تكلفة. وعندما نسب سوق الصكوك خول المستثمرون إلى الاقتراض من خلال التمويل المشترك. ولكن عندما تحدمت أسواق الإقراض على المستوى الدولي في الربع الأخير من عام 2008م. تأثر سوق التمويل الإسلامي المشترك أيضاً.

اما بشان تمويل المشروعات فان المعلومات المتاحة تشير إلى ان عدد العمليات في ارتفاع. وعلى الرغم من أن نصيب التمويل الإسلامي في كل عملية أقل من 30% من اجمالي تمويل المشروع. ان هذا الامر يستدعي زيادة جرعة التمويل الإسلامي في المشروعات. نسبة للطلب المتنامي للاستثمار في مشروعات البنية التحتية على المستوى الدولي. ففي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي سوف تكون هناك فجوة ضخمة في متطلبات تمويل مشروعات البنية التحتية تبلغ أكثر من تريليون دولار أمريكي خلال السنوات الـ 5-10 القادمة. ويشكل هذا الطلب الضخم فرصة كبيرة لمؤسسات التمويل الإسلامي لزيادة تمويلها لمشروعات البنية التحتية.

ومن أهم التحديات التي تواجه قطاع التأمين افتقار الدول الإسلامية إلى مؤسسات إعادة تأمين تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. لذا تضطر مؤسسات التكافل الإسلامية أن تعيد تأمين منتجاتها لدى شركات إعادة تأمين أجنبية في الولايات المتحدة أو أوروبا التي لا تتعامل وفق الشريعة الإسلامية.

لتكميل حلقة العمل الإسلامي في مجال التكافل فإن إنشاء مؤسسة إعادة تأمين إسلامية أصبح ضرورة قصوى. وبما أن إنشاء مثل هذه المؤسسات في بدايته يحتاج إلى موارد مالية وفنية عالية. أرى أن تساهمن الحكومات في الدول الإسلامية في تأسيس هذه المؤسسات.

التمويل الإسلامي المشترك (Syndicate) وتمويل المشروعات:

تسجل مؤسسات التمويل الإسلامية، ولا سيما البنوك الإسلامية، غالباً واضحاً في مجال تمويل المشروعات. ويعود ذلك للفترة الطويلة المطلوبة لتنفيذ المشروعات مثل مشروعات البنية التحتية الضخمة وللتعميدات المرتبطة بهيكلة تمويل المشروعات وفق الشريعة. من الجانب الآخر، ونتيجة لذلك فإن معظم مؤسسات التمويل الإسلامية أصبحت تأخذ التمويل قصير الأجل. ولا سيما في مجالات العقارات والقروض الشخصية على حساب مشروعات البنية التحتية والمشروعات الإنتاجية ومن سلبيات هذه الظاهرة هي:

أولاً: ان تركيز المؤسسات الإسلامية على تمويل التجارة قصير الأجل سيؤدي إلى إقصائها إلى هامش النظام المالي العالمي.

ثانياً: على الرغم من أن التمويل الإسلامي للعقارات والقروض الشخصية يؤدي دوراً اقتصادياً مهماً، إلا أن له تأثيراً مباشراً محدوداً على توسيع الآفاق الإنتاجية للاقتصاد. النمو الاقتصادي وزيادة الدخول وخلق فرص عمل تساهمن في استدامة

فإن منطقة الخليج وحدها سوف تشهد فجوة تمويل البنية التحتية تقدر بواحد تريليون دولار خلال خمس إلى عشر سنوات المقبلة. ويتوقع أن ترتفع مساهمة القطاع المالي الإسلامي من 10% من جملة تمويل المشروعات عام 2007 إلى نسبة 25% عام 2012 لتصل جملة الاستثمار الإسلامي في هذا القطاع إلى حوالي 25 مليار دولار. رغبة في بناء الثقة ودعم المصداقية في المشروعات المتقدمة مع الشريعة الإسلامية، واستقطاب الاستثمار في مجالات التمويل الإسلامي، بدأت بعض السلطات مثل الإمارات العربية في منح تغطية ضمانية للمشروعات الإسلامية. فقد تم تعيين بنك دبي الإسلامي كوكيل ضمان حسابات Escrow، وسيراً في نفس الإتجاه وتحقيقاً لنفس الأهداف تقوم الأسواق في المملكة العربية السعودية بتوسيع التمويل بصيغة المشاركة في الأصول.

أما في البحرين فإن البنك المركزي يجاهد لإدخال مستجدات ومنتجات متعددة، ويشمل هذا الجهد إعادة هيكلة بعض مؤسسات التمويل التقليدية لتعمل وفق الشريعة الإسلامية.

وفي دبي، بالرغم من انفجار الفقاعة العقارية بها، فإنها تتمتع بميزات عديدة على جاراتها حيث تعتبر دبي مركزاً مالياً دولياً في منطقة الشرق الأوسط. هذا بالإضافة إلى أنها شهدت نمواً هائلاً قبل الأزمة المالية ومن المتوقع أن تنتعش سوق العقارات بحلول عام 2011.

أما ماليزيا فإن مفوضية السندات قد أدخلت مراسيد لتعزيز عمل صناديق الجملة وتمحّن تلك المراسيد مديرى الصناديق المرخصة مرونة أكثر لتقديم منتجات مستحدثة بما في ذلك استراتيجية مؤسسات استثمارات بديلة.

إن الفرص واسعة لا زدهار وتتوسّع الإنتمان الإسلامي وذلك نسبة للتوصّع الماثل في مجالات الاستثمار المشتركة في كثير من الدول الإسلامية والمتمثلة في صناديق المعاشات والتأمين الاجتماعي.. ويدعم

يعزى السبب في زيادة عمليات تمويل المشروعات بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي لعدة عوامل منها ارتفاع عدد الاختصاصيين الذين يعملون بالبنوك، والمؤسسات القانونية والمؤسسات المشابهة والذين يمتلكون القدرة على التعامل مع التعقيدات المرتبطة بتمويل المشروعات وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. كما أن هناك تغييرًا إيجابياً في النظرة الرسمية للتمويل الإسلامي على نطاق العالم ما مهد السبل للزيادة في التمويل الإسلامي للمشروعات.

وعلى الرغم من زيادة صفقات التمويل الإسلامي للمشروعات بمنطقة الخليج، فإن التقديرات تشير إلى أن هذه الصفقات شكلت أقل من 10% من إجمالي صفقات تمويل المشروعات بمنطقة الخليج في عام 2007. وتقدر "مييد" أن تصل حجم صفقات التمويل الإسلامي بالمنطقة إلى 25 بليون دولار في عام 2012، أي حوالي 25% من إجمالي سوق تمويل المشروعات بالخليج. وفي ظل الوضع الاقتصادي والمالي الراهن، سيكون من الصعب تحقيق هذا الهدف. لذا يتطلّب من الدول والحكومات والمؤسسات الإسلامية متعددة الأطراف مثل البنك الإسلامي للتنمية أن يقوم بتوفير الضمانات المالية.

وما يبشر بانطلاق هذه الصناعة بخطوات واسعة إلى فرص الاستثمار الواسعة في مجالات البنية التحتية في الدول الإسلامية، الدعم العظيم الذي تقدمه هذه الصناعة للولوج في مجالات الاستثمار المرتبطة بالأمن الغذائي. فقد برز اهتمام كبير في هذا الشأن في مؤتمر القمة العربي المنعقد في الكويت في نوفمبر 2008م.

كما أن انتعاش القطاعات الإنتاجية التي تأثرت سلباً بالأزمة المالية وما لاتها الانكماشية سوف توفر فرصاً عظيمة لهذه الصناعة. والجانب الآخر، وحسب الدراسات التي وردت في تقرير Gulf One Research Bulletin¹ في أكتوبر 2008م حول مجالات الاستثمار

1) Gulf One Research Bulletin

مقابلة هذه التحديات. لذا لابد من دعم مجهودات الحكومة باستثمارات القطاع الخاص.

وعليه فان الضمانات الحكومية المالية يمكن ان توفر الثقة وتدعم قدرة المشروعات المستندة على الشريعة على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي ستتجذب المستثمرين من القطاع الخاص للتمويل الإسلامي للمشروعات.

ثالثاً: إن المساهمة النشطة للحكومات في التمويل الإسلامي للمشروعات سيفريهم للسرع في إصلاح البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية لزيادة فاعلية عمليات التمويل الإسلامي للمشروعات.

رابعاً: زيادة حجم المشروعات المملوكة بصيغة اسلامية من خلال الضمانات الحكومية سيحسن الوضع المالي للحكومات من خلال زيادة المصلحة الضريبية المرتبطة بهذه المشاريع.

وعليه فان اهتمام المشروع بنجاح سيجلب المنفعة لجميع الاطراف: ستجنى الحكومة موارد من الضريبة، الممولين سيحصلون على اصل الدين زائداً جزء من الارباح والمساهمين سيحصلون على القيمة المتبقية.

أداء التمويل الإسلامي:

يتضح من أداء الاقتصاد الإسلامي أعلاه أن التمويل الإسلامي شهد خلال العقد الماضي نمواً عالياً غير مسبوق. ومن المتوقع أن تواصل هذه الصناعة مستوى النمو العالمي الراهن في المستقبل. إن الدروس المستقاة من خبرية الأزمة المالية العالمية الراهنة تؤكد أهمية الفلسفة والمبادئ التي اعتمد عليها التمويل الإسلامي في صموده ضد الأزمة العالمية. وسوف يساعد هذا الصمود هذه الصناعة وقدرتها على مواجهة الأزمة بسهولة على زيادة جاذبية صناعة التمويل الإسلامي ومبادئ الشريعة الإسلامية التي اعتمدت عليها لدى النظم التقليدية.

ذلك ارتفاع مستوى الوعي في كثير من الدول الإسلامية وإدراك مزايا النظام الإسلامي المتعددة، بالإضافة إلى التوسيع في عدد السكان وانتشار الإسلام.

تنشيط التمويل الإسلامي للمشروعات:

يتطلب تمويل المشروعات الكبرى، بصفة عامة، توفير موارد مالية ضخمة كما أنه يكتنفه مخاطر عالية. ان التعقيدات المرتبطة بهكلة التمويل الإسلامي للمشروعات بالإضافة إلى الخاطر العالية للتعثر يجعل من التمويل الإسلامي للمشروعات خديباً كبيراً قد يعوق الاستثمار. واحدى الوسائل لتخفيف مخاطر التعثر وجذب الممولين للمشروعات الإسلامية، هي توفير الضمانات المالية الحكومية. وتجدر الاشارة ان الضمانات المالية لعبت دوراً هاماً في التمويل التقليدي للمشروعات، والذي تساهم من دون شك في رفع تصنيف الشركات وقدرتها على الاستدامة ما يساهم بدوره في تمكينهم من الحصول على تمويل قليل التكلفة. ان مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي توفر الضمانات المالية لدعم تمويل المشروعات الكبيرة في الدول النامية.

وفي حالة الدول الخليجية، فإن المساهمة النشطة للحكومات في توفير الضمانات المالية ستتجدد ترحيباً كبيراً من عدة أوجه: أولاً: ان الثروات النفطية الضخمة لمنطقة مكانتها من تكوين احتياطييات ضخمة للعملات الصعبة والتي بدورها تمكّن الحكومات من لعب دور الضامن الجيد لعقود تمويل المشروعات الإسلامية.

ثانياً: من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية. فإن الحكومات التزام سياسي وأدبي بتقديم خدمات البنية التحتية الأساسية اللازمة لرفاهية وتطور الإقليم. غير إنه وكما هو معروف فإن الفجوة التمويلية الضخمة لمشروعات البنية التحتية في الدول الإسلامية توضح أن الحكومات لا تستطيع



مقارنة مؤشرات داو جونز بين الأسواق الإسلامية والتقليدية²

مقارنة التغيرات الربع سنوية بالعام السابق

الأسواق الإسلامية	الأسواق التقليدية	
10,5%	12,6%	الربع الأول عام 2007
23,03%	14,4%	الربع الثاني عام 2007
26,16%	15,32%	الربع الثالث عام 2007
16,39%	6,63%	الربع الرابع عام 2007
4,04%	-1,31%	الربع الأول عام 2008
-1,68%	-7,47%	الربع الثاني عام 2008
-24,05%	-15,12%	الربع الثالث عام 2008
-38,77%	-29,77%	الربع الرابع عام 2008

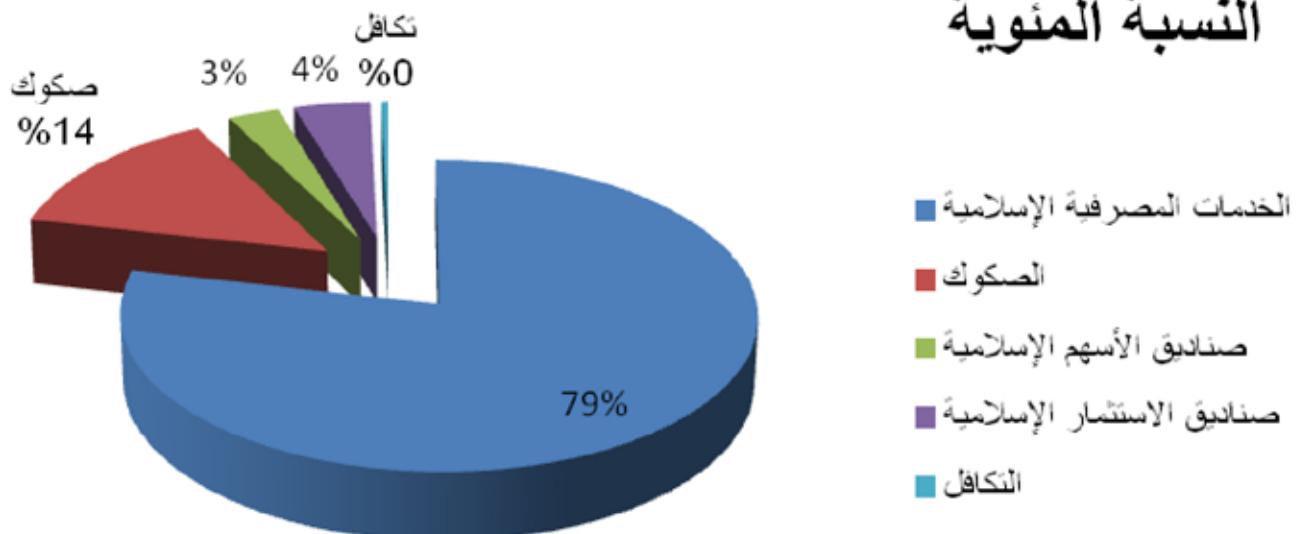
المؤشرات أعلاه توضح تفوق أداء الأسواق الإسلامية فيما عدا في الربع الثالث والرابع في عام 2008 وذلك نسبة للتدحرج المريع في أداء الصكوك الإسلامية حسبما تم توضيحة بمكان آخر من هذا البحث.

والسؤال الهام والمطلوب الإجابة عليه هو مدى قدرة أداء التمويل الإسلامي على مواكبة معايير المؤشرات العالمية الرئيسية. ومأمدي قدرة كل من التمويل الإسلامي والتقليدي على الاستفادة من خبرة كل منها من الآخر في التعامل مع الأزمة المالية؟ والمؤشرات الرئيسية هي: مؤشرات داو جونز لسوق الإسلامى. ومؤشرات مورجان استنلي كابيتال الإسلامية ومؤشرات اندونيسيا الإسلامية ومجموعة مؤشرات عالمية أخرى. هذا وتظهر مؤشرات دو جون نتائج متعددة للأسواق الإسلامية.

مؤشرات داو جونز للأسواق الإسلامية¹:

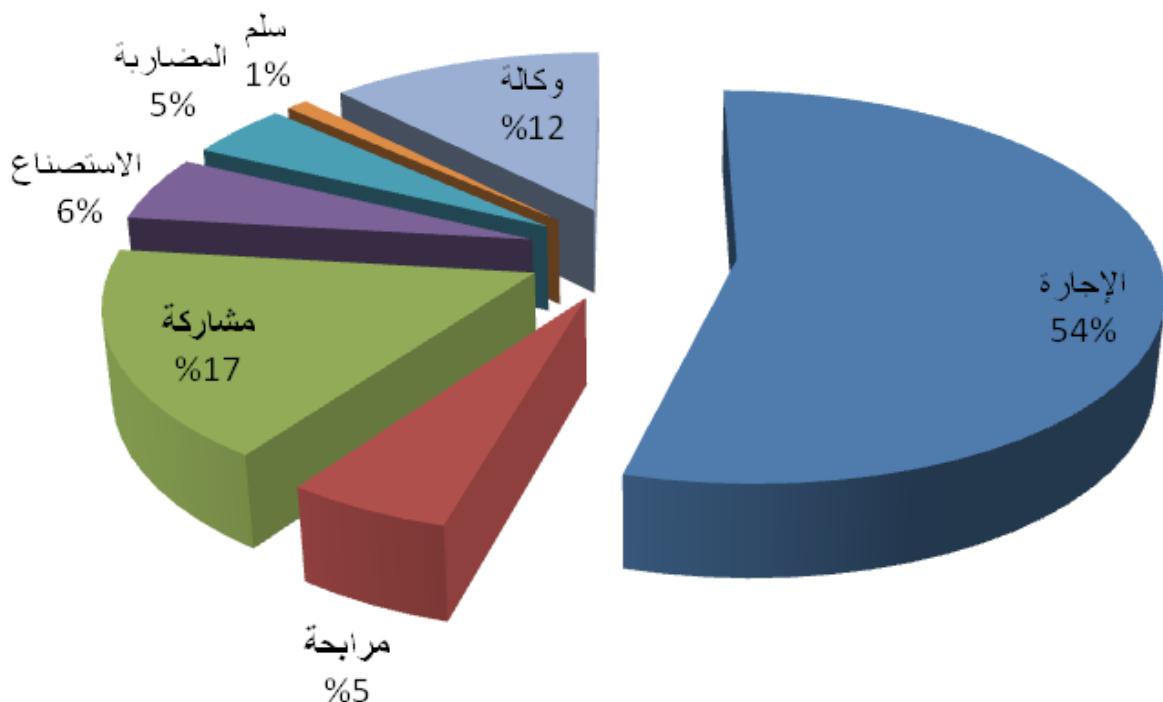
июليو 2007	يناير/ يوليو 2008	июليو 2008	
13,91%	-14,13%	-5,82%	داو جونز للأسواق الإسلامية مؤشرات آسيا-باسيفيك)
+6,55%	-18,33%	-7,74%	مؤشرات باسيفيك برازيل، الهند، روسيا، الصين B R I C
+15,44%	+5,98%	-3,43%	مؤشرات مجلس تعاون الخليج
-2,5%	+8,7%	+2,32%	الأسواق الإسلامية DOWJOHANS SUSTAINABILITY
-11,33%	+13,01%	-6,23%	مؤشرات دوجون للأسواق الناشئة الإسلامية تظهر نتائج متغيرة لأداء الأسواق الإسلامية على حسب الأداء في المناطق المختلفة.

النسبة المئوية



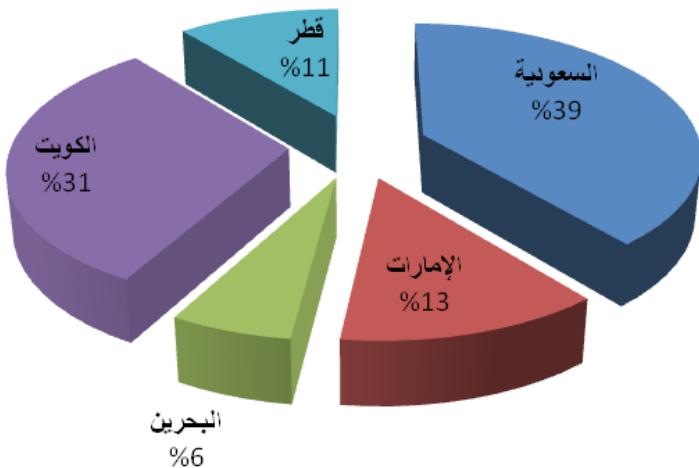
المصدر: Gulf One Research Bulletin Vol.1, No.12, December 2008

التكوين العالمي لإصدار الصكوك في عام 2008



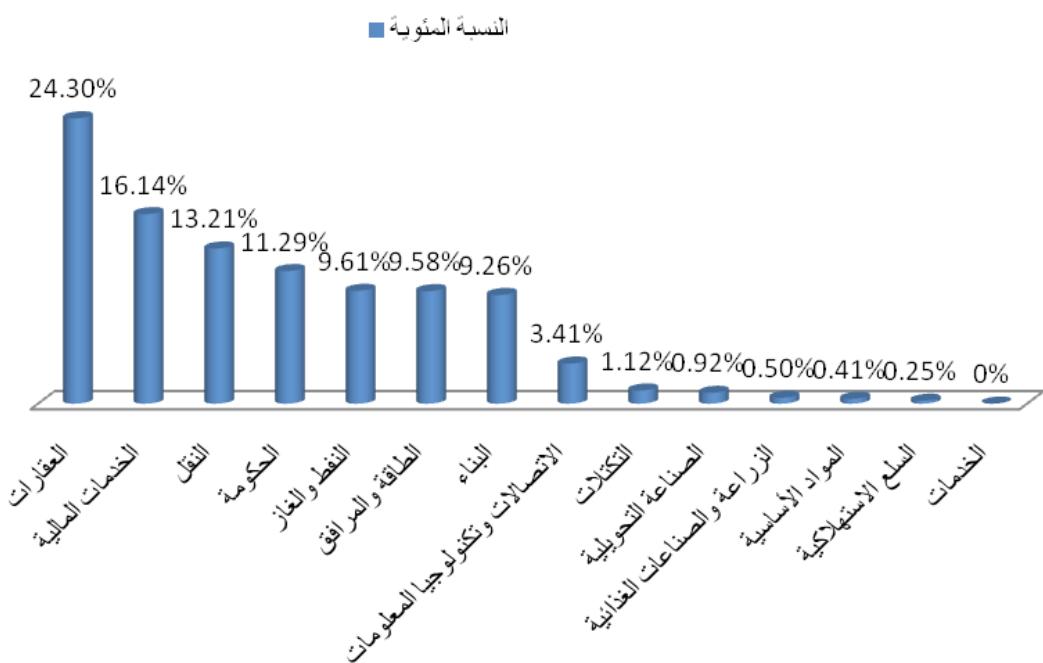
المصدر: Gulf One Research Bulletin Vol.1, No.12, December 2008

التمويل الإسلامي القيمة السوقية (مليار دولار أمريكي) ، نوفمبر
2008



المصدر: Gulf One Research Bulletin Vol.1, No.12, December 2008

التركيبة المالية الإسلامية حسب القطاعات بالنسبة المئوية (%) ، 2008



المصدر: Gulf One Research Bulletin Vol.1, No.12, December 2008

رأس المال بالمقارنة بالبنوك الأخرى في القطاع المصرفي التقليدي. ومازالت المصارف عاجزة عن التعامل في الاستثمارات طويلة الأجل، والتركيز بدلاً من ذلك على العمليات قصيرة الأجل.

7/ من أهم مهددات تطور المصارف الإسلامية محدودية القطاعات التي يتعامل بها والتركيز في التعامل في قطاع العقارات كنشاط أساسي. وقد أدى ذلك إلى تعرض القطاع المصرفي للصعوبات عندما تعرض قطاع العقارات في الخليج إلى تداعيات الأزمة المالية الراهنة.

هذا من المعلوم ان الاستثمار في قطاع العقار لا ينعكس بصورة واضحة على نمو الناتج المحلي الإجمالي. لذا لا بد من تنوع مجالات الاستثمار حتى ينعكس أثر التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي الإجمالي في العالم الإسلامي.

الخطوات القادمة:

لإنطلاق النظام المالي الإسلامي وجعله يحتل مكانه في النظام المالي العالمي لا بد من إيجاد حلول عاجلة ولتحقيق ذلك:

1/ هنالك حاجة عاجلة لترقية هيكل النظام المالي الإسلامي من خلال تطوير معايير هيكل القوانين والعقودات، وضوابط الحيطة وتطوير الممارسة المحاسبية والرقابية المرتبطة بإدارة المخاطر واحداث هيكل لمنتجات جديدة.

2/ بذل الجهود للتنسيق والتوحيد بين الآراء المختلفة حول التشريعات الإسلامية الخاصة بالأدوات والمنتجات الإسلامية.

3/ النظام المالي الإسلامي مكون من مؤسسات صغيرة ذات أثر محدود في مجال وظائفها وينبغي العمل على زيادة ملاءة هذه المؤسسات عن طريق الدمج وإعادة الهيكلة وذلك لإيجاد مؤسسات كبرى وتنوع مجال العمل ورفع كفاءتها وتأثيرها في الأسواق.

4/ النظام المالي الإسلامي في حاجة ماسة إلى

التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل الإسلامي:

بالرغم من أن مؤسسات صناعة التمويل الإسلامي قد حققت نجاحات كبيرة خلال السنوات الأخيرة الماضية إلا أنها تواجه تحديات عديدة والتي يمكن أن تؤثر سلباً على مسار هذه الصناعة إذا لم يتم مواجهتها فوراً. وفيما يلي تلك التحديات:

1/ محدودية المنتجات الإسلامية وعدم توسيعها مما يتطلب إحداث تنوع المنتجات ورفع قدرة الإئتمان على جذب العملاء، خاصة العملاء الذين يتعاملون مع النظم التقليدية.

2/ ضعف البيئة التشريعية والمؤسسية والضوابط يعتبر عائقاً أساسياً لتطوير النظام الإسلامي. فإن تعدد هيئات الرقابة الشرعية والقيام باصدار فتاوى وتشريعات متضاربة يعوق إيجاد إطار تشريعي مناسب وهيكل رقابية منضبطة. وأرجو الإشارة هنا إلى أنه في غياب إطار تشريعي سليم وأسواق مالية ذات كفاءة عالية تتمتع بالشفافية الواسعة فإن دور النظام المالي الإسلامي في الأسواق المالية العالمية سوف يستمر محدوداً جداً.

3/ افتقار مؤسسات التمويل الإسلامي إلى موارد بشرية مدربة وذات كفاءة عالية يعوق احداث تحديث النظام وتوفير القدرات الإدارية والبحثية اللازمة لتطوير النظام المالي الإسلامي.

4/ تعتبر سوق الصكوك أكثر المنتجات الإسلامية توسيعاً ونمواً، ولكنها اصطدمت بشكلاً ندرة السيولة المالية نتيجة لعوامل عديدة من أهمها تركيز الملكية والتنوع الكبير لهيكل الصفقات وجزئية المناطق وعدم ترابطها بعض.

5/ محدودية الأسواق المالية المتزمدة بالشريعة الإسلامية. وإن معظم الأسواق المالية تعامل بنظام المراقبة ويتعامل بها المضاربون الذين لا يتمتعون بسمعة حميدة.

6/ المصارف الإسلامية ما زالت تعاني من ضعف

المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والاجتماعية، خاصة في مجالات توليد فرص العمل وزيادة الدخول وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ولتحقيق هذا مطلوب من صناعة التمويل الإسلامي التحول من مجالات التمويل قصير الأجل إلى مجالات طويلة الأجل وتمويل مشروعات البنية التحتية الكبرى وتحقيق ذلك يتطلب إعادة هيكلة رؤوس أموال المؤسسات المصرفية ورفع قدراتها المالية والأدارية وتطوير نظم عملها.

التحديات التي تواجه النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي:

إن خجاج النظام الاقتصادي والمالي في جهاز تداعيات الأزمة المالية العالمية جعل المؤسسات المالية في الغرب تنظر إلى النظام المالي الإسلامي على أنه الحل الأمثل للأزمة. وذلك اعترافاً من الخبراء الماليين واللاعبين في الأسواق المالية العالمية بجدوى النظام المالي الإسلامي. وأن العوامل والأدوات التي أفضت إلى الأزمة المالية الحالية هو أنشطة وأدوات محظمة على المؤسسات المالية التي تلتزم في نشاطها بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها. وقد أدركوا أنه لو تم تطبيق الشريعة الإسلامية تطبيقاً صحيحاًً ثم استيفاء متطلباتها وقواعدها، مثل الأمانة والعدل والشفافية والمشاركة في الربح والخسارة... الخ. ربما جهاز العالم تداعيات الأزمة المالية العالمية ومخاطرها المفجعة، ولتفادي العالم الخسائر التي جهازت مليارات الدولارات التي تكبدتها السلطات من موارد دافعي الضرائب، وكانت الصيغة التقليدية أكثر حذراً عند اختبار الصيقات التي تمولها بالمشاركة بعيداً عن حبائل تزوير وكالات المعايير والتصنيف التي تقوم بوضع المعايير وتصنيف المشروعات والعملاء. هذا وإن الإئتمان القائم على الفائدة يعتمد على ترويج انحياز متواتر في صف الأغنياء. وعليه

إعادة الهندسة والتقويم والتحديث حتى يستطيع المساهمة في دعم المشروعات الإنمائية والبنيات التحتية وتمويل القطاع الخاص. إن دور النظام الإسلامي في أسلامة المشروعات لا يتجاوز 30% فقط. لتحقيق هذا الهدف يجب العمل على تطوير صيغة المشاركة في الربح والخسارة.

الخلاصة:

إن النظرة المستقبلية للتمويل الإسلامي، خاصة خلال المدى الطويل مشجعة جداً. إذ من المؤمل أن تنمو صناعة التمويل الإسلامي وتزدهر ولكن في ذات الوقت من المتوقع أن تواجه هذه الصناعة بعض التحديات المتمثلة في دعم وإيجاد البيئة المساعدة لتطور وازدهار صناعة التمويل الإسلامي وتمكينها من أن تكون قادرة على التعامل مع الأدوات التمويلية المتقدمة المتفقة مع الشريعة الإسلامية. وبذلك تستطيع صناعة التمويل تحقيق مزيد من التطور والإزدهار والنجاحات خاصة إذا تم إحداث تطوير في مجال هندسة أدوات الرقابة النقدية والتمويل الحكومي المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

إن الأزمة المالية العالمية الراهنة قد أثاحت للنظام المالي الإسلامي فرصة نادرة للتطور والتمدد في الجبهات العالمية العريضة إذا ما تم إحداث التطوير والتحديث المنشود وخلق بيئة العمل المواتية.

لقد استطاعت الأسواق المالية في كل من دول الخليج والباكستان وماليزيا ودول إسلامية أخرى أن تخطو خطوات واسعة في ترقية المنتجات الإسلامية وهندسة مزيد من الأدوات المالية المتفقة مع الشريعة الإسلامية. ولكن ما زالت هناك خطوات هامة أخرى قبل أن تصل صناعة التمويل الإسلامي إلى الهدف المنشود، إذ ما زال ثقل تعامل صناعة التمويل الإسلامي مركزاً على قطاعات المدى القصير والقطاعات غير المنتجة في الاقتصاد. حتى تستطيع صناعة التمويل الإسلامي

مرحلة النضج Islamic Finance Come of Age أشارت فيه إلى الطفرة الهائلة التي شهدتها أنشطة التمويل الإسلامي واعتبرتها فرصة واعدة Arthur D. Little لصناعة الخدمات المالية العالمية وتوقعت أن يرتفع إجمالي أصول التمويل الإسلامي حول العالم إلى 4 تريليون دولار بحلول 2015، وأختار التقرير الأمريكي عشرة أسواق في الدول الإسلامية مختارة¹ كل منها يتبع فرزاً مختلفاً للمستثمر الغربي نتيجة لمستوياتها المتنوعة من النضج والتطور السوقى.

من جانب آخر فإن دواعي إقبال المؤسسات الأمريكية والأوروبية على المصارف الإسلامية يعزى إلى حاجة هذه المؤسسات إلى أموال النفط، مما جعل بعض الدول الغربية تقوم بالترويج للتمويل الإسلامي إلى جانب المزايا المذكورة أعلاه، محاولة لإعادة تدوير أموال النفط في عواصمها المالية، ولإنقاذ أسواقها المالية المنهارة. هذا وقد سبق أن قامت بعض الصناديق والثروات السيادية ووضعت أموالها في مراكز مالية غربية، خاصة في Wall-Street. وعلى أي حال فإن سقوط الحواجز الثقافية والأفكار العدائية ضد الإسلام سوف يدعم مراكز المؤسسات المالية الإسلامية وترويج التمويل الإسلامي إثر توسيع مجالات العمل للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في هذه الأسواق الجديدة خارج العالم الإسلامي.

إن صمود نظام التمويل الإسلامي أمام عاصفة الأزمة المالية العالمية قد أفضى إلى إدراك الاقتصاديين أهمية المبادئ والآحكام الإسلامية التي استند عليها نظام التمويل الإسلامي في صموده، وذلك في وقت انهار فيه النظام المالي التقليدي أمام العاصفة فقد البوصلة التي تحدد اتجاهات مساره فاختل توازنه الاقتصادي وأضحى يبحث عن نظام جديد يوفر له تأميناً أفضل، ويعيد

(1) انظر الشكل رقم (1)

فإن الوصول للنظام المالي التقليدي يقتصر على الأغنياء ويحجب التمويل عن الفقراء، هذا وعندما تقوم البنوك باستخدام الإقراض المعتمد على الفوائد ويتم تأمينه بضمان للإئتمان فإن البنك المقرض عندئذٍ يعزل نفسه عن مخاطر عملائه ما يفضي إلى تضارب حاد في المصالح وفي معظم الحالات فإن المسؤول المصرفى الذى يوقع على الصفقة يكون بعيداً عن المسئولية هذا إذا لم يكن قد تقاعد عن العمل.

يوضح مؤشر Morgan Stanly Capital التفوق النسبي للتمويل الإسلامي على النظام التقليدي خلال الربع الأخير من عام 2008م وأوائل 2009م وكانت المؤشرات سالبة بشكل كبير للنظام التقليدي، وإن مقدار الخسائر أقل بكثير بالنسبة للتمويل الإسلامي مقارنة بالتمويل التقليدي.

هذا وحققت البنوك الإسلامية، مثل بنك الراجحي وبنك قطر الإسلامي، مراكز متقدمة على البنوك التقليدية الكبرى، مثل بنك باركليز واستاندرد تشارترد، فيما يتعلق بنسب عوائدها علي حقوق المساهمين، وتعد هذه الاتجاهات دليلاً قوياً على الثقة في التمويل الإسلامي مقارنة بالتمويل التقليدي. ومع ذلك فإن مزايا وفضائل التمويل الإسلامي لا تقف عند هذا الحد بل تتجاوز ذلك إلى مزايا في تحقيق الاستقرار في مفاسيل الاقتصاد الكلى. فإن سياسات البنوك المركزية والتجارية وقدرتها على خلق الأموال من العدم وضخها للتداول وما يترتب على ذلك من تفجر التضخم وارتفاع الأسعار في الاقتصاد.

كما أكد تقرير وكالة التقييم الإئتماني الدولية "موديز" إمكانية ارتفاع حجم التمويل الإسلامي من 700 مليار دولار حالياً إلى 4 تريليون دولار في غضون السنوات المقبلة ومن جانبها أصدرت شركة الإستشارات الإدارية Arthur D. Little الأمريكية مؤخرًا في تقريرها بعنوان "التمويل الإسلامي يبلغ

مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا
تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلِمُونَ (279) البقرة

آيات الأمر بالعدل فيسائر المعاملات المالية:
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُم بَدِينٍ إِلَى أَحَدٍ مُسَمِّيٍّ
فَاکْتُبُوهُ وَلَيَکُتبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ
كَاتِبٌ أَنْ يَکُتبَ كَمَا عَلَمَهُ اللَّهُ فَلَيَکُتبَ وَلَيُمْلِلَ
الَّذِي عَلَيْهِ الْحُقْقُ وَلَيُتَقَوَّلَ اللَّهُ رَبُّهُ وَلَا يَبْخَسُ مِنْهُ
شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحُقْقُ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا
أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمْلِلَ هُوَ فَلَيُمْلِلَ وَلَيُهُ بِالْعَدْلِ
وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنَ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا
رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِنْ تَرَضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَاءِ أَنْ
تَضْلِلَ إِحْدَاهُمَا فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ
الشَّهَادَاءِ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَکْتُبُوهُ صَغِيرًا
أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَفَوْمُ
لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى إِلَّا تَرْتَبَوْا إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَارَةً حَاضِرَةً
تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ إِلَّا تَکْتُبُوهَا
وَأَشْهِدُوهَا إِذَا تَبَاعَتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ
تَفْعِلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُكُمُ اللَّهُ
وَاللَّهُ يَعْلَمُ شَيْءًا عَلَيْمٌ (282) البقرة

إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا
حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ
نِعَمًا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا (58)

النساء.
إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى
وَيَنْهَا عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ
لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (90) النحل

آيات الأمانة:
إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجَهَالِ
فَأَبْيَانَ أَنْ يَحْمِلُنَّهَا وَأَشْفَقُنَّ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ
إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا (72) الأحزاب
إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا
حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ
نِعَمًا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا (58)

النساء

له بوصولته لاجهات مساره، ويمكن الأسواق المالية العالمية من تلبية احتياجات مجتمع الأعمال وقطاعات وصناعات الإئتمان والبورصات والتأمين، خاصة فإن سحب الأزمة المالية ما زالت تخيم على أجواء تلك الأسواق. فقد وجد الاقتصاديون والخبراء الماليون ضالتهم في النظام الإسلامي، حيث أدركوا من خلال صموده أمام العاصفة أن مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية لا تسمح للمؤسسات الملزمة بها في أنشطتها بالتعامل في المنتجات والأدوات، والإستثمار في الأسواق المسمومة التي ساهمت بقدر كبير في انفجار الأزمة المالية. كما تمنع العقيدة الإسلامية ومبادئها التي تحكم التعامل في شتي أمور الحياة، الظلم والغش والربا والغرر والجهالة والتعامل بالمشتقات...الخ. في المقابل تدعو المبادئ الإسلامية بالإلتزام بالعدل والشفافية والإحسان والتكافل والتعاون على البر والتقوى، وكل الفضائل التي تحقق للإنسانية الأمان والسعادة.

كما جاء في قوله تعالى في الآيات التالية تعزضاها السنة النبوية

آيات النهي عن أكل أموال الناس بالباطل وسائر صور المعاملات الفاسدة:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكِلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ
بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا
أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا (29) النساء

آيات النهي عن التعامل بالربا:
الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُولُونَ إِلَّا كَمَا يَقُولُ الَّذِي
يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ لِيُسْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا
الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الرِّبَا فَمَنْ
جَاءَهُ مَوْعِظَةً مِنْ رَبِّهِ فَأَنْتَهَ فِلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرَهُ
إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا
خَالِدُونَ (275) البقرة

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا
إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (278) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ

وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَا لَهَا الْكِتَابُ لَا يُغَادِرُ صَفِيرَةً
وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِراً وَلَا
يَظْلِمُ رِبُّكَ أَحَدًا(49) الكهف

آيات التكافل:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا خُلُوْشَ شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ
الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا أَمْيَنَ الْبَيْتِ الْحَرَامَ
يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرَضْوَانًا وَإِذَا حَلَّتُمْ
فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنَ قَوْمٍ أَنْ صَدُوكُمْ عَنِ
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبَيْرِ وَالْتَّقْوَى
وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدُوانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ
شَدِيدُ الْعِقَابِ (2) المائدة

وأدرك الاقتصاديون والخبراء الماليون في الغرب
أن صمود الإنتمان الإسلامي أمام أزمة إنهيار
الأصول في الأسواق التقليدية يعزى إلى ابعاده
عن التعامل في الأصول الوهمية مثل المشتقات
والمستقبليات والإلتزام بالتعامل بالأنشطة
الحقيقة، وذلك في حين اعتادت مؤسسات النظام
التقليدي التعامل بها. كما أدرك الخبراء إن عدم
الالتزام تلك المؤسسات في الأسواق التقليدية
بالإرتباط بالأنشطة الحقيقة والإعتماد في توفير
القوة للأسوق عن طريق إيجاد الأموال من العدم
يمثل تهديداً للنظام الاقتصادي بأكمله. وترى
الغرب ومديري الأموال اكتساب المصداقية من خلال
تقديم تقارير بحثية متينة حول الأسواق الغربية
المحلية المساعدة في رفع مستوى الشفافية،
هذا إلى جانب رفع مستوى التعاون مع نظيراتها
الإسلامية بهدف إدخال مجالات استثمارية في
منتجات إسلامية بديلة. وتشير Arthur D. Little
في تقريرها انه بالفعل بدأت بنوك شهيرة في
الغرب في هذا المجال مثل HSBC وDeutsch Bank
وBarclays Capital.

كما ترى Arthur D. Little انه يمكن لتلك المؤسسات
مد اللاعبين المحليين والسلطات تبادل برامجي

آيات النهي عن الخيانة:

وَإِنْ يُرِيدُوا إِخْيَانَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ
مِنْهُمْ وَإِلَّهُ عَلَيْهِ حَكْيَمٌ (71) الانفال
ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَةُ نُوحٍ وَامْرَأَةُ لُوطٍ
كَانَتَا حَتَّىٰ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنَ فَخَانَتَاهُمَا
فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقَبْلَ ادْخَلاَ النَّارَ
مَعَ الدَّاخِلِينَ (10) التحرير
ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخْنُهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي
كَيْدَ الْخَائِنِينَ (52) يوسف

آيات الإحسان:
إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعُدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ
وَيَنْهَا عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعْظُمُ
لَعْلَكُمْ تَذَكَّرُونَ (90) النحل

هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ (60) الرحمن
وَإِذَا قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْبَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ
شَئْتُمْ رَغْدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطةً
نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِدُ الْمُحْسِنِينَ (58) البقرة
وَأَنْفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى
الْتَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (195)
البقرة

آيات الإيثار:
وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْأَيْمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ
هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مَا أُوتُوا
وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةً وَمَنْ
يُوقَ شَحَ نَفْسِهِ فَأَوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (9) الحشر
فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا
وَأَنْفَقُوا خَيْرًا لَأَنْفُسِكُمْ وَمَنْ يُوقَ شَحَ نَفْسِهِ
فَأَوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (16) إِنْ تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا
حَسَنًا يُضَاعِفُهُ لَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ
حَلِيمٌ (17) التغابن

وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا
وَأَسِيرًا (8) إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ
جَزَاءً وَلَا شَكُورًا (9) الانسان
وَوَضَعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْجَرِمِينَ مُشْفِقِينَ مَّا فِيهِ

الليبرالية بعد انهيار المنظومة الإشتراكية وبروز الغرب كاحادية قطبية، خاصة وهم يعلمون أن الإسلام يمت كل المقومات العقائدية والحضارية والمبادئ التي ترسى قواعد الأحكام والتشريعات التي تغطي كل مناحي الحياة قال تعالى (وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْجُرْمِينَ مُشْفِقِينَ مَا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَلَتَنَا مَالَ هَذَا الْكِتَابُ لَا يُغَادِرُ صَفِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا) صدق الله العظيم آية 49 سورة الكهف.

وبعد أن كان الغرب يحارب البنوك الإسلامية بجد الآن أن هناك دعوة للبنوك الإسلامية من الدول الغربية مثل بريطانيا وفرنسا. وتتقاطر الطلبات الآن من العالم على المؤسسات الإسلامية مثل البنك الإسلامي للتنمية في شكل استفسارات عن النظام الإسلامي.

كما طلبت دول كثيرة الانضمام لمؤسسة الخدمات المالية الموجودة في كوالالمبور، مثل البنك المركزي في الصين وسنغافورة واليابان.

هكذا عزّزت الأزمة المالية العالمية مكانة المصرفية الإسلامية وأصبح الاقتصاد الإسلامي أمراً واقعاً لكل من أدرك مزاياه التي جعلت القطاع المصرفي الإسلامي القطاع الوحيد الذيتجاوز مخاطر الأزمة المالية العالمية الحالية.

ليقوم النظام الإسلامي بدور فاعل في حل الأزمة المالية العالمية وتحقيق الآمال العريضة التي يعلقها عليه الاقتصاديون والخبراء الماليون والقطاعات المالية المختلفة. يجب على الاقتصاديين والخبراء الماليين المسلمين ومجالس إدارات ومديري المؤسسات الإسلامية وروادها والمهتمين بأمر النظم الإسلامي القيام فوراً بإعادة تقييم أداء المؤسسات المالية الإسلامية ومراجعة مناخ وبيئة عملها حتى تستطيع أن تنهض بمتطلبات وأستحقاقات تحقيق الآمال المعقودة عليها وعلى رواد النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي انتهاز الفرصة الذهبية لفتح

بالإحصائية في شؤون الأسواق المالية في مجالات الأعمال المختلفة لاسراع انعاش السوق وتنميته. Arthur D. Little تتوقع هذا الإتجاه تتوقع الأمريكية أن تكون هناك خطوات داعمة لانعاش النظام المالي الإسلامي خلال عام 2009 إذ أنها تتوقع أن تقدم مؤسسات مالية غربية بطلبات للعمل بالملكة العربية السعودية بالنظام الإسلامي. هذا الي جانب التوقع أن يتم التعاون بين World Gold Dubai Multi Commodity Centre Council والتي تعمل وفق الشريعة الإسلامية مضمونة بالذهب كأول عمل من هذا النوع والذي سوف تبدأ في بورصة دبي خلال عام 2009. كما تتوقع Arthur D. Little أن تبدأ مؤسسة HSBC وهي مؤسسة تكافل تابعة لمجموعة HSBC تعمل في التداول في السعودية. وهي تعتبر المؤسسة الأولى في تقديم خدمات تكافلية، بدأت في شراكة مع الخطوط الجوية السعودية لتدويل تأمين المسافرين.

يسُستنتج من تقرير Arthur D. Little أعلاه، أنه إلى جانب البشائر الخاصة بالإهتمام العملي من جانب الخبراء الماليين والمؤسسات المالية في الغرب لتعزيز النظام الإسلامي، إن التقرير يشير إلى جوانب الضعف في المؤسسات الإسلامية والتي تعتبر جانباً مهماً من التحديات التي سوف تواجه النظام المالي الإسلامي في القيام بدوره في إنقاذ النظام المالي العالمي وتحقيق الإزدهار الموعود له.

اتضح ما تقدم انه بعد الأزمة وانهيار البنوك والمؤسسات المالية الأخرى توجهت أنظار العالم إلى النظام الإسلامي بعد أن كان الغرب ينظر للعالم الإسلامي والدين الإسلامي نظرة احتقار وتعمل على تهميش دوره في المحافل الاقتصادية والسياسية العالمية. كما نظر البعض إلى الإسلام نظرة مشبعة بالخوف والرعب باعتبار انه يمثل حضارة ونظماماً منافساً محتملاً للرأسمالية

وقد أوضحتنا الأسباب المباشرة لاشتعال الأزمة المالية في عام 2007م في سوق الرهونات العقارية في الولايات المتحدة والتي كانت تمثل في الفوضى والممارسات الفاضحة والمعيبة مثل التزوير وأكل أموال الناس بالباطل والربا والظلم والاستغلال والتديس والاحتكار وعمليات الغش والغرر التي تعود عليها المضاربون. وانعدام الشفافية في ممارسات وكلاء معايير المخاطر وتصنيف الائتمان. وفي ظل هذه الممارسات الخاطئة والمعيبة والفسدة التي نهى عنها القرآن الكريم، خرجت عمليات التبادل التجاري بين الأمم. وحرية حركة رؤوس الأموال بين الدول والأسوق من الأهداف الإنسانية النبيلة واندیاحها كظاهرة انسانية تاريخية، فتحولت التجارة وحركة رأس المال إلى ميدان منافسة ضارة تتسم بالظلم والغبن وعدم العدالة والأنصاف في الفرص المتاحة. واتسعت فجوات التقانة والمعلوماتية بين الدول الصناعية الغنية ودول العالم الثالث الفقيرة. وأصبحت قضايا حقوق الإنسان والقضايا الاجتماعية والانسانية ومراعاة الفضيلة في واقع الممارسات المالية والأقتصادية قضايا هامشية لا اعتبار لها في واقع الحياة الاقتصادية والسياسية. وأصبحت معطيات التنافس المرعب تتجلى في التفوق الاقتصادي الذي يمكن الدول الكبرى ومؤسساتها عابرة القارات فرض مصالحها وارادتها على العالم. كما فقدت حركة تحرير رأس المال والانفتاح على الأسواق الخارجية دوافعها الإيجابية والمتمثلة في رفع كفاءة القطاع المالي ورفع قدراته في الوساطة المالية على مستوى الأسواق الأقليمية والعالمية، واستقطاب الموارد المالية وتوزيعها بين الأمم لخدمة الأهداف العالمية والإنسانية في التنمية الاقتصادية الاجتماعية في العالم، وتضييق فجوات النمو الاقتصادي والمالي بين دول العالم الثالث والدول الصناعية. وبدلاً عن ذلك عمّق النظام المالي الجديد

إسلامي جديد في عالم فقدت بوصلة توجهه الاقتصادي والسياسي بفعل أزمة اقتصادية غير مسبوقة. تهدد الإنسانية جموعاً بالجوع والمرض وعدم الاستقرار الأمني والاجتماعي. ويأتي في مقدمة التحديات التي تواجه العمل الإسلامي تعريف العالم - كفرصة سانحة - بالمبادئ والمقاصد الإسلامية التي تحكم الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسات المتزمرة بأحكام الشريعة الإسلامية. وهنا يأتي دور هيئات الفقه الإسلامي والمعاهد العلمية والجامعات ومراكز البحث الإسلامية في تعريف العالم بالقطاعات الاقتصادية والمالية وبنظمات التكافل والصكوك الإسلامية.

مزايا البديل الإسلامي:

برز اهتمام الأوساط المالية الغربية بالنظام الإسلامي كبديل للنظام التقليدي العالمي عندما اتضح أن الحلول التي تم وضعها في قمة العشرين لا تخاطب أهم الأسباب التي أدت إلى الكارثة الاقتصادية بالرغم من الحديث عن مظاهر تلك الأسباب. ومن المؤكد أن القضية الأساسية التي يجب مخاطبتها هي قضية التأسيل. فإن كل الأزمات والكوارث الاقتصادية التي دمرت ثروات العالم منذ القرون الماضية وخاصة ما شاهده العالم في القرن الماضي مثل الكساد الكبير في الثلاثينيات، وتدهور الانتاج والتراجع في مفاسيل الاقتصاد الكلي في الثمانينيات، وانهيار المصارف في التسعينيات من القرن الماضي في كل من أميركا وأوروبا وأسيا. جاءت نتيجة لتبني مفاهيم ومبادئ خاطئة تتعارض مع مبادئ الأديان السماوية ولا تتفق مع فطرة الإنسان وطبعه، والتي أدت إلى تفشي الممارسات المعيبة الفاسدة.

قال الله تعالى: (وما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم ويعفوا عن كثيراً الآية 30 من سورة الشورى

سمات الرأسمالية الليبرالية، وخاصة في ظل عدم الالتزام بالأخلاق الفاضلة التي تنهى عن الظلم والغش والتزوير وأكل أموال الناس بالظلم، في النظام المالي جيد. وقد حذر الله تعالى المنافقين بتكرار الأزمات في قوله تعالى: (أولاً يرؤون أنهم يفتنون في كل عام مرةً أو مرتين ثم لا يتوبون ولا يذكرون) الآية 126 من سورة التوبة.

فقد شهد العالم في ظل الرأسمالية الليبرالية أزمات اقتصادية ومالية في الأعوام 1929، 1982، 1990، 1998، 2001، 2003، 2007م.»

هذا وفشل النموذج الأشتراكي في مسيرة طبيعة الإنسان في حب التملك وحرية التصرف في تلبية رغباته، كما فشل في مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية التي تتطلب قدرًا من حرية الحركة لتلبية طبع الإنسان وغريزته في في تنمية قدراته الشخصية للأستفادة من المنتجات العلمية والتقنية الحديثة.

أوضحت التداعيات الموجعة التي افرزتها الأزمة المالية العالمية الراهنة والتي نشأت في الأسواق المالية المتقدمة فشل النموذج الرأسمالي الليبرالي الجديد في إدارة الأسواق المالية. كما أتضح من تداولات قمة 20 التي انعقدت في واشنطن يوم 15 نوفمبر 2008 وما تناولته أجهزة الأعلام المسماة والم Reliable والمفروعة أن النظام الرأسمالي لم يعد صالحًا لأدارة الأموال. وببدأ المسؤولون والمعلقون والعلماء يبحثون عن البديل. في ظل فشل النظامين الأشتراكي والرأسمالي، أصبح النظام الإسلامي هو البديل الآمن والمناسب للأسباب الآتية:

1/ لقد أكتشف العالم أن النظام الإسلامي القائم على مبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها يكتسب مناعة ضد أزمات الأسواق المالية، ونستدل على ذلك بأنه توجد الآن في دول الخليج وفي آسيا وأفريقيا ما لا يقل عن 90 مصرفًا إسلاميًّا إلى

سوء توزيع الثروات بين الدول الفقيرة والغنية وبين القطاعات الحقيقة والقطاعات المالية الأعتبرية التي تسيطر عليها. كما أوضحنا من قبل، الأنشطة الهامشية والوهمية. إذ أصبح نصيب القطاعات الحقيقة، مثل الصناعة والزراعة، من الموارد المالية المتحركة في نطاق العالم لا يتجاوز الـ 5 % بينما تمثل الموارد المالية التي يديرها القطاع المالي في المجالات الهامشية والوهمية حوالي عشرين ضعفًا للموارد الموجهة للصناعة والزراعة والخدمات المرتبطة بهما، مما أدى إلى تفاقم البطالة والفقر والجوعة في العالم. أما الآية الثانية التي تشير إلى حتمية حدوث هذه الأزمات في ظل الممارسات الفاسدة والتي نهى عنها القرآن « خاصة الربا»: قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذرموا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين) الآية 27 من سورة البقرة (فإن لم تفعلوا فاذروا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلأكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تُظلمون) الآية 279 من سورة البقرة.

إن العمل في الأسواق المالية يقوم على الربا والكسب الحرام وأكل أموال الناس بالباطل والظلم وقد أنذر الله تعالى الناس من خلال الآية 279 من سورة البقرة إنذاراً بيناً واضحاً، انه تعالى يعلن حرباً لا هوادة فيها على الذين يتعاملون بالربا «أليس ما يحدث الآن في العالم حرباً؟».

هكذا فإن ما أصاب الناس من خلال هذه الكارثة المالية فيما كسبت أيديهم وبسبب تعاملهم بالربا والغش وسائر وجوه العاملات الفاسدة.

وحاء في قرارات وأهداف قمة 20 المنعقدة في 15 نوفمبر 2008م اتخاذ التدابير والسياسات التي تحول دون تكرار أزمات مالية مستقبلاً. وسبق أن أتخذت قرارات ماثلة في قمم السبعة من قبل في أعقاب الأزمات الاقتصادية السابقة. ولم يتزموا بالسياسات والإجراءات الموعودة. ومن المؤكد تكرار الدورات الاقتصادية الدمرة التي أصبحت سمة من

على الحق الإلهي في هذا الكون. وهو أن الله سبحانه وتعالى هو خالق كل شئ في الأرض والسماء وهو الذي يهب كل شئ موجود لمن يشاء على أساس الاستخلاف. أى أن الله سبحانه وتعالى قد أستخلف الإنسان في الأرض ومكنته ما أخرجته الأرض من الأرزاق والطاقات ووسائل تحقيق العيش في الأرض. ويتم الاستخلاف بعهد وشروط تنسق وتناغم مع التوازن الذي يتسم به النظام الإسلامي. وفي إطار من الحدود الواضحة التي ترسمها الشريعة الإسلامية التي تحكم تصرف الإنسان المستخلف في جميع حركاته وسكناته، وفي التصرف فيما أستخلف فيه، فما وقع منه من عقود وأعمال ومعاملات وأخلاق وعبادات وفق شروط الاستخلاف فهو صحيح نافذ ويجزى عليه، وما وقع منه مخالفًا لشروط الاستخلاف فهو باطل يعاقب عليه.

ومن شروط الاستخلاف المرتبطة بالعقيدة الإسلامية ومقاصدها التكافل بين المؤمنين، ومن شروط الاستخلاف أيضًا القصد والأعتدال في التصرف فيما أستخلف فيه من المال والرزق. فإن النظام الإسلامي يقوم على تكامل وفق نصوص وتوجيهات وشرائع متحدة ومتناسبة. ومن أوجه التناسق والتكامل أيضًا أن جعل الإسلام الصدقة جزءًا لا يتجزأ من النظام الاقتصادي. وتغطى الصدقة الجانب الاجتماعي وتحقيق التالف والتواجد بين المسلمين.

يخاطب النظام الإسلامي ويتعامل مع الإنسان وفق سايکولوجية الإنسان لتحريك مشاعره وانفعالاته نحو استغلال ما استخلف فيه وفق الشروط والوعهد وفي إطار الاستخدام الأمثل لتلك النعم. ومن الوسائل التي يستخدمها الإسلام في تمكين الإنسان على تنفيذ شروط الاستخلاف "البدع بالترغيب والمحث والتأليب" كما جاء في قوله تعالى "مَثُلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمْثُلٍ

جانب انتشار فروع بنوك أسلامية ومنافذ خدمات أسلامية في بنوك تقليدية أمريكية وبريطانية. وبالرغم من التشابك بين المصارف الإسلامية مع بنوك تقليدية في أمريكا وأوروبا وأسيا فلم يتتأثر النظام الإسلامي بالأزمة المالية الراهنة، أو بالأزمات السابقة، وذلك بالرغم من حجم أعمال المصارف الإسلامية العالمية، إذ تبلغ الموجودات المالية للمصارف الإسلامية ومؤسسات التأمين الإسلامي 500 مليار دولار في نهاية عام 2007م. كما بلغت قيمة الأصول المتداولة العاملة في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية 700 مليار دولار.

2/ يقوم نشاط النظام المصرفي الإسلامي على المشاركة في الربح والخسارة ويكون التمويل مرتبًا بمعاملات منتجة وحقيقية وليس مرتبًا بالضاربات. كما هو الحال في المصارف التقليدية. وتولد هذه العمليات مكاسب حقيقة، وتتصف هذه العمليات بالشفافية والأنضباط والتوازن الدقيق الحكم في إدارة الأصول في محافظ الأئتمان.

3/ يحقق العمل بالنظام الإسلامي مكاسب وارباح عالية تتراوح بين 10% و15%.

4/ ابتعاد النموذج الإسلامي عن الضاربات وما يشوبها من الغش والتزوير وعدم الشفافية والغرر التي تحرّمها الشريعة الإسلامية.

5/ هنالك اتجاه قوي في أوروبا وأمريكا وأسيا للعمل وفق النظام الإسلامي. بعد ارتفاع عائدات النفط وما تولد عن ذلك من توسيع هائل في السيولة في العالم الإسلامي، خاصة بعد نمو الوعي الديني لدى المسلمين الذين يتلقون أو يشاركون في تلك الثروات.

6/ تميّز النموذج الإسلامي كبديل وحيد متاح في العالم اليوم.

يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي وفق تصور كامل متناسق مع الحياة كلها، وهو تصور مبني

ما حدث في الأسواق المالية الأمريكية خلال العامين الماضيين من فساد وفوضى وأنانية «التي تم توضيحها في هذه الدراسة من قبل» يوضح صورة كاملة لنهجية العمل في ظل النظام الريوى والتى تفتقر إلى الواقع الأخلاقى أو الدينى. وكانت النتيجة التدهور والدمار الذى أصاب الاقتصاد العالمى بأسره. ما أكد «بشهادة أهله» فشل النموذج العلمانى القائم على الربا والظلم والأنانية.

بالأضافة إلى ما تقدم فإن المصارف التقليدية وجدت نفسها، بعد الأزمة المالية، مجبرةً للجوء إلى النموذج الإسلامى الذى يوفر الملاذ الآمن لأموالها، ويبعد أن ذلك هو الذى دفع مجلس الشيوخ الفرنسي أن يدعو بضم النموذج الإسلامى فى النظام المالى资料. هذا بالرغم ما عُرف عن فرنسا بالتعصب للعلمانية والوقوف ضد تدخل الأديان « خاصةً الإسلام » فى الشئون الاقتصادية والسياسية الخاصة.

هكذا أصبح المجال واسعاً أمام علماء المسلمين والاقتصاديين للعمل على استنباط المنتجات الجديدة فى العمل المصرفي والتي تتفق مع الشريعة الإسلامية، خاصةً منتجات تمويل الخدمات مثل العلاج والسفر... إلخ.

أن تحقيق هذا الهدف يتطلب التعاون بين علماء الفقه الإسلامي وعلماء الاقتصاد في تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية. و «العمل على ردم الفجوة القائمة بين علماء الفقه الإسلامي الذين لا يعلمون كثيراً عن السياسات والنظريات الاقتصادية والعلماء الاقتصاديين الذين لا يعلمون كثيراً عن مبادئ الفقه الإسلامي».

من أهم دواعي تكثيف المجهد في تحقيق تقدم النظام المالى الإسلامي كبديل للنظام المالى التقليدى الذى أنهار أمام عاصفة الأزمات المالية المتالية، أن العمل بالنظام المالى الملزם بمبادئ

حبة أنبتت سبع سبابل في كل سُنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم) « وفي المقابل يخاطب مشاعر الإنسان لينهى عن مخالفته شروط الاستخلاف فيتوعده بحرب من الله ورسوله وبحق أعماله (بحق الله الربا ويربي الصدقات) كما يحذر الله عباده المستخلفين بصورة من صور الحق حين يرسل الأمطار فتجعل الأرض صلداً لا تربة عليها ولا تصلح للزرع (فأصابه وابل فتركه صلداً) وفي المقابل يبشر المؤمنين الذين يقومون بتنفيذ شروط وعهد الاستخلاف بقوله تعالى (فأصابها وابل فاتت أكلها كل حين) وفي إطار التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية يحدد الله تعالى مستويات وأنواع وجودة الصدقة والإإنفاق في سبيل الله وذلك لتحقيق قيام مجتمع سليم ومحافى من الحقد والكراهية في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث، لستم بأخذيه إلا أن تغمضوا فيه، وأعلموا أن الله غنى حميد).

يتضح مما تقدم أن النموذج الإسلامي للأدارة الاقتصاد والنظام المالى التقليدى نقىضان ولا يلتقيان فى الأهداف أو الوظائف أو النتائج . فالنظام الإسلامي يقوم على «ملكية الثروة لله تعالى» ويقوم الإنسان بتنميتها واستخدامها والانتفاع بها بمقتضى الوكالة ووفق عهد وشروط محددة أهمها الطهارة والإيثار ويثاب عليه فى الدنيا بنمو الثروة أضعافاً مضاعفة، كما يجزيه الله تعالى فى الآخرة بالجنة والنعيم المقيم.

أما النظام الريوى فيقوم على تصور يناقض النموذج الإسلامي، فيقوم على تصور أن «الثروة ملكية شخصية» ويقوم باستخدام ثروته بحرية كاملة دون قيد أو وازع إيمانى وحركه نزعة الجشع والأنانية دون اعتبار لما يمكن أن يلحق من ضرر على الآخرين من أفراد أو مجتمعات.



وقد بُعثت هذه المؤسسات في الاستيلاء على شركات البترول العالمية والمؤسسات المالية مثل Federal Reserve وعلى خلق كيانات دولية مثل عصبة الدول بعد الحرب العالمية الأولى وهيئة الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ثم إنشاء الأتحاد الأوروبي... إلخ.

وهذه المنظمة خارج قيام أية نظم اقتصادية أو فكرية تُشكِّل منافسة لها.

وبما أن الإسلام يشكل في نظرها المنافس الوحيد بعد أنهيار المنظومة الاشتراكية، خاصة النظام الإسلامي الذي يستمد قوته من الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وأستطيع النظم الإسلامي الصمود أمام عاصفة الأزمة المالية، لذا بدأ الماسونية بمحاربة النظم الإسلامي بأثره الأكاذيب

الشريعة الإسلامية سوف يواجه معركة شرسة من قبل المنظمات المناهضة لبروز الفكر الإسلامي الاقتصادي والفكري. من أهم هذه المنظمات المؤسسات المنضوية تحت الماسونية العالمية والتي تعود جذورها إلى القرن السابع عشر.

ومن أهم أهداف هذه المؤسسات توحيد القدرات المالية والأقتصادية والفكرية والسياسية والأمنية تحت بوتقة واحدة لتسهل السيطرة على العالم. وأهم المؤسسات التابعة لنجمة الماسونية Conference on Foreign Affairs Gillumanti و Club of Rome على استقطاب الشخصيات الاقتصادية والرموز السياسية والتأثير من خلال هذه الرموز على موقع اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية والأمنية، والقادرة على توجيه العالم نحو أهدافها.

لإسلام لبسط العدل والكرامة في العالم أجمع، فيعم الخير والسلام والإطمئنان أرجاء العالم إن شاء الله.

لقد نصر الله الإسلام من قبل بجيوش القيادات الإسلامية من أمثال خالد بن الوليد وسعد بن أبي وقاص في فتح الأمصار في صدر الإسلام فها نحن الآن أمام فتح جديد للإسلام. فإن كانت الفتوح التي تمت في صدر الإسلام بجيوش فإن الجهاد اليوم يتم من خلال ترتيب أوضاعنا المؤسسية والاقتصادية والتشريعية والتبشير بالشرح والتوضيح بمزايا العقيدة الإسلامية وأحكامها ومقاصدها، ولكن قبل ذلك يجب أن يكون سلوكنا وأداؤنا والتزامنا بالأحكام الإسلامية ومقاصدها مثلاً يحتذى به - نحن الآن - كباحثين ومسؤولين في المؤسسات من أعضاء مجالس الأدارة والموظفين ومنتسبين للهيئات الشرعية مسؤولون أمام الله قال تعالى: إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأباين أن يحملنها واسفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً (سورة الأحزاب الآية 72) علينا أن نسعى للجهاد دون تردد من أجل الفتح الجديد للنظام الإسلامي لقوله تعالى: (انفروا خفافاً وثقلاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلك خير لكم إن كنتم تعلمون) سورة التوبة الآية 41. وقوله تعالى: (لو كان عرضاً قريباً وسفرًا قاصداً لاتبعوه ولكن بعدت الشقة سيختلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم يهلكون أنفسهم والله يعلم أنهم لكاذبون) سورة التوبة الآية 42.

فيما يلي أهم استحقاقات ومتطلبات الجهاد وتحقيق الفتح للاقتصاد والنظام المالي الإسلامي، وإنقاذ العالم من مخاطر الأزمة المالية ونشر وبسط الأمان والعدل والإستقرار في عالم تهدده تداعيات الأزمة المالية بالدمار وأدخلت الاقتصاد

والأفتراضات حول الإسلام وتخويف الناس من آثار تمدد النظام الإسلامي بما يعرف الآن بـ Islam Phobia. مما يضع مسؤولية إضافية على كاهل القائمين بأمر تسويق النظام المالي الإسلامي وتطويره ليحتل مكان النظام العالمي التقليدي.

الخاتمة:

لقد كشفت الأزمة المالية العالمية الراهنة هشاشة النظام المالي العالمي الجديد وعدم قدرته على الصمود أمام العاصفة التي جاءت نتيجة للممارسات الخبيثة وافتقار اللاعبين في الأسواق المالية العالمية إلىخلق القويم. وفي ظل البرالية الجديدة تعدت الحريات في النظام المالي والاقتصادي العالمي حدود الأمان إلى مجالات الخطأ فتهاوت المؤسسات المالية والمصرفية ومؤسسات التأمين والبورصات ما كبد السلطات المالية مليارات الدولارات لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

وانتقلت الأزمة إلى مفاصل الاقتصادات الكلية مؤدية إلى الركود والكساد في القطاعات الإنتاجية. فتفشت البطالة وواجهت الدول النامية أزمة اقتصادية حادة تمثلت في تدهور موارد صادراتها واحتلالات داخلية وخارجية.

هكذا افقدت الأزمة المالية العالمية النظام المالي العالمي البوصلة لاتجاهات مساره فاختفت الأنظار صوب النظام المالي الإسلامي الذي استطاع أن يصمد أمام العاصفة بفعل المبادئ والمقاصد النابعة من الشريعة الإسلامية.

وجد النظام المالي الإسلامي نفسه أمام خد كبير، فعملية إنقاذ العالم من المخفة التي أصابته وأدخلته في نفق مظلم. ومن ناحية أخرى فإن هذا الوضع الذي واجهه النظام الإسلامي يعد ساحة وفرصة ذهبية نادرة. بل حقيقة أن الأمر يعتبر فتحاً

الممارسات في المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى من الشوائب أو أية ممارسات لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها. هذا إلى جانب إزالة أسباب أية اختلافات غير مبررة شرعاً أو أي تضارب أو تباين في الإفتاء حول الأحكام الشرعية المطبقة بين دولة أو أخرى. وضرورة مراعاة أهمية التنسيق بين مراكز البحث والدراسات الإسلامية في إزالة تلك التناقضات وتحقيق الإنضباط في جهود مراكز البحث والدراسات في استحداث منتجات جديدة.

3/ تحقيق الإنضباط والشفافية في عمل المؤسسات المصرفية والمالية.

4/ إنشاء معاهد وأكاديميات لخلق جيل جديد من الكوادر المشبعة بمقاصد الشريعة الإسلامية والقادرة على تعزيز إزدهار العمل الاقتصادي والمالي من خلال إحداث إبداعات خلاقة في عمل المؤسسات الإسلامية وإبراز المثل الأعلى في الأداء وتعزيز جاذبية النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي.

5/ إنشاء شركات إعادة تأمين إسلامية بدبله للشركات الأجنبية التي لا تعمل وفق الشريعة الإسلامية. وذلك لإبعاد شركات التكافل الإسلامي من أية شبكات شرعية. وبما أن تأسيس مثل هذه المؤسسات يتطلب توفير موارد مالية طائلة لا بد من مساهمات السلطات الحكومية والبنوك المركزية إلى جانب مؤسسات التكافل الإسلامية.

6/ إنشاء وكالات تصنيف إسلامية تتمتع بالشفافية والتزاهة والمصداقية الكاملة وتراعي في عملها أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها. وذلك لإبعاد المؤسسات الإسلامية من أية شبكات أخلاقية التي اتصف بها وكالات التصنيف

ال العالمي في نفق مظلم. واقتتنع الخبراء واللاعبون في الأسواق المالية العالمية المتهاكة أنه لا ملاذ إلا في ظل النظام المالي الإسلامي الذي استطاع أن يصمد أمام العاصفة التي أثارتها الأزمة المالية العالمية:

1/ إنشاء مراكز بحوث تُعني بالدراسات الاقتصادية والمالية والشرعية لإعداد دراسات وبحوث حول المصارف والمؤسسات المالية المختلفة لاكتشاف مواضع الضعف والقوة ومساعدة المؤسسات الإسلامية في إعادة ترتيب أوضاعها المالية والهيكلية والمؤسسية. هذا إلى جانب البحث عن منتجات وأدوات جديدة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية فتعزّز ازدهار النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي.

ومن مهام هذه المراكز إعداد دراسات لتنوير الخبراء واللاعبين في الأسواق التقليدية بجزءاً من النظام الإسلامي إلى جانب البحث عن صيغ ووسائل التكامل بين المؤسسات المالية، خاصة في مجالات الاستثمار المشترك وتعزيز آفاق التمويل التأجيري المشترك وتمويل الجماعات الصناعية والمشاريع الزراعية والخدمية الكبرى التي تتجاوز تمويلها قدرات مؤسسات بصورة منعزلة أو منفردة.

ومن أهم اختصاصات هذه المراكز أيضاً الاستشعار المبكر للأزمات والفقاعات المتوقعة. وتنوير المؤسسات الإسلامية بها مبكراً. إلى جانب دراسة وسائل تطوير المنتجات والأدوات التي تستخدمها المؤسسات المالية حالياً.

2/ إنشاء هيئة رقابية شرعية عليا لها كل السلطات والقوى المؤسسية والرقابية. وأن تكون اختصاصاتها إجراء دراسات وبحوث فقهية لتنقية

البركة، مجموعة الراجحي والبنك الإسلامي للتنمية قيادة هذه الحركة المباركة مواصلة لجهودها ومبادراتها العظيمة في إنشاء المؤسسات المالية والأقتصادية الإسلامية.

مصادر البحث:

1. سيد قطب
في ظلال القرآن - الجزء الثالث.
 2. د. عبدالوهاب عثمان شيخ موسى
السلامة المصرفية والاستقرار الاقتصادي.
3. The World Bank - Global Prospects:
 A. Prospects of Developing Countries - Growth Outlook.
 B. Regional Economic Prospects.
 C. World Economic Update - November 6th, 2008.
 (Rapidly Weakening Prospects call for New Policies).
4. The World Bank - The Subprime Crisis: September 2008
 (Implication for Emerging Markets).
5. IMF - The World Economic Outlook - October 2008
 (Financial Stress, Downturns and Recoveries).
 A. Global Prospects and Policies.
 B. Country and Regional Prospects.
 C. Is Inflation Back? Commodity Prices Inflation.
 D. Financial Stress and Economic Dawns.
 E. Fiscal Policy as a Counter cycle Tore.
 F. Divergence of Current Account Balances across Emerging Economies.
6. IMF - The World Economic Outlook - Update November 6th, 2008.
 (Rapidly Weakening Prospects call for New Policies).
7. Economic Studies at Brookings:
 (The Great Credit Squeeze - How Happened, How to Prevent Another).
 Discussion Paper - May 16th, 2008. By:
 I. Martin Nail Bails - Brooking Institution.
 II. Doglas W. Elmendorf - Brooking Institution.
 III. Robert E. Litman - Brooking Institution and Kauffman Foundation.
8. The Economist:
 A. Finance and Economics - March 19th, 2008.
 B. Finance and Economics - September 25th, 2008.
 C. Special Reports - September 25th, 2008.
 D. Europe (Transatlantic Model Wais) - September 25th, 2008.
 E. Finance and Economics - October 9th, 2008.
 F. Special Reports - October 9th, 2008.
 G. Finance and Economics - November 6th, 2008.
 9. Gary KAH
 (En Route to Global Occupation)

العالمية حسبما سبق أن تم الإشارة الي مفاسدها من قبل في هذا البحث.

17/ ضرورة أن تتبع الدول الإسلامية سياسات اقتصادية ومالية وهيكلية سليمة وداعمة لخلق بيئه مواطية لعمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، خاصة فيما يختص باستقرارسياسات نقدية تعزز استقرار موقف السيولة في الاقتصاد وإلزام المؤسسات المالية بالعمل في إطار الموارد الحقيقية ومنع خلق النقود من العدم. ولتحقيق هذا الهدف أرى ضرورة إنشاء صندوق نقد إسلامي لمراقبة سلامه السياسات الاقتصادية في البلاد الإسلامية وإسداء النصح لها.

18/ إعادة هيكلة رؤوس أموال المصارف ودعم الموارد وإلزامها في الولوج في تمويل المشروعات تمويل الأستثمارات متوسطة وطويلة المدى.

19/ إنشاء أسواق مالية إسلامية يتم من خلالها تنسيق العمل بين المؤسسات المالية الإسلامية المختلفة. وخلق فرص للبورصات الإسلامية في العمل في مجال تمويل المشروعات الكبرى. ودعم وتطوير مجلس المؤسسات المالية الإسلامية الموجود في كواالمبور لتعزيز الجهد المبذول لتطوير أداء المؤسسات المالية الإسلامية.

20/ إنشاء منظمة جارة إسلامية تعمل على تطوير وتنمية التجارة بين الدول الإسلامية.

21/ تطوير البنك الإسلامي للتنمية بجدة هيكلياً وماليًاً ليلعب دوراً أساسياً في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد الإسلامية.

22/ يتوقع من المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة، خاصةً مجموعة بنك فيصل الإسلامي ومجموعة



انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية العقبات والتداعيات

د. عز الدين إبراهيم حسن - خبير اقتصادي



يعرض ذلك في جولة ثالثة وتعتبر هذه خطوة متقدمة تبشر بقرب انتهاء المفاوضات. وتم اقتراح موعد لعقد جولة ثالثة من المفاوضات في أكتوبر 2004، ولكن تم تأجيل هذا الموعد لأجل غير مسمى وسنعرض لذلك بالتفصيل فيما بعد.

وبجانب المفاوضات الجماعية عقد السودان مفاوضات ثنائية كجزء من عملية الانضمام مع بعض الدول الختارة هي الصين والبرازيل وتركيا واليابان والأردن ومصر وماليزيا والهند وبنغلاديش. وتم توقيع بروتوكولات خارجية في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية مع كل من الصين والبرازيل والأردن. وهناك مفاوضات ثنائية أخرى حالياً مع كل من اليابان والهند لم تكتمل بعد.

إن الهدف من المفاوضات الجماعية والثنائية مع الدول الأعضاء في المنظمة هوطمأنتها بأن الدولة الراغبة في الانضمام قادرة على الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الـ 23 اتفاقية التي تقوم عليها المنظمة فضلاً على أن بعض الدول الأعضاء في المنظمة قد تكون راغبة في ميزات خارجية

قدم السودان طلباً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في أكتوبر 1994 وكون فريق عمل للتعامل مع المنظمة في 25 أكتوبر 1994. وبعد خمس سنوات من ذلك قدم السودان مذكرة حول التجارة الخارجية في يناير 1999. وكرد فعل لهذه المذكرة تسلم السودان حوالي 561 سؤالاً عن التجارة الخارجية في الفترة ما بين 1999-2004 من بعض الدول الأعضاء في المنظمة، ولقد تمت الإجابة على هذه الأسئلة التي وردت في دفعات حيث تم إرسال آخر دفعة منها إلى المنظمة في يونيو 2004.

وبلغ جملة ما قدمه السودان لمنظمة التجارة العالمية من وثائق عشرين وثيقة شكلت أساساً للفاوضات الجماعية وثنائية مع أعضاء المنظمة المهتمين بالتعامل مع السودان. وفي إطار المفاوضات الجماعية تم عقد اجتماعين اشتراك في كل منهما 28 دولة عضو بالمنظمة بما في ذلك الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وذلك في يوليو 2003 وفي مارس 2004. وتركّز المفاوضات بوجه عام على خارطة السودان الخارجية. وفي نهاية الاجتماع الثاني تقرر أن يتم إعداد تقرير يلخص ما تم في المفاوضات وان

وقراراتها. وكان أشهر هذه الاجتماعات مؤتمر الدوحة في 9-14 نوفمبر من عام 2001. الذي كان اهتمامه الأكبر منصبًا على قضايا الدول النامية وعلى وجه الخصوص الدول الأقل نمواً.

وببلغ عدد الدول الراغبة في الانضمام حالياً (29) دولة منها دول من الدول الأقل نمواً والتي يقتصر تمثيلها في المنظمة على مرتبة العضو المراقب. ولقد لاحظ المجلس أن من جملة الدول الراغبة في الانضمام للمنظمة لم تنضم سوى دولتين منذ إنشاء المنظمة في عام 1995 هما كمبوديا ونيبال وأخيراً دولة ثالثة هي جذر الرئيس الأخضر وهنالك 13 دولة من الدول الأقل نمواً من ضمنها السودان ما زال انضمماها متعرضاً. ولذلك أصدر المجلس الوزاري للمنظمة في ديسمبر 2002 مرشداً (Guidelines) لعملية الانضمام لمعالجة عيوب عملية الانضمام التي تسبب فيها عدم الوضوح في المادة 12 من اتفاقية مراكش. ومضمون هذا المرشد أن عملية الانضمام يجب أن تسهل وتسرع وبسط بغرض الانتهاء منها في وقت وجيز وأن لا يطلب من الدول الأقل نمواً امتيازات لا تتناسب مع طاقتها ولا مرحلتها في النمو الاقتصادي.

ولقد أعطى المرشد دوراً مهماً لكل من المدير العام للمنظمة ولرئيس مجموعة العمل الذي يرأس المفاوضات الجماعية إذ أنيط بهما القيام بمساعدة الدول الأقل نمواً في عملية الانضمام وفي تنفيذ قرار ديسمبر 2002 الذي أصدر بموجبه المجلس مرشد الانضمام.

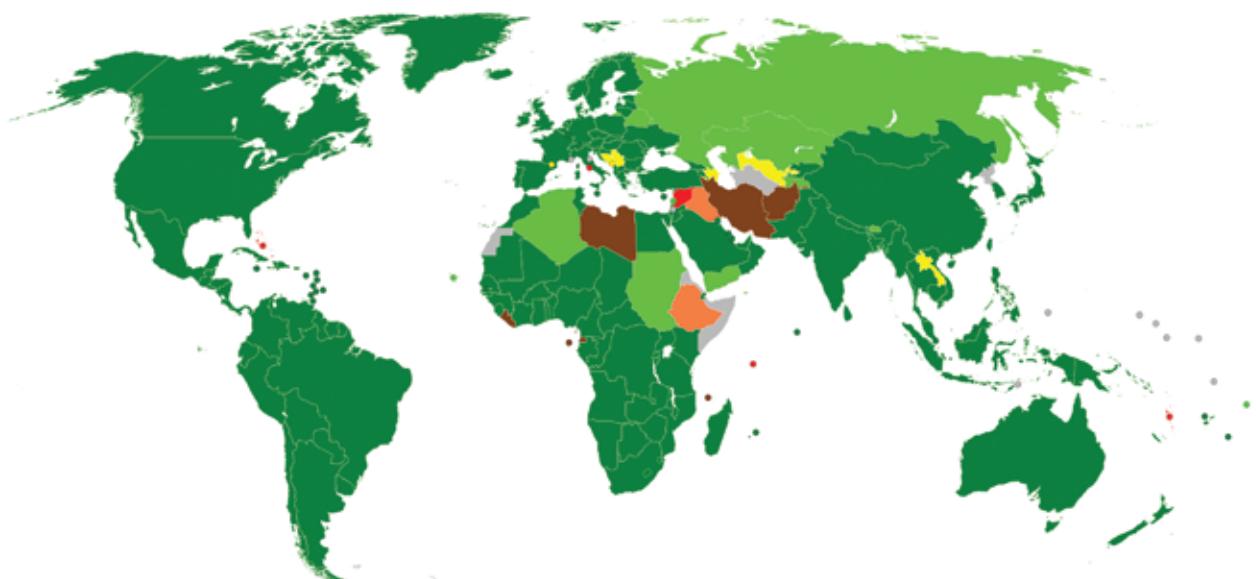
ولقد ظهر جلياً من مداولات المؤتمر الوزاري السابع الذي عقد في جنيف في أواخر عام 2009 عدم الرضى عن عملية الانضمام لعدد من الوفود تمثل مجموعة الدول الأقل نمواً والدول العربية وودز. ذلك

لصادراتها لا يمكن أن تحصل عليها إلا عن طريق هذه المفاوضات.

علماً بأن الميزات التي يتم الحصول عليها عن طريق المفاوضات تعمم على كافة أعضاء المنظمة كما تنص عليه اتفاقيات المنظمة. وبوجه التحديد يسعى أعضاء المنظمة للتأكد من أن ما يعرضه العضو الراغب في الانضمام من جدول الرسوم الجمركية لا يشكل عقبة للنفاذ إلى أسواقه إضافة إلى أن ما يعرضه من تحرير قطاعات خدماته يتناسب مع العروض المقدمة من الدول الأعضاء الأخرى المماثلة في مرحلة النمو الاقتصادي.

ومن أهم ما تؤكده منظمة التجارة العالمية أن اتفاقياتها تفرض على الأعضاء المنضمين إليها ممارسة التجارة الدولية على قواعد وأسس متفق عليها تتسم بالشفافية والوضوح. ولكن الأمر فيما يخص الدول الراغبة في الانضمام للمنظمة يختلف عن ذلك فالمادة 12 من اتفاقية مراكش التي تحكم الانضمام لم تنص على قواعد أو منهج للانضمام ولا توجد لائحة متفق عليها لتنظيم التفاوض بين الدول الأعضاء في المنظمة. وهذه هي الثغرة في اتفاقية مراكش التي تستغلها الدول الكبرى لتفرض على الدول الراغبة في الانضمام أجندتها السياسية التي لا صلة لها بالتجارة الدولية أو المنظمة. ومن خلال هذه الثغرة تستطيع الدول الكبرى أيضاً فرض شروط وتنازلات قاسية لا تتناسب مع القدرات الاقتصادية للدول الراغبة في الانضمام.

عقد مجلس وزراء منظمة التجارة العالمية. السلطة الأعلى في المنظمة. سبعة اجتماعات منذ إنشائها. ستة منها اهتمت بأمر انضمام الدول الأعضاء وأفردت له حيزاً في مداولاتها



Status of World Trade Organization negotiations.
 Members (including dual-representation with the European Communities)
 Draft Working Party Report or Factual Summary adopted
 Goods and/or Services offers submitted

Memorandum on Foreign Trade Regime submitted
 Observer, negotiations to start later or no Memorandum on FTR submitted
 Frozen procedures or no negotiations in the last 3 years
 No official interaction with the WTO

فأغلب الظن أنه يُعزى لأسباب سياسية تتعلق بموقف سياسي تأخذه الولايات المتحدة من كافة مصالح السودان بالوقوف ضد مصالحه في المؤسسات والمحافل الدولية، وهناك من الأخبار التي ترشح من حين لآخر ما يؤيد ذلك.

ولكي نكون أكثر دقة وتحديداً نقسم الفترة التي استغرقها سعي السودان للانضمام إلى المنظمة إلى ثلاثة مراحل. أولها المرحلة من أكتوبر عام 1994م حينما تقدم السودان بطلب الانضمام إلى المنظمة حتى يناير 1999، عندما تم تقديم الوثيقة الخاصة بالنظام التجاري في السودان وهي أول الوثائق المطلوبة من جملة 20 وثيقة بعضها ملزم للسودان بتقديمها وبعضها الآخر قدمه السودان بمبادرة منه. ما يعني أن إعداد وثيقة النظام التجاري بالسودان استغرق ما يزيد عن الأربع سنوات لأنها تتضمن مسحاً لكافة جوانب الاقتصاد بأنشطته المختلفة والقوانين والسياسات التي تحكم فيها مما يتطلب حشداً لكفاءات وخصائص مختلفة بعضها في الجهاز الحكومي وبعضها من خارجه كما تطلب الأمر أيضاً توفير التمويل اللازم لذلك.

في وقائع المؤتمر التأكيد على قرارات ديسمبر 2002 التي سبقت الإشارة إليها كما أشارت الواقع بوضوح إلى تشعب الآراء حول عملية الانضمام بين من يرى إتمام عملية الانضمام بشكل جماعي وبين من يرى الاستمرار في المسار الحالي المطول.

وفي هذا السياق تقدّر الإشارة إلى أن انضمام السودان قد استغرق 15 عاماً وهي فترة أطول مما ينبغي فضلاً عن التكلفة المصاحبة لذلك. ويرتبط طول فترة انضمام أيّة دولة بوجه عام بوحد من سببين. أحدهما يتعلق بتحضير الوثائق المطلوبة للانضمام وبمتطلبات جارية تتطلب مفاوضات مطولة تأخذ شكلاً جماعياً. أما السبب الثاني لتطويل المفاوضات فيتعلق بأمور سياسية واهية الصلة بالتجارة الدولية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بخطوطات الدولة المهيمنة على النظام الدولي الحالي والتي ترمي لتغيير نظم أو سياسيات الدول الراغبة في الانضمام بما يتواافق مع مصالحها، وهذه بطبيعته الأمر تعطيل للانضمام كوسيلة ضغط سياسي.

أما تأخر انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية

وبذلك يكون جملة الفترتين الأولى والثانية عشر سنوات وهي المدة التي يتطلبها إعداد الوثائق بما في ذلك التأخير لأسباب داخلية تتعلق بتشعب العمل المطلوب وبأسلوبٍ وسرعة إيقاع العمل في السودان. أما التأخير لأسباب سياسية خارجية غير معلنة فيبلغ خمس سنوات وهي الفترة منذ تأجيل مجموعة العمل الثالثة دون تسمية أجل لانعقادها. سبقت الإشارة إلى أن الأخبار التي ترشح من مصادر مختلفة تشير إلى أن الولايات المتحدة هي الدولة المتبعة في هذا التعطيل، وهنالك قرائن ظرفية تؤكد ذلك.

فالكل يعلم أن الولايات المتحدة هي الدولة الفاعلة في اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية كما في غيرها من المنظمات الدولية وكما هو الحال في كافة المحافل الدولية، فهي الدولة المهيمنة على لها من نفوذ على الدول الأخرى. أضف إلى ذلك أن للولايات المتحدة دافعاً قوياً لعرقلة انضمام السودان للمنظمة وجعله مكلفاً بحيث يكون فوق طاقة السودان من حيث المقدرة البشرية والمالية حتى يعجز السودان عن سعيه للانضمام. ونرى أن عرقلة انضمام السودان الذي تقوم به الولايات المتحدة يمكن فهمه على أنه فرع من فروع الحظر الذي تفرضه على السودان. فالولايات المتحدة تطبق حظراً اقتصادياً على السودان منذ عام 1997 تدبره وزارة الخزانة الأمريكية. فلقد فرض الرئيس كلينتون الحظر ووسعه وجده الرئيس بوش كما جده أيضاً الرئيس أوباما الذي جعله في إطار إستراتيجية تُنفذ وفق مؤشرات أداء محددة بعضها معنون وبعضها مضمون في ملحق للإستراتيجية غير معلنة.¹

1) Office of Foreign Assets Control (OFAC): Effectiveness of US Economic Sanctions with Respect to Sudan, Report to the Congress, January 2009

وفي المرحلة الثانية تأخر السودان لفترة للإجابة على مجموعات الأسئلة التي وردت إليه عن الجوانب المختلفة من اقتصاد السودان في ضوء وثيقة النظام التجاري التي سبقت الإشارة إليها. وكان التأخير أيضاً لأسباب تتعلق بتشعب المواقع المثارة وتغطيتها لمواقع متعددة تحتاج لكتفافات متعددة لا تتوفّر في مكان واحد.

هذه المرحلة الثانية الوسطى انتهت في ديسمبر 2004، أي في الموعد الذي تم تحديده للمفاوضات الجماعية الثالثة والتي أجلت لتاريخ غير مسمى بحجة أن أعضاء المنظمة في حاجة إلى زمن لدراسة العشرين وثيقة التي تقدم بها السودان كما جاء في ما يلي من السيد عارف حسين المسؤول عن انضمام الدول وذلك في 14 سبتمبر عام 2004:

"Quote"

Dear Minister,

"Due to the fact that more time is needed by Members to examine the very impressive documentation submitted by Sudan and formulate their positions on the new data now available, the 3rd Working Party Meeting tentatively scheduled for 12 October, subject to confirmation, is now postponed for a mutually convenient future date. As usual, the secretariat will be in close touch with you, the chairman and WTO Members, in connection with finalizing the agenda and date for the next Meeting"

With best regards

Arif Hussain

"Unquote"

September 21, 2004

إلى السودان فقط وبذلك يقل كثيراً عن فاعلية الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة ، وفي ذلك أيعاذ بان المزيد من التشدد في الحظر من هاتين الجهتين مطلوب. وفي ذلك يقول التقرير المرفوع إلى الكونغرس الأمريكي ما يلي:

It is a simple truth that sanctions are most effective when imposed multilaterally. The United States has, by far, the broadest Sudan sanctions regime in the world. As U.S. sanctions against Sudan are already quite extensive, multilateral sanctions offer the most powerful opportunity to increase the effectiveness of U.S. sanctions at bringing about change in regime behavior in Sudan. Multilateral cooperation with our allies could augment the pressure being exerted by U.S. sanctions against the GOS. For example, current UN Security Council and EU sanctions against Sudan include only a limited arms embargo and a travel ban and asset freeze on four individuals. The Central Bank of Sudan's decision to convert its reserves to the euro and other regional currencies increases the need for increased partnership with the EU.¹

وفيما سبق إشارة واضحة إلى ضرورة توسيع الحظر الأمريكي على السودان بإشراك الأطراف الأوروبية فيه. إذ أن الولايات المتحدة بعد أن جعلت حظرها الاقتصادي الانفرادي على السودان شاملًا، امتد بصرها إلى خارج حدودها لتعزيز هذا الحظر بمنع البنوك في أنحاء العالم بالتعامل بعملة اليورو الأوروبية بعد أن حرمت عليها استخدامات

(1) الهامش السابق

الغرض المعلن للحظر الاقتصادي المفروض هو إجبار حكومة السودان على تغيير سياستها وأفعالها حسب منظور الحكومة الأمريكية في ثلاثة مجالات هي على وجه التحديد:

- * مساندتها ورعايتها للإرهاب الدولي
- * سعيها لخلخلة استقرار وأمن دول جوارها
- * انتهاكها لحقوق الإنسان

ويشمل الحظر التعامل مع السودان من قبل:

- الأشخاص الطبيعيين والمعنويين
- الوحدات والمنشآت التي تخضع لقوانين الولايات المتحدة بما في ذلك فروع الوحدات الأجنبية

وتنظر الولايات المتحدة إلى الحظر الاقتصادي إلى أنه أحد أدوات سياستها الخارجية التي تعتمد على حزمة من الأدوات منها التضييف في منح التأشيرات للمواطنين السودانيين الراغبين في دخول الولايات المتحدة وكذلك التضييق على السودان في المحايل الدولية السياسية والقانونية واستخدام قوتها التصورية ونفوذها لحرمان السودان من الاستفادة من التسهيلات المالية التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن أي منافع مالية أخرى مثل إعفاء الديون التي بحسب المعايير الدولية يستحقها السودان.

ويرى مكتب التحكيم في الأصول الأجنبية (OFAC) أن الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على السودان هو الأوسع من أي حظر مفروض على دولة أخرى في العالم وأن الولايات المتحدة تسعى لتطويره إلى أكثر ما هو عليه بالتعاون مع الدول الأخرى الخليفة. وينتقد هذا المكتب الحظر الذي تفرضه كل من دول الجماعة الأوروبية والأمم المتحدة على السودان بأنه مقصور على حظر تصدير السلاح



المنطقة المطللة مفروض عليها الحظر الأمريكي وما عادها مستثنى منه

وتجدر الإشارة إلى أن السودان يعامل الآن من قبل الولايات المتحدة بثنائية واضحة في بعض أجزائه في الجنوب والغرب مستثنية تماماً من الحظر الاقتصادي، في حين أن بقية السودان تخضع له. بل الخرطوم نفسها كعاصمة تخضع لثنائية في التعامل إذ أن بعض ضواحيها مستثنة من الحظر أيضاً. ولكن باعتراف السيد قريشن المبعوث الخاص للرئيس أوباما لم تستفيد المناطق المستثناة من الحظر فائدة تذكر في التنمية الاقتصادية أو حتى في الاستقرار السياسي. وبالطبع لم تستفد الحكومة الأخاديدية أيضاً من هذه الثنائية في التعامل في خزيك عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، لأنها هي المقصودة في المقام الأول بالحظر الاقتصادي والعقوبات المصاحبة له.

الدولار مع السودان ولقد تم توسيع الحظر مؤخراً بحيث شمل بجانب حكومة السودان المواطنين السودانيين كافة، إذ تم قفل حساباتهم في البنوك الأوروبية وأصبحت التحويلات للأفراد بالدولار عبر المراكز الأمريكية إلى السودان موقوفة أو متغيرة أو ضئيلة القيمة وتخضع لكثير من الأسئلة والتمحيص. وأصبحت البنوك خارج الولايات المتحدة عرضة لعقوبات في حاله تعاملها مع السودان ومهدها بيقاف تعاملها في الأسواق المالية الأمريكية ومنع تعاملها مع المصارف الأمريكية، الأمر الذي جعل البنوك الأوروبية الكبيرة تخجم عن التعامل مع السودان.¹

إن من أهم تداعيات اتهام السودان برعاية الإرهاب منع الإدارة التنفيذية الأمريكية السودان من الحصول على مساعدات من المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومع أن انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية لم يشار إليه مباشرةً في قرارات الحظر الأمريكي أو الاتهام للسودان برعاية الإرهاب، إلا أن تعويق دخوله لمنظمة التجارة العالمية والاستفادة الكاملة من عضويتها في تنسيط صادراته غير البترولية والامتيازات التي تعييها اتفاقيات المنظمة العديدة، يصبح أمراً منطقياً وضرورياً ومكملاً لسياسة الحظر التجاري التي هي من أهم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان. إذ لا يعقل أن حظر الولايات المتحدة الأمريكية كافة العمليات المالية والتجارية مع السودان وتضيق عليه العمليات القنصلية للحكومة والأفراد وتوسيع هذا الحظر بإجبار بنوك وشركات غير أمريكية ومؤسسات دولية بتطبيق الحظر ثم ترك السودان لينضم بسهولة وسلامة إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، التي تتسم قمة النظام التجاري الدولي.

¹⁾ بعض البيانات المتوفرة تبين أن هناك حوالي 45 بنكاً عالياً ترفض التعاون مع السودان كلياً أو جزئياً

الإشارة مرشداً لتسريع بانضمام الدول الأقل نمواً على وجه الخصوص وذلك في عام 2002.

وبالرجوع إلى السؤال المطروح بشأن الجهة المسئولة في الحكومة الأمريكية عن الحظر، فلقد سبقت الإشارة إلى أنه منذ بداية الحظر في عام 1997 عهد الرئيس كلينتون لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية بتنفيذها وفي عام 2004 وبناء على طلب من الرئيس بوش أصدر الكونغرس تعديلاً لقانون الحظر أضاف إليه منع الاستثمارات الأمريكية في السودان. وكما سلفت الإشارة يتعدى هذا التعديل حدود الولايات المتحدة إذ أصبح يطبق على الشركات والأفراد المتعاملين مع السودان من غير الأمريكيين ومثال ذلك انسحاب شركة ارامكس من العمل في إنتاج البترول في السودان نتيجة التهديد بمنعها من التعامل في الأسواق الأمريكية.

ومؤخراً وفي عام 2009 أصدر الرئيس أوباما قبيل نهاية سنته الأولى في البيت الأبيض استراتيجية للتعامل مع السودان أعقبها بتجديد الحظر الاقتصادي المفروض على السودان منذ 12 عاماً دون تعديل. وكان واضحاً وظاهراً للعيان لأول مرة الدور المهم لوزارة الخارجية الأمريكية في الإستراتيجية الجديدة بما لا يدع مجالاً للشك وبأن الحظر هو أداة من أدوات السياسة الأمريكية الخارجية. والاختلاف الظاهر بين الإستراتيجية المعلنة للحظر وبين ما كان يجري سابقاً هو الإعراب عن نية الحكومة الأمريكية التحاور مع الحكومة السودانية على القضايا المختلفة عليها وأصبح هذا التوجه يوصف بإستراتيجية العصا والجزرة.

وهذا التوجه الجديد يفتح مجالاً للتحاور حول انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية. إلا أنه

والسؤال الذي يثور في هذا الصدد هو من هي الجهة المسئولة في الولايات المتحدة عن وضع مخططات الحظر على السودان. وأهمية الجواب على هذا السؤال هي تبيان الجهة التي يمكن أن يتوجه السودان إليها لإثارة موضوع الحظر والنظر في إمكانية إلغائه كلياً أو جزئياً ليسمح بانضمام السودان بانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية.

وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن وفود السودان دأبت في كل كلماتها ومداخلاتها في كافة اجتماعات مجلس وزراء المنظمة على التأكيد على وجوب عدم إدخال الاعتبارات السياسية في عملية انضمام الدول الأعضاء وهذا التوجه يجد قبولاً من مجموعات الدول النامية والدول الأقل نمواً. إذ أن إدخال الاعتبارات السياسية في التجارة الدولية يتناقض مع روح ونصوص الاتفاقيات التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية التي تنظم التجارة وفقاً لقواعد شفافة لا خابي دولة على دولة أخرى. وهذا بالرغم من أن اتفاقيات المنظمة تسمح بدخول الاعتبارات غير التجارية في العمليات التجارية في نطاق ضيق كما تفعل المادتان 20 و21 من اتفاقية الجات التي هي اتفاقية رئيسية من اتفاقيات المنظمة والتي تسمح بتنقييد حرية التجارة لأسباب أخلاقية أو لأمر يتعلق بأمن البلد أو في الأحوال الطارئة ولم تشر هاتان المادتان من قريب أو بعيد بتعويق انضمام دولة ما إلى منظمة التجارة العالمية. بل كل المجالس الوزارية للمنظمة تؤكد ضرورة جعل عضويتها عالمية تشمل كافة الدول لما في ذلك من منفعة في نمو وازدهار التجارة الدولية التي يستفيد منها العالم ككل.

ولاهتمام المجلس الوزاري للمنظمة بانضمام أعضاء جدد وتسهيل انضمامها أصدر كما سبقت

كما أن هنالك نظام مشابه للدول النامية مثل الصين تمنحه للدول الأقل نمواً مثل السودان يعرف بنظام الأفضليات التجارية المعممة⁵. فضلاً عن ذلك يتمتع السودان بعضوية كل من منطقه الكوميسا والمنطقة العربية الحرة الكبرى بما يكفل له دخول الأسواق المجاورة دون عقبات تذكر. يضاف إلى ذلك أن هنالك تعهداً من الدول المتقدمة قطعته على نفسها في المؤتمر الوزاري في هونغ كونق بالسماح لـ 97 في المائة من سلع الدول النامية بدخول أسواقها دون قيود ودون رسوم جمركية.

ونخلص من ذلك إلى أن سكرتارية المنظمة والدول الفاعلة فيها أصبحت تشعر بضغط متزايد من الدول الأعضاء وخرج بالغ من الاستمرار في تعطيل انضمام بعض الدول لاسيما الدول الأقل نمواً مثل السودان. هذا في الوقت الذي لا تجد فيه صادرات السودان غير البترولية عائقاً في الدخول إلى كافة الأسواق ماعدا أسواق الولايات المتحدة الأمريكية. ما يعني أن السودان ليس خت ضغط أو ضرر كبير من عدم انضمامه لمنظمة التجارة العالمية حالياً وهذا أمر يجب أن تضعه إستراتيجية انضمام السودان للمنظمة في الحسبان. ولكن هذه إستراتيجية قصيرة الأجل يمكن أن تدوم ما دام السودان في عدد الدول الأقل نمواً. أما في المدى المتوسط فيجب أن يتضم السودان إلى منظمة التجارة العالمية ليجد الميزات التي تكفلها له نظمها وقواعدها، لاسيما إذا مكنه نموه الاقتصادي السريع من الخروج من فئة الدول الأقل نمواً إذ سي فقد حينئذ بعض الميزات التجارية المتوفرة له حالياً وتكون صادرات السودان في حاجة ماسة للعضوية الكاملة في المنظمة، لاسيما إذا أصبحت صادراته غير البترولية أكثر تنوعاً وأقدر على منافسة منتجات الدول المتقدمة.

علينا أن نعلم أنه في ضوء التجارب السابقة أن أي حديث للمسؤولين السودانيين مع المسؤولين الأمريكيين عن المطر الاقتصادي قد يفهم الجانب الأمريكي منه أن السودان يتضرر من المطر وأن هذا المطر بدأ يؤثر في صالح السودان ولذلك يجب الاستمرار فيه، وعادة ما ترفع مثل هذه الملاحظة من مكتب المطر للكونغرس في مطلع كل عام.¹

وفي استراتيجيه التفاوض من أجل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يجب أن نلاحظ أن الاتفاques الثنائية وما يصاحبها من برتوكولات لاسيما مع الدول التي لها وزن ونفوذ دولي يقوى موقف السودان التفاوضي، علماً بأن هذا الموقف يتحسن بمرور الزمن إذ أن سكرتارية المنظمة والأعضاء الفاعلين فيها يعملون تحت ضغط كبير من مجلس وزرائها وقراراته ودعوته عند كل اجتماع إلى ضرورة تسهيل انضمام أعضاء جدد لاسيما من الدول الأقل نمواً. ولذلك أصبح التطويل في عملية الانضمام دافعاً لمدخلات حادة من رؤساء مجموعات الأعضاء في المجلس قبل الأعضاء المتضررين أنفسهم.

أما صادرات السودان غير البترولية فلا تضرر إذ أنه وبصفته دولة من الدول الأقل نمواً تتمتع هذه الصادرات بميزات الدخول للدول المتقدمة دون رسوم جمركية ودون قيود الحصص.² وابرز هذه الميزات يعطيها نظام «كل شيء ما عدا السلاح»³ الذي تعمل به دول المجموعة الأوروبية والذي تستفيد منه حالياً صادرات السودان من السكر بأسعار تفوق أسعار السوق. وهذا النظام متربع من نظام الأفضليات المعممة.⁴

1) الهاشم الأسبق

2) بحارة البترول لا تشملها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

Everything but Arms (EBA) (3)

Generalized System of Preferences (GSP) (4)

علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1958-2008)

1. مقدمة:

يهدف هذا المقال إلى إلقاء الضوء على ملامح العلاقة التي سادت بين السودان وصندوق النقد الدولي وتجاوزت الخمسين عاماً. مرت هذه العلاقة ب مختلف المراحل إبتداءً من التعاون الكامل والتقارب ثم التوتر والتهديد بالطرد من عضوية الصندوق ومن ثم مرحلة التعاون الخذر. يعطي المقال سرداً مختصراً لبرامج السودان الاقتصادية التي اتبعتها الإداره الاقتصادية في المراحل الأولى من بداية العلاقة وهي البرامج التي تم تمويلها بقروض من صندوق النقد الدولي خلال الفترة من 1958م وحتى العام 1983م. ثم يرصد بعد ذلك البرامج التي صاحبت التدهور في العلاقة والتواترات التي سادت تلك الفترة من العام 1984م وحتى العام 2001م ومن ثم يتطرق إلى الفترة التي طبق السودان فيها البرامج الاقتصادية خلال مرحلة التعاون الخذر وهي الفترة الممتدة من 2001م وحتى الآن 2010م. وفي الختام يحاول المقال استقراء التحديات المستقبلية التي قد تشكل مسار هذه العلاقة.

2. السودان وصندوق النقد الدولي: فترة البرامج الإقتصادية الأولى:

يعتبر السودان من أول الدول العربية والأفريقية التي إنضمت إلى عضوية صندوق النقد الدولي، حيث إنضم السودان في الخامس من سبتمبر من عام 1958م.

يقع السودان في دائرة المجموعة الأفريقية الأولى (Africa Group 1 Constituency) وهي الدول الأفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية ومجموع أصواتها مجتمعة يمثل 3.04% فقط من مجموع أصوات الدول الأعضاء. يتم تمثيل دول المجموعة في مجلس المديرين التنفيذيين بالتناوب. وتقوم دولة سيراليون الآن بهذا الدور حيث تمثل دول المجموعة في مجلس المديرين التنفيذيين. هذا من الناحية

د. أمين صالح يس
مساعد الممثل المقيم
لصندوق النقد الدولي بالسودان

خلال الفترة 1975-1977م بذل السودان جهوداً كبيرة للاتفاق على برنامج مع صندوق النقد الدولي ولكن إتسعت الخلافات بين السودان والصندوق حول مكونات البرنامج ولم يتم التوصل إلى اتفاق.

في العام 1978م دخل السودان في مشاورات مع الصندوق حول برنامج اقتصادي مع الصندوق يهدف إلى جدولة ديون الصندوق التي حلّت على السودان كما يهدف إلى معالجة بعض الإختلالات التي أصابت الاقتصاد السوداني وإزالة المعوقات التي تواجه الإنتاج والعمل على ترشيد الصرف وتحسين الإيرادات.

ولقد تم إعلان هذا البرنامج عام 1978م باسم برنامج التركيز المالي Financial Stabilization Program وهو برنامج لعام واحد وقد تم توجيه موارده نحو تكملة المشروعات القائمة لزيادة الإنتاج وتوفير وسائل التصدير ثم تلاه هذا البرنامج برنامجاً آخر لمدة عام في 79 - 81/80 وهو أيضاً كان يهدف إلى معالجة الخلل في ميزان المدفوعات وخلق مناخ ملائم لتنفيذ السياسات الاقتصادية وذلك عبر السعي نحو توحيد سعر الصرف بعد إلغاء السعر التشجيعي لتحويلات المغتربين واستخدام نظام سعرين، سعر لل الصادرات والواردات الرئيسية وسعر تشجيعي يتحدد وفقاً لآجالهات العرض والطلب.

ثم تم الإعلان عن برنامج اقتصادي آخر في عام 1982م ولكن تعثر وتوقف في العام 1983م عندما تم إلغاء التعامل بسعر الفائدة بما يتناسب مع القوانين الإسلامية.

برامج هذه المرحلة لم تحقق المكاسب الاقتصادية المستهدفة ولم يكن لها اثر إيجابي نحو تحقيق استقرار اقتصادي أو توازن داخلي وخارجي في الاقتصاد بل ساعدت على تعميق المشكلة الاقتصادية في السودان. ربما يرجع ذلك إلى عدة

إدارية، أما من الناحية الفنية فإن السودان يتبع لإدارة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى حيث يقوم الفريق الفني من هذه الإدارة بمناقشة السلطات السودانية حول البرامج الاقتصادية ومتابعة سير تنفيذها وتقييمها.

يُضطلع الصندوق بدور مهم ومتنوع الجوانب في السودان، فهو يقدم المشورة بشأن السياسات التي تدعم الاستقرار الاقتصادي الكلى لتحقيق النمو المتواصل، كما أنه يساعد في تقديم المساعدات الفنية والأنشطة التدريبية لدعم المؤسسات الاقتصادية وبناء قدراتها بما يمكنها من تنفيذ البرامج الاقتصادية المطروحة.

أول تعاون تم بين السودان والصندوق كان في عام 1958م عندما حصل السودان على تمويل من الصندوق عبر نافذة ما يسمى بالتمويل التعويضي Compensatory Financing Arrangement حيث تم استخدامه في إزالة الإختلال في ميزان المدفوعات نتيجة لضعف حصيلة صادر القطن نتيجة لبعض المعوقات التي أعادت تسويقه في السوق العالمي، والحاولة الثانية كانت في عام 1966م عندما شرع السودان في تنفيذ برنامج التركيز الاقتصادي خلال الفترة 67/66 - 1969/68 ولكن لم يكتمل تنفيذ البرنامج وتوقف السحب منه في مارس 1969م.

شهدت الفترة التي تلت مايو 1969م فتوراً في العلاقة بين السودان والصندوق ذلك لأن السياسة الاقتصادية المعلنة بواسطة ثورة مايو في أول عهدها كانت قد اتسمت بسياسة التأمين وتم رفع العديد من الشعارات التي تعكس التوجه الإشتراكي للدولة وهذه السياسة لم تكن ضمن السياسات التي تجد قبولاً ودعماً من صندوق النقد الدولي الذي يسعى إلى تشجيع القطاع الخاص وتقليل القيود التي تفرضها الدولة على الاقتصاد.

استمرت مشكلة المتأخرات في التفاهم واتسعت نقاط الاختلاف بين السودان والصندوق حتى أعلن الصندوق في سبتمبر 1990م بان السودان دولة غير متعاونه.

في فبراير 1992م قامت الحكومة في إطار البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي بتطبيق إجراءات مالية ونقدية واقتصادية واسعة شملت تحرير كامل لجميع الأسعار بما في ذلك سعر الصرف وازالة القيود الإجرائية على حركة الصادر والوارد وتحرير أسعار الصادر والوارد ورفع الدعم عن السلع وضبط الإنفاق العام بغرض خفض عجز الميزانية بالإضافة إلى تبني برنامج لشخصية عدد من شركات ومؤسسات القطاع العام. ولما كانت تلك الإجراءات اشمل وأوسع مما كانت تطالب به ادارة الصندوق لصلاح الاقتصاد السوداني فقد وجدت ترحيباً وإشادة من قبل الصندوق. وتبع ذلك موافقة ادارة الصندوق على إجراء فترة متابعة غير رسمية لبرنامج الحكومة Informal Monitoring (Period) لفترة ستة أشهر من يوليو حتى ديسمبر 1992م. حيث قام الصندوق بإيفادبعثة فنية بغرض المتابعة وتقييم الأداء الاقتصادي وقد جاء تقريرها ايجابياً للغاية وأكيدت أن حكومة السودان قد التزمت بتنفيذ البرنامج الاقتصادي المعلن وبالأهداف الكمية التي حددها البرنامج كما لاحظت البعثة إرتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسب التضخم . وأشار التقرير إلى أهمية اتخاذ خطوات لحل مشكلة المتأخرات التي بدأت تتنامي وقد التزم السودان بسداد دفعيات شهرية تتناسب مع مقدرة الاقتصاد وقد قبلت ادارة الصندوق ذلك. كما أودعت البعثة الفنية مسودة ورقة اطار السياسات Policy Framework (Paper) والتي على أساسها يتم التفاوض للاتفاق حول برنامج للحقوق المترافق لإطفاء المتأخرات. لكن الطرفان لم يصلا إلى اتفاق بشأن المتأخرات

أسباب رئيسية تمثلت في:

أ) لم تستهدف البرامج استقرار الاقتصاد الكلى بشكل واضح.

ب) لم يتوفر لتنفيذ هذه البرامج المناخ الملائم من حيث الإستقرار السياسي.

ج) لم يقدم صندوق النقد الدولي العون الفنى المطلوب ليعين على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.

لذا جانب هذه البرامج الفشل وبدأت في إدخال الاقتصاد السوداني في نفق الديون الخارجية خاصة وإن معظم القروض التي تحصل عليها السودان من الصندوق كانت قروض تمويلية ذات تكلفة عالية وقد حل اجلها ولم يكن من المستطاع سدادها في موعدها ما أثرت سلباً على علاقة السودان ليس بصندوق النقد الدولى فحسب بل وبمؤسسات التمويل الدولية والإقليمية الأخرى.

3. فترة تدهور العلاقة بين السودان وصندوق النقد الدولى:

لاحت بوادر الأزمة بين السودان وصندوق النقد الدولى فى خواتيم عام 1984م عندما لم يتمكن السودان من الوفاء بالبالغ المستحقة للصندوق والتي كانت تبلغ حينها 81 مليون دولار الامر الذى قاد الصندوق إلى إلغاء أى ترتيبات إقتصادية بينه وبين السودان فى 28/2/1985م.

في أبريل 1985 ناقش السودان مع الصندوق مسودة برنامج مع إدارة الصندوق يتم بموجبه علاج مشكلة المتأخرات والتي جاوزت 300 بليون دولار. وكانت الدول المانحة على اتم استعداد لمعالجة المتأخرات إذا التزم السودان بتبني برنامج للإصلاح الاقتصادي يحتوى على إجراءات تمثل في تعديل سعر الصرف واصلاح عجز الموازنة الداخلية إلا ان ذلك الإتفاق لم يكتب له ان يرى النور ما قاد الصندوق ليعلن فى فبراير 1986م بان السودان غير مؤهل لاستخدام الموارد المالية من الصندوق.

يكون للقرار تأثير سالب على العلاقات الاقتصادية مع بعض دول التعاون الثنائي.

إسقاط عضوية السودان في صندوق النقد الدولي
كانت لن تكون خاتمة المطاف وذلك للاتي:
1. صندوق النقد الدولي كان سيسمى وقتها إلى المطالبة بسداد ديونه المتراكمة على السودان والتي بلغت حينها 1.5 مليار دولار.

2. قرار إسقاط العضوية كان سيعطى الصندوق حرية أوسع في المراقبة، ولن تعد العلاقة بين السودان والصندوق تحكمها أي ضوابط متفق عليها كما كان الحال مع بقاء العضوية، ومن الصعب التنبؤ بما تنتهي عليه استراتيجيات الدول ذات الثقل السياسي في الصندوق للتعامل مع السودان، وأسوأ الاحتمالات هي أن يتحرك الصندوق بدعم من هذه الدول لاتخاذ إجراءات اشبه ما تكون بوضع اليد على أي أصول للسودان يمكن الوصول إليها بهدف استخلاص الديون بحجة أنها ديون كل دول العالم وليس جهة واحدة. كما أنه من المحتمل أن تلجأ هذه الجهات إلى مؤسسة او هيئة قانونية دولية لإضفاء الشرعية القانونية على تحركاتها ضد السودان.

4. فترة برامج إعادة التوازن للاقتصاد السوداني والخروج من الأزمة:

تفادياً لكل المشاكل المذكورة آنفاً، أعد السودان مذكرة تفسيرية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية، يحتوى على أهداف تمثل موقف الحكومة وجيتها لتطبيع علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي وبقية مؤسسات التمويل الدولية وعزم السودان على إيجاد حل مشكلة الديون الخارجية. رحب الصندوق بهذه المذكرة ورأى فيها جدية من السودان للوصول مع الصندوق لاتفاق حول معالجة الخلل في الاقتصاد السوداني وسداد المتأخرات، ونتيجة لهذا الترحيب أرجأ الصندوق النظر في إجراءات الانسحاب الإجباري واوفد الصندوق بعثة

الأمر الذي قاد الصندوق في أغسطس 1993م باتخاذ قرار تم بموجبه تجميد حق التصويت والحقوق المتصلة به للسودان.

بعد هذا القرار أصبحت الاتصالات بين السودان والصندوق شبه مجمدة واوفد الصندوق في يناير 1994م بعثة فنية لمتابعة التطورات الاقتصادية بعد صدور قرار تجميد عضوية السودان. قامت البعثة باعداد تقرير الى مجلس المدراء اقتربت فيه البدء في اجراءات ابعاد السودان من عضوية الصندوق (الانسحاب الإجباري) فوراً وفي فبراير من نفس العام اصدر مجلس ادارة الصندوق قراره بالبدء في اجراءات الانسحاب الإجباري بالنسبة للسودان من صندوق النقد الدولي.

ألقى هذا القرار ظلالاً كثيفاً على علاقة السودان بصندوق النقد الدولي من جانب وبين السودان والمؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية من الجانب الآخر. لقد تعاملت الإدارة الاقتصادية في السودان في كل من البنك المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني مع القرار بحكمة وصبر ذلك لأنه وفي حالة صدور القرار بالأغلبية المطلوبة (85% من جملة الأصوات) سوف تكون له آثار سلبية عديدة بعضها مؤكدة وبعضها مجرد احتمالات ولكنها احتمالات أقرب إلى التأكيد. ومن الدولات المؤكدة في حالة إسقاط عضوية السودان من الصندوق فإنه وبعد ثلاثة أشهر يفقد السودان عضويته في البنك الدولي وكل المؤسسات التابعة له (هيئة التنمية الدولية، مؤسسة التمويل لضمان الاستثمار، البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمركز الدولي لفض النزاعات الاستثمارية).

الأبعاد الأخرى للقرار تشتمل على التأثير السلبي على عضوية السودان في مؤسسات التمويل الإقليمية الأوروبية، الإفريقية والعربية. وعلى مؤسسات وكالات الأمم المتحدة نتيجة للضغط التي سيمارسها الصندوق ومن المحتمل أيضاً ان

3. نفذ السودان هذا البرنامج بشكل يدعو للقبول على ضوء تقييم مجلس المديرين التنفيذيين. في حالة فشل السودان وعدم تمكّنه من الالتزام بكل أوّى من الشروط أعلاه سوف يجتمع مجلس المديرين التنفيذيين فوراً لمراجعة الموقف ومن ثم التوصية إلى مجلس محافظي الصندوق بطرد السودان من عضوية صندوق النقد الدولي.

على خلفية هذه المعطيات، قامت الإدارة الاقتصادية في السودان بوضع برنامجين اقتصاديين في العام 1997م و1998م كان الهدف الأساسي منهما هو إعادة التوازن الداخلي والخارجي في هيكل الاقتصاد السوداني.

بالمقارنة مع المحاولات السابقة فإن البرنامج الاقتصادي التي وضع عامي 1997م و1998م وأقرّ بقوتها الاقتصادية صندوق النقد الدولي واعتبرها برامج تصلح للمراقبة بواسطة إدارة الصندوق وكان لها الأثر الفعال في إعادة التوازن والاستقرار الاقتصادي الأمر الذي ساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وفتح آفاق جديدة للتنمية الاقتصادية في السودان.

وأهم السياسات التي نفذت من خلال البرنامجين شملت:

1. خفض عجز الموازنة من 3.4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 1996م إلى 0.7% في عامي 1997-1998م وقد حقق ذلك عن طريق الغاء الدعم بما يشمل دعم المواد البترولية مؤدياً بذلك إلى انخفاض مقدر في نمو حجم الكتلة النقدية.

2. إتباع سياسات مالية في مجال الموازنة العامة وسياسات نقدية أدت إلى انخفاض مقدر في معدلات التضخم من متوسط 133% في عام 1996م إلى 47% في المتوسط في عام 1997 ثم إلى 17% في المتوسط في عام 1998م.

3. بذلت السلطات المالية جهوداً مقدرة بإدخال الإصلاح المالي لتحسين إجراءات وتنفيذ الموازنة العامة

فنية عالية المستوى إلى السودان في مايو 1994م للتفاوض حول ما جاء في المذكرة وترجمتها إلى برنامج اقتصادي معلوم الملامح معززاً بجدول لدعويات رمزية إلى صندوق النقد الدولي يلتزم بها السودان أثناء فترة البرنامج لتبسيط الدين الخارجي ولكن لم يتوصل الطرفان إلى إتفاق كامل حول البرنامج موضوع النقاش.

خلال العام 1995م والعام 1996م قام السودان بعدة محاولات لاصلاح الاقتصاد غير أن هذه المحاولات لم تكتب لها الاستدامة ولم تكن السياسات الاقتصادية التي تم الإعلان عنها وتنفيذها ترقى لمستوى برنامج اقتصادي لإحداث الاستقرار وإجراء تكييف هيكلية في بنية الاقتصاد، وقد أدت السياسات الاقتصادية خلال تلك الفترة إلى استمرار الاختلالات المالية والنقدية وتسارع معدلات التضخم حتىتجاوزت 130%. وتزايد الاختلال في ميزان المدفوعات واستمر تدهور سعر الصرف.

في فبراير 1997م إعتمد مجلس المديرين التنفيذيين في صندوق النقد الدولي قراراً أمهل بموجبه السودان فرصة أخيرة لتصحيح أوضاعه الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي، وفي ذلك القرار أرجأ أيضاً الصندوق النظر في شكوى المدير الإداري بشأن الإنسحاب الإجباري وقرر عدم النظر في تلك الشكوى إذا:

1. التزم السودان بجدول لسداد دعويات رمزية إلى صندوق النقد الدولي مقابلة خدمة ديون الصندوق التي على السودان.

2. اعتمد السودان مذكرة وخطاب عزم Letter of Intent يحيطيان على برنامج للإصلاح الهيكلي وحزمة من السياسات المالية والاقتصادية على أن يوافق على قوتها مجلس المديرين التنفيذيين في مارس 1997م ويعتبرها برنامجاً اقتصادياً يرقى لأن يشرف عليه صندوق النقد الدولي بصورة شهرية.

وفي مجال سياسات التكيف الهيكلي فقد تم اتباع نظام جديد لاعداد ومراقبة اداء الموازنة العامة وتقوية الادارة النقدية وصدر اول مناقصة لشهادات المشاركة الحكومية لتمويل الموازنة بدون آثارتضخمية، وتوحيد سعر الصرف واصدار لوائح التعامل بالنقد الاجنبى والغاء الزامية خوبل عائدات الصادر لبنك السودان لمعظم السلع. فقد اعتبر الصندوق هذه الإجراءات من أقوى السياسات الهيكلاية التي تم تطبيقها لإصلاح الاقتصاد السوداني.

وبناء على هذا التقييم فان اعضاء مجلس المديرين التنفيذيين قرروا النظر فى بدء رفع الاجراءات العقابية عن السودان على اساس انه اصبح دولة متعاونة مع الصندوق. بما ان شرط رفع هذه العقوبة يتطلب ان يواصل السودان تعاونه مع الصندوق في المضى قدماً في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، فإن أداء السودان وفق بيانات النصف الثاني من عام 1998م والربع الاول لعام 1999م وضح أن السودان قد التزم بكل المؤشرات والاهداف والدفعيات الشهرية المضمنه في برامج المراقبة حيث استطاع السودان ترشيد الطلب الكلى لخفض معدل التضخم ومواصلة تحقيق معدلات عالية من النمو بالرغم من الآثار الدمرة للفيضانات والسيول التي اجتاحت البلاد في خريف 1999م، بجانب ذلك استطاع السودان الوفاء بالتزاماته تجاه دفعيات الصندوق وبعض المانحين الآخرين. إذا تم الاتفاق على اعلاه فان الخطوه التالية هي النظر في اعادة حقوق التصويت والحقوق الأخرى المتصلة ببعضوية السودان بالصندوق. وقد حدد مجلس المدراء التنفيذيين فترة عامين لرفع هذه العقوبة تبدأ منذ بداية فترة التقييم. ويتبقى على المجلس ان يصادق على البرنامج الواجب على السودان تنفيذه قبل اعادة حقوق التصويت والحقوق الأخرى المتصلة به والتحديد القاطع للفترة الزمنية التي سيتخذ فيها القرار.

وادخال اساليب وآليات ضبط الانفاق العام والعمل على زيادة الايرادات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي والتي مكنت من توجيه المزيد من الموارد للتنمية. كما اشتملت المجهودات على إجراء اصلاحات هيكلاية للاقتصاد السوداني وذلك بغرض اكمال معظم الخطوات التحضيرية اللازمة لتنفيذ ضريبة القيمة المضافة كما تم اتباع وسائل وآليات جديد وغير مسبوقة في التحكم النقدي بطريقة غير مباشرة وذلك عن طريق شهادة مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادة المشاركة الحكومية (شهامه) وخبر قطاع الصادرات بالغاء الزامية خوبل عائدات الصادر ل البنك المركزي وخبر سوق المواد البترولية انتاجاً وتسويقاً وتوزيعاً وتمويل وإجراء اصلاحات هيكلاية للبنوك بتطبيق قوانين ولوائح السلامه المالية.

خلال مراجعة الصندوق للسياسات الاقتصادية المعلنة والتي تم تطبيقها بواسطة السودان والتزام السودان بالدفعيات المقررة للصندوق خلال العامين السابقين لاحظ اعضاء مجلس المدراء التنفيذيين للصندوق أن تطوراً مقدراً قد حدث من قبل السودان في ترقية تعاونه مع الصندوق. ووجدوا أن الاداء الاقتصادي في عام 1997م والبرنامج الطموح لعام 1998م يشكلان خولاً بارزاً في تطور العلاقة الاقتصادية بين السودان والصندوق مقارنة بما سبق من محاولات خاصة وان هذه البرامج تم تنفيذها تحت ظروف سياسية واقتصادية قاسية وقد نجحت في إيقاف تدهور استمر لعقدين من الزمان وارساء القواعد السليمة لإدارة الاقتصاد الكلي. حيث أدىنجاح تنفيذ هذه السياسات في خفض معدلات التضخم. وبنفيذ السياسات الاقتصادية لعام 1998م قامت السلطات السودانية بتحجيم التضخم وتعزيز سياسات التكيف الهيكلي لتحقيق استدامة الاستقرار الاقتصادي وارساء القواعد المتبعة للنمو والاستقرار المالي.

5. فترة برنامج رفع العقوبات عن السودان:
 كما رأينا على ضوء تنفيذ البرامج عموماً وتنفيذ برنامج العامين 1997 و1998 مخصوصاً ان الاقتصاد السوداني قد استجاب للعديد من الاصلاحات الاقتصادية. وتمكن السودان من الوفاء بالالتزامات المالية بجاه الصندوق بصورة ارضت مجلس المدراء التنفيذيين واقرروا على ضرورة اعادة الحقوق التصويتية للسودان في حال الالتزام بالبرنامج بمتوسط المدى المراقب ايضاً من قبل الصندوق. عندئذ شرعت الدولة في تنفيذ البرنامج بمتوسط المدى (1999 - 2002 م) وهذا البرنامج مثل المرحلة الثالثة والأخيرة للإستراتيجية القومية الشاملة. إذ هدف الى إستدامة الإقتصاد الإقتصادي والحفاظ على المكاسب الإقتصادية التي حققت خلال الفترة 1996 - 1998 م.

حمل البرنامج بمتوسط المدى العديد من الأهداف الكمية والهيكلية. أهمها:

- * الحفاظ على معدلات نمو موجبة في الإقتصاد السوداني 6% - 6.5% سنوياً.

- * خفض معدل التضخم الى 5% بنهاية البرنامج.

- * خفض العجز الجاري في الميزان التجاري بحوالى 2% من إجمالي الناتج المحلي بنهاية عام 2001 م.

- * بناء احتياطي من النقد الأجنبي وزيادة دفعيات سداد الديون الخارجية لتحسين العلاقات مع المؤسسات الخارجية المانحة.

- * إعادة تأهيل البنية الأساسية وذلك بزيادة الصرف بالعملة المحلية على التنمية بحوالى 1% - 2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي والذي يتوقع أن تدعم بواسطة الصرف على المكون الأجنبي من قبل المؤسسات المانحة بعد تحسين العلاقات معها.

- * توجيهه مزيد من الموارد الى التنمية الإجتماعية في مجال الصحة والتعليم ومحو الأمية ومحاربة الفقر وتخفيف نسبة العطالة ومياه الشرب.

- * بناء القدرات ودعم البحث العلمي ونقل التقانة وربطها بالإنتاج.

ويمكن تأسيس هذا البرنامج على اساس البرنامج الاقتصادي بمتوسط المدى للسودان والذي تم نقاشه بواسطة مجلس محافظي الصندوق في 12 مايو 1999 م حيث اورد المجلس ان اهداف برنامج الاقتصاد الكلى للبرنامج متواضعة الا انهم يرون ان هذه الاهداف تعتبر واقعية في ظل الظروف الصعبة التي يواجهها الإقتصاد السوداني. وقد امن المجلس على ان التقييد بتنفيذ هذا البرنامج هو الاساس في تحويل هذا البرنامج المراقب بواسطة الصندوق الى برنامج للحقوق المترافق وقد شدد المجلس على ضرورة تطبيق ضريبة القيمة المضافة كما ورد في البرنامج وخفض التضخم بتشديد الطلب الكلى وترقية ادارات السياسة النقدية والحفاظ على سعر الصرف الحرر ووضع وتنفيذ برنامج عمل اصلاح للنظام المصرفي. ويتوقع كذلك ان تقوم السلطات السودانية بوضع نظام يتسم بالشفافية لمراقبةائدات البترول السوداني وتحويل فوائض ارباح البترول السوداني الى الموازنة العامة.

على ضوء ما سبق فقد قرر الصندوق بناء على الترتيبات المرحلية الموضحة في قرار المجلس للبدء في رفع الاجراءات العقابية كما يلي:

أ. يحدد الأول من يوليو 1998 م كتاريخ بداية تقييم التعاون بين السودان والصندوق.

ب. يقوم الصندوق برفع قراره السابق حول اعتبار السودان دولة غير متعاونة مع الصندوق ويعتبر السودان الآن دولة متعاونة مع الصندوق.

ج. يحدد الصندوق فترة حوالى عام اعتباراً من تاريخ هذا القرار للنظر في اعادة حقوق التصويت والحقوق القانونية الأخرى المتصلة بعضوية السودان الكاملة في الصندوق. وخلال تلك الفترة يتوقع ان يواصل السودان تعاونه مع الصندوق في مجال السياسات والدفعيات . وذلك من خلال النظر الى تنفيذ برنامج عام 1999 م المراقب بواسطة الصندوق.

أخذًا كل هذه المعطيات في الاعتبار فقد أصدر الصندوق في أغسطس 2000م قراره برفع جميع العقوبات عن السودان وإعادة جميع حقوقه التصويتية الأمر الذي جعل السودان يفتح صفحة جديدة في تعاونه الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي.

جدول (2)

تطور العلاقة بين السودان والصندوق خلال الفترة 1958م - 2000م

التوقيت	المحدث
سبتمبر 1958	إنضمام السودان لصندوق النقد الدولي
يوليو 1984	بروز مشكلة المتأخرات
فبراير 1986	إعلان الصندوق أن السودان غير مؤهل لإستخدام موارده
سبتمبر 1990	إعلان السودان دولة غير متعاونة
أغسطس 1993	تجميد عضوية السودان بالصندوق
فبراير 1994	البدء في إجراءات الانسحاب الإجباري
أبريل 1994	تقديم شكوى المدير الإداري ضد السودان بالإنسحاب الإجباري
فبراير 1997	إمهال السودان فرصة الأخيرة لتوفيق أوضاعه
أغسطس 1999	إعلان الصندوق بأن السودان دولة متعاونة
أغسطس 2000	استعادة السودان عضويته بصندوق النقد الدولي

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي (1994 - 2002م).

* مواصلة السعي لتطبيع علاقات السودان مع المؤسسات المالية الدولية الإقليمية والقطبية.
* استقطاب وتشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص.
* السعي للاستفادة القصوى من المبادرات الخاصة بإلغاء الديون الخارجية ودعم التنمية الاجتماعية.
قام صندوق النقد الدولي بتقييم أداء المؤشرات الاقتصادية لبرنامج عام 1999م والذي يعتبر العام الأول من عمر البرنامج الاقتصادي متوسط المدى، والعام الذي شهد بداية تصدير البترول السوداني الذي يعتبر تحولاً نوعياً كبيراً في مكونات الناتج المحلي الإجمالي وتركيبة الصادرات، وقد إستجاب الاقتصاد السوداني لكل السياسات التي تم تطبيقها وجاء أداء الاقتصاد كأفضل أداء خلال عقدين من الزمان وذلك بفضل الإلتزام الصارم بتنفيذ السياسات المكونة للبرنامج متوسط المدى والذي راى التوازن بين العرض الكلى والطلب وأكد على التناسق الداخلى للمؤشرات الاقتصادية مما مكن الاقتصاد السوداني من المحافظة على المكتسبات التي حققت فى البرامج السابقة (انظر الجدول رقم 1) أدناه.

جدول (1) أداء المؤشرات الاقتصادية لبرنامج الاقتصادي متوسط المدى (1999 - 2001م)

المؤشر	1999	-1996-	2000	2001	2002
الناتج المحلي الإجمالي	6.4	4	6.9	6.1	6.4
متospit التضخم	8.3	132.8	16	4.9	4.9
الإيرادات % من الناتج المحلي الإجمالي	11.8	6.3	10.7	10.7	11.5
المصروفات % من الناتج المحلي الإجمالي	8.7	9.8	12.4	11.6	11.6
العجز (نقدي)	3.1	(3.5)	(0.9)	(0.9)	(0.9)
احتياطي النقد الأجنبي(مليون دولار)	123	53.4	135	44.9	44.9
- شهر واردات	0.9	0.5	1	0.3	0.9

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1989 - 2003م.

6. البرامج الاقتصادية في مرحلة ما بعد رفع العقوبات:

استمر السودان في تطبيق سلسلة من البرامج الاقتصادية بفرض الحفاظ على الإستقرار الاقتصادي. كل هذه البرامج تم وضعها وفقاً لأولويات الإصلاح الاقتصادي والأهداف التنموية في السودان وحسب ما تقتضيه طبيعة الاقتصاد السوداني.

نشط الصندوق في هذه المرحلة في تقديم وتنفيذ العديد من برامج العون الفني كما قرر في 2005م إعادة فتح مكتبه بالسودان والعمل على دفع العلاقة بين السودان والصندوق من خلال دعمه لهذه البرامج عن طريق الإشراف والتتابعة والتقييم لبرامج الإصلاح الاقتصادي وتوفير العون اللازم لتنفيذ هذه البرامج الإصلاحية.

هدفت البرامج إلى تحقيق نمو موجب ومستدام في الناتج المحلي وكبح جماح التضخم. ولقد استجاب الاقتصاد السوداني لكل السياسات التي تم إتباعها في إدارة الطلب الكلى وخفيف العرض. حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات عالية خلال الأعوام 2003م وحتى 2008م. كما حافظ التضخم على مستويات متدينة خلال نفس الفترة (انظر الجدول أدناه).

جدول رقم (3)

تطور الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط التضخم خلال الفترة (2003م - 2008م)

المؤشر	2008م	2007م	2006م	2005م	2004م	2003م
الناتج المحلي الإجمالي	6.8	10.2	11.6	8.6	5.1	7.1
متوسط التضخم	14.3	8	7.2	8.5	8.4	7.7

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي (2005م - 2009م).

تخصيص ومراقبة الإيرادات ومفوضية البترول بالإضافة إلى هيكلة العديد من المؤسسات الاقتصادية القائمة بما يتماشى ومتطلبات تنفيذ اتفاق السلام بين الشمال والجنوب، وكان لإعادة هيكلة النظام المصرفى نصيب كبير من هذه الإصلاحات.

على الصعيد العالمي نجد أن أزمة أسواق المال قد ألقت بظلالها على أداء الاقتصاد السوداني عن طريق الإنخفاض المتتابع في أسعار النفط وعائداته مما يحتم تطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية لمعالجة الآثار التي خلفتها الأزمة المالية العالمية.

7. الخاتمة:

استفاد السودان من قروض صندوق النقد الدولي منذ أن أصبح عضواً في الصندوق، وتدورت علاقة السودان بالصندوق إبتداء من العام 1984م وقام الصندوق بتجميد عضوية السودان ولكن استعاد السودان العضوية في العام 2000م بعد أن نفذ السودان سلسلة من برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية التي كانت تحت إشراف ومتتابعة صندوق النقد الدولي، إذ كان لهذه البرامج الفضل في إعادة التوازن والاستقرار للاقتصاد السوداني وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو السودان.

هناك تحديات عديدة ستواجه الاقتصاد السوداني خلال مسيرته المقبلة من أهمها: الحفاظة على الاستقرار الاقتصادي وتشجيع الاستثمار كعنصرين أساسيين وضروريين للنمو والتنمية. ويعتبر هذا الاستقرار ضروري جداً لتحقيق السلام والمحافظة عليه والاستمرار في إعادة بناء السودان. ويتمثل التحدي الثاني في كيفية الخروج من نفق الديون الخارجية التي تراكمت حتى تجاوزت 30 مليار دولار دون الاستفادة من كل المبادرات التي طرحت في الساحة.

الاستمرار في مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية ضرورة تقتضيها التطورات في الاقتصاد العالمي وقضايا التكامل الإقليمي ولكنها مواجهة بالعديد من التطورات السياسية والاقتصادية التي تشكل تحدياً ماثلاً أمام تنفيذ الجهد الرامي نحو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، فعلى الصعيد المحلي نجد أن الفترة التي تلت رفع العقوبات عن السودان شهدت تطوير واستغلال البترول السوداني والبدع في تصديره عام 1999م، وبالرغم من أن قطاع النفط يشكل نسبة محدودة من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 7% و10% إلا أن تأثيره كان واضحاً على الاقتصاد السوداني حيث ساهم بما نسبته 60% تقريباً من الإيرادات القومية وشكل ما يقارب نسبة 95% من الصادرات في عام 2008م على سبيل المثال.

كما ان تصدير البترول ساعد البنك المركزي في بناء إحتياطي ضخم من النقد الأجنبي أسهم بشكل ملحوظ في إستقرار سياسة النقد الأجنبي. نجد ان التحدي الذي يملie البترول على الاقتصاد السوداني هو كيفية توجيه العائدات النفطية نحو القطاعات الإنتاجية غير البترولية بصورة تجنب الاقتصاد السوداني الآثار السلبية الناجمة عن الاعتماد على البترول، ذلك لأن البترول ثروة ناضبة وأن أسعاره لا يلزمها الاستقرار بصورة تمكن من بناء خطط التنمية الاقتصادية عليها.

ثاني هذه الأحداث يتمثل في توقيع إتفاق السلام الشامل في يناير 2005م وتوقيع اتفاق قسمة السلطة والثروة وما أملته على السلطة الاقتصادية في السودان من تنفيذ العديد من القرارات التي جعلت من الضروري المضي في برامج الإصلاحات الاقتصادية بما يعزز من تقوية الإدارة الاقتصادية وإنشاء عدد من المؤسسات الاقتصادية مثل مفوضية

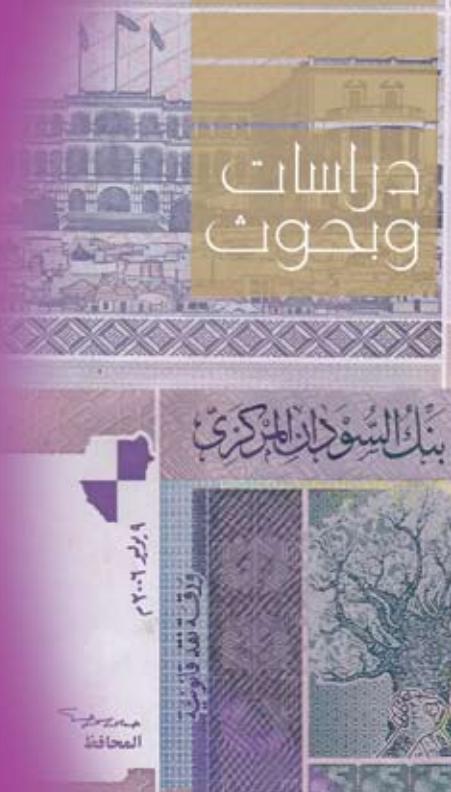
إدارة السيولة في الاقتصاد السوداني خلال الفترة (1960 - 2008)



عبد الرحمن محمد عبد الرحمن
ادارة السياسات



بدر الدين حسين جبر الله
ادارة العمليات النقدية



وهذه الفترات شهدت بداية عمل البنك المركزي وإدارة السيولة على غرار الأنظمة النقدية التقليدية.

أما الفترة 1984 - 1989 فقد شهدت بداية أسلمة الجهاز المصرفي وتعتبر كذلك فترة نظام مصرفي مزدوج تغلب عليه الصبغة التقليدية، وشهدت الفترات 1990-1995، و 1996 - 2004 عملية تعقيم إسلام الجهاز المصرفي، وال فترة 2005 - 2008م تعبّر عن بداية حقبة جديدة قديمة وهي حقبة بداية النظام المصرفي المزدوج. هذا التقسيم قد منه إبراز العوامل السياسية، الاقتصادية، القانونية والإدارية التي أثرت سلباً أو إيجاباً على دور البنك في إدارة السيولة بالاقتصاد والتي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتلك الفترات.

1/ الفترة 1960-1969م:
فيما يتعلق بأداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1960-1969 يمكن النظر للجدول رقم (1) أدناه.

تهدف هذه الدراسة إلى خليل أداء بنك السودان فيما يتعلق بإدارة السيولة من خلال دراسة التغيرات التي حدثت في العوامل المؤثرة على السيولة خلال الفترة 1960 - 2008م، بجانب خليل السياسات النقدية والتمويلية التي انتهجها بنك السودان خلال الفترة المذكورة والتدخلات الإدارية والمالية للحكومة في شأن بنك السودان وأثر ذلك على أداء البنك فيما يتعلق بإدارة السيولة في الاقتصاد، ومن ثم أثره على محمل أداء الاقتصاد الكلي.

بغرض تيسير متابعة أداء بنك السودان فيما يتعلق بإدارة السيولة بالاقتصاد ومدى تأثيرها سلباً أو إيجاباً بنمو العوامل المؤثرة في عرض النقود خلال الفترة 1960-2008م.

ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مراحل (Interim Periods) لتشمل خليل الفترات 1960-1969م، 1983-1976، 1975-1970

جدول رقم (1)
أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1960-1969

(مليون جنيه)

المؤشرات النقدية	1964	1963	1962	1961	1960
1- عرض النقود الاسمي	0.070	0.084	0.056	0.047	0.039
2- التمويل المحلي (DC)	0.053	0.052	0.030	0.027	0.025
أ- تمويل الحكومة ومؤسساتها	0.014	0.013	0.013	0.013	0.013
ب- تمويل القطاع الخاص	0.039	0.039	0.017	0.014	0.012
3- صافي الأصول الأجنبية (NFA)	0.030	0.041	0.035	0.026	0.020
4- إعادة التقييم	-	-	-	-	-
5- صافي البنود الأخرى (OIN)	0.013-	0.009-	0.009-	0.006-	0.006-
6- الموارد القابلة للتمويل	-	-	-	-	-
7- إجمالي الودائع المصرفية	0.037	0.053	0.028	0.023	0.019
أ- الودائع تحت الطلب	0.029	0.035	0.024	0.02	0.017
ب- شبه النقود	0.008	0.018	0.004	0.003	0.002
8- الودائع / GDP	9%	13%	70%	66%	59%
9- الودائع / M2	53%	63%	50%	49%	49%
10- العملة لدى الجمهور / M ₂	47%	37%	50%	51%	51%
11- شبه النقود / M ₂	11%	21%	7%	6%	5%
12- سرعة دوران النقود = (GDP/M ₂) مرة	6	4.8	0.7	0.7	0.8
13- درجة التعامل النقدي = (GDP/M ₂)	17%	21%	140%	134%	122%
14- سعر الصرف الرسمي: (1 دولار = جنيه)	0.004	0.004	0.004	0.004	0.004
15- معدل التضخم (متوسط)	-	-	-	-	-
16- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني	-	-	-	-	-
17- هوامش أرباح المدربات	-	-	-	-	-
18- نسبة التمصرف = (عدد المصادر / عدد السكان)	-	-	-	-	-
19- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية	0.417	0.402	0.04	0.035	0.032
20- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	-	-	-	-	-

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان المركزي 1960-1969.

تابع جدول رقم (1)

						المؤشرات النقدية
1969	1968	1967	1966	1965		
0.12	0.10	0.09	0.08	0.07		1- عرض النقود الاسمي
0.12	0.10	0.09	0.08	0.07		2- التمويل المحلي (DC)
0.05	0.04	0.02	0.03	0.03		أ- تمويل الحكومة ومؤسساتها
0.07	0.07	0.07	0.05	0.04		ب- تمويل القطاع الخاص
0.01	0.01	0.02	0.02	0.02		3- صافي الأصول الأجنبية (NFA)
-	-	-	-	-		4- إعادة التقييم
0.02-	0.02-	0.02-	0.01-	0.01-		5- صافي البنود الأخرى (OIN)
-	-	-	-	-		6- الموارد القابلة للتمويل
0.06	0.05	0.05	0.04	0.04		7- إجمالي الودائع المصرفية
0.04	0.03	0.04	0.03	0.03		أ- الودائع تحت الطلب
0.01	0.02	0.01	0.01	0.01		ب- شبه النقود
10%	9%	10%	9%	9%		8- الودائع / GDP
49%	52%	55%	51%	53%		9- الودائع / M2
51%	48%	45%	49%	47%		10- العملة لدى الجمهور / M ₂
12%	17%	13%	11%	11%		11- شبه النقود / M ₂
4.8	5.5	5.4	5.5	5.9		12- سرعة دوران النقود = (GDP/M ₂) مرة
21%	18%	18%	18%	17%		13- درجة التعامل النقدي = (GDP/M ₂)
0.004	0.004	0.004	0.004	0.004		14- سعر الصرف الرسمي: (1 دولار = جنيه)
-	-	-	-	-		15- معدل التضخم (متوسط)
-	-	-	-	-		16- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني
-	-	-	-	-		17- هوامش أرباح المرابحات
-	-	-	-	-		18- نسبة التمصرف = (عدد المصارف / عدد السكان)
0.57	0.54	0.50	0.45	0.44		19- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
-	-	-	-	-		20- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان المركزي 1960-1969.

(Monetization) حوالي 53% في المتوسط لذات الفترة ما يعني ضمنياً أن النظام المصرفى يتمتع بكفاءة نسبية في جذب المدخرات وبالتالي القيام بالدور المطلوب منه ك وسيط مالي مناسب، وما يدعم ذلك الرأي أن نسبة الودائع إلى عرض النقود بعنانه الواسع قد بلغت حوالي 52.4% في المتوسط في حين بلغت نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 65% في المتوسط للفترة 1960-1962 ولكنها تراجعت تراجعاً كبيراً بعد ذلك لتصل إلى حوالي 10% فقط في المتوسط للفترة 1963-1969م.

بالرغم من الأداء الجيد نسبياً لـ بنك السودان بصفة خاصة والنظام المصرفى بصفة عامة خلال الفترة 1960-1969م، إلا أن بنك السودان لم يكن يهتم اهتماماً مناسباً بوضع وتنفيذ سياسة نقدية وائتمانية مكتوبة وواضحة الأهداف والآليات، تسهم في تطوير وترقية أداء النظام المصرفى ومن ثم أداء الاقتصاد الكلى. فقد اتسمت تلك الفترة والتي أعقبت الاستقلال مباشرة بعدم الاستقرار السياسي حيث تعاقبت على السودان ثلاث حكومات كل منها خططها وبرامجها الاقتصادية الخاصة قصيرة الأجل، حيث يطلب من البنك مواكبة تلك الخطط والبرامج الاقتصادية القصيرة الأجل والمتعددة باستمرار، مما انعكس جلياً في عدم اهتمام البنك بتطوير أدائه إلا في حدود العمل اليومي الروتيني. ويمكن سرد أهم الملامح والسمات العامة للسياسات النقدية والإئتمانية للبنك في الفترة 1960-1969م في الآتي:

(1) السيولة المفرطة في النظام المصرفى نتجت أساساً من المستوى المرتفع لأرصدة لجان القطن في حساباتها مع البنوك التي تتعامل معها، مما

بالنظر للجدول رقم (1) أعلاه. ومن واقع أداء السياسة النقدية والتمويلية للفترة 1960-1969م، فقد بلغ متوسط معدل نمو عرض النقود الاسمي حوالي 14% مما يدل على الانضباط النسبي في معدل نمو عرض النقود والذي نتج أساساً من النمو المنضبط نسبياً للتمويل المحلي للقطاعين العام والخاص. جدير بالذكر أن النمو الموجب لصافي الأصول الأجنبية قد ساهم في زيادة متوسط معدل نمو عرض النقود الاسمي خلال الفترة المذكورة. وهذه هي الفترة الوحيدة من بين كل الفترات التي تم بحثها والتي سجل فيها صافي الأصول الأجنبية نمواً موجباً. كذلك فإن الانضباط النسبي في معدل نمو عرض النقود الاسمي ساهم في الاستقرار التام لسعر صرف العملة المحلية والذي ساهم بدوره في خفض معدلات التضخم مما أدى لاستقرار المستوى العام للأسعار خلال الفترة 1960-1969م، ويلاحظ من الجدول رقم (1) أيضاً ارتفاع نسبة العملة خارج المخازن المصرفى (العملة لدى الممهورا إلى عرض النقود بعنانه الواسع خلال الفترة 1960-1969 حيث بلغت حوالي 48% في المتوسط. وأن تأثير شبه النقود بالعملتين المحلية والأجنبية على مقام النسبة يعتبر ضعيفاً وذلك للاستقرار التام في سعر صرف العملة المحلية. حيث بلغت نسبة شبه النقود إلى عرض النقود بعنانه الواسع 11.4% فقط في المتوسط خلال الفترة 1960-1969م. جدير بالذكر أن تلك النسبة قد بلغت أسوأ مستوى لها في عام 1963 حيث بلغت 37% بينما بلغت أفضل مستوى لها في الأعوام 1960، 1961، 1969، إذ بلغت حوالي 51%.

كذلك نلاحظ أن سرعة دوران النقود خلال الفترة قيد النظر قد بلغت حوالي 4 مرات في المتوسط في حين بلغت درجة التعامل النقدي (Degree of

(9) تقديم أموال لجنة مشروع الجزيرة بأسعار فائدة تقل بدرجة كبيرة عن أسعار التسليف التي يتلقاها بنك السودان.

(10) يطلب البنك من البنوك تقديم معلومات عن ميزانياتها السنوية وحسابات الأرباح والخسائر.

وقد مثل منح التمويل المؤقت للحكومة المركزية ومؤسساتها وهيئاتها العامة من بنك السودان أحد الاختراقات الرئيسية التي ساهمت مساهمة كبيرة في عدم بلوغ السياسات النقدية لهدفها المنشود والمتمثل في إدارة السيولة بالاقتصاد على نحو يؤدي إلى إحداث قدر مناسب من الاستقرار النقدي المطلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة سواء في الفترة قيد البحث أو في الفترات اللاحقة. فالمادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959م حكم استدانة الحكومة من بنك السودان وقد كان نص المادة عند صدور قانون بنك السودان في عام 1959 كما يلي:

(يجوز للبنك أن يمنح سلفيات مؤقتة للحكومة بسعر أو أسعار للفائدة يقررها البنك على لا تتجاوز مجموع هذه السلفيات المستحقة في أي وقت 15% من تقديرات إيرادات الحكومة العادلة في السنة المالية التي تمنح فيها تلك السلفيات. وعلى أن تسدد جميع هذه السلفيات على أكثر تقدير خلال ستة أشهر التالية لنهاية السنة المالية التي منحت فيها السلفيات). ويلاحظ أن السمات العامة لهذه المادة تمثلت في ربط مبلغ السلفية بنسبة محددة من تقديرات إيرادات الحكومة العادلة، واعتبار السلفية مؤقتة بجانب تحديد فترة سداد السلفية.

خلال الفترة 1960-1969م عدلت المادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959 تعديلين لتواءك

أدى لزيادة ودائع البنوك التجارية وبالتالي توسيع البنوك نسبياً في منح التمويل.

(2) سحب بنك السودان أرصدة لجان القطن من البنوك التجارية وحفظها لديه، مما أدى لأنخفاض عرض النقود.

(3) تأثرت البنوك التجارية بسحب ودائع لجان القطن منها واستعاضت عنها بالتسليف من بنك السودان لسد العجز السيولي. كما أن بنك السودان ظل يقرض البنوك التجارية (بضمان القطن) التي تحصل على تسهيلات أجنبية لشراء القطن.

(4) قيد بنك السودان سلفيات البنوك التجارية الموجهة لتمويل الواردات والأغراض الشخصية والمهنية وجار التجزئة، ولكنه أبدى بعض المرونة في تقييد هذه السلفيات في وقت لاحق، مما أدى لرفع الحد الأقصى لبنود السلفيات المقيدة بدرجة كبيرة.

(5) حد بنك السودان من تخزين الواردات بعد فك قيودها.

(6) وافق بنك السودان علي تمديد الفترة القصوى للسلفيات على البضائع المستوردة من ثلاثة أشهر إلى أربعة أشهر.

(7) لم يهتم بنك السودان بمراقبة معدل التضخم نسبة لأنخفاضه محلياً وعالمياً.

(8) كان بنك السودان يقوم بخصم الكمبيالات وتقديم القروض للبنوك التجارية مقابل ضمان هذه الكمبيالات كأدلة نقدية فاعلة لمعالجة مشاكل السيولة التي تواجه البنوك التجارية آنذاك.

أنه ونتيجة للاستقرار التام في سعر صرف العملة المحلية الناشئ أساساً من الصافي الموجب للأصول الأجنبية للنظام المصرفى، لم تؤد الزيادة النسبية في عرض النقود إلى زيادة معدلات التضخم - التي كانت هي الأخرى مستقرة محلياً وعالمياً - وبالتالي المستوى العام للأسعار الذي ظل شبه ثابت خلال الفترة 1960-1969م.

وبالنظر لعدل تغير محافظي بنك السودان خلال الفترة 1960-1969، فنجد أن المحافظ الواحد قد قضى حوالي ثلاثة سنوات حيث تعاقب على إدارة البنك ثلاثة محافظين هم الأستاذ / مأمون بحيري - رحمه الله - وذلك خلال الفترة 1959/12/1 - 1963/11/13 والأستاذ / السيد الفيل - رحمه الله - وذلك خلال الفترة 1964/3/1 - 1967/9/13 والأستاذ / عبد الرحيم ميرغني - رحمه الله - وذلك خلال الفترة 1967/10/17 - 1970/5/16. وهذا المعدل أقل من الفترة المحددة لبقاء المحافظ في منصبه بموجب المادة (12) من قانون بنك السودان لسنة 1959 والتي حددت فترة عمل المحافظ بخمس سنوات، إلا أن هذا النص عدل وحل محله البند (3) من المادة (12) ويقرأ كالتالي: يكون المحافظ ونائبيه من ذوي المؤهلات والخبرة الكافية ويعينهم رئيس الجمهورية بتوصية من السيد / وزير المالية والاقتصاد الوطني للمدة ووفقاً للشروط المبينة في قرار تعين كل منهم». عليه أصبح لرئيس الجمهورية الحق قانوناً في إعفاء المحافظ من منصبه في أي وقت يشاء. كما أن عدم تحديد الفترة الزمنية تعني التدخل في شئون البنك وتغيير محافظه إذا أبدى أي اعتراض على سياسات الحكومة المالية.

2/ الفترة 1970 - 1975م:

فيما يتعلق بأداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1970 - 1975 يمكن النظر للجدول رقم (2) أدناه.

المستجدات التي طرأت على الساحة الاقتصادية وذلك كما يلي:

(1) التعديل الأول: عدل ت تلك المادة لأول مرة في عام 1962م حيث سمح للجان الحكومية والمؤسسات العامة بالاستدانة من بنك السودان بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الوطني. هذا التعديل قصد منه إزالة اللبس في تفسير كلمة «حكومة». كما أن بنك السودان قد أوكل إليه القيام بكافة الأعمال المصرفية لهذه المؤسسات كحفظ الودائع والتمويل والسماح لها بالاستدانة لمدة عام كامل.

(2) التعديل الثاني: تم ذلك التعديل في عام 1969 وقصد منه تمكين الحكومة من الاستدانة من بنك السودان في حدود 15% من إيراداتها دون خصم المبالغ المستحقة من سلفية السنة (السنوات) السابقة حيث تم حذف عبارة «وتخصم مبالغ تلك السلفيات والالتزامات من الحد الأقصى للسلفيات المؤقتة التي تمنح للحكومة بموجب المادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959». كما تم السماح للمؤسسات والهيئات العامة من الاستدانة من بنك السودان بلا حدود بصرف النظر عن المبالغ التي تستدينها الحكومة المركزية.

هذين التعديلين مكنا الحكومة المركزية وممؤسساتاتها وهيئاتها العامة من الاستدانة من بنك السودان حيث ارتفعت تلك المديونية من بنك السودان حيث في عام 1960 إلى 0.045 مليون جنية في عام 1969، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 246% للفترة 1960-1969 كما موضح في الجدول رقم (1). وعلى الرغم من تأثيرها النسبي مع العوامل الأخرى المتمثلة في النمو الموجب لصافي الأصول الأجنبية، نمو مطلوبات القطاع الخاص وصافي البنود الأخرى في زيادة عرض النقود بحوالي 14% في المتوسط للفترة 1960-1969، إلا

جدول رقم (2)
أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1970-1975م

(القيمة بـ ملايين الجنيهات)

المؤشرات النقدية	1975	1974	1973	1972	1971	1970
1- عرض النقود الاسمي	0.31	0.27	0.20	0.17	0.14	0.13
2- التمويل المحلي (DC)	0.55	0.34	0.27	0.24	0.20	0.17
أ- تمويل الحكومة ومؤسساتها	0.34	0.20	0.16	0.14	0.12	0.10
ب- تمويل القطاع الخاص	0.21	0.14	0.11	0.10	0.08	0.08
3- صافي الأصول الأجنبية (NFA)	0.17-	0.05-	0.04-	0.05-	0.03-	0.02-
4- إعادة التقييم	-	-	-	-	-	-
5- صافي البنود الأخرى (OIN)	0.06-	0.03-	0.03	0.03-	0.03-	0.03-
6- الموارد القابلة للتمويل	-	-	-	-	-	-
7- إجمالي الودائع المصرفية	0.18	0.15	0.11	0.09	0.07	0.05
أ- الودائع تحت الطلب	0.12	0.10	0.08	0.06	0.05	0.03
ب- شبه النقود	0.06	0.05	0.04	0.03	0.02	0.02
8- الودائع / GDP	12%	12%	12%	12%	10%	9%
9- الودائع / M2	58%	55%	54%	55%	49%	42%
10- العملة لدى الجمهور / M ₂	42%	45%	45%	45%	51%	51%
11- شبه النقود / M ₂	19%	18%	18%	16%	28%	15%
12- سرعة دوران النقود = (GDP/M ₂) مرة	4.9	4.7	4.4	4.6	4.9	4.7
13- درجة التعامل النقدي = (GDP/M ₂)	21%	21%	23%	22%	20%	21%
14- سعر الصرف الرسمي: (1 دولار = جنيه)	0.004	0.004	0.004	0.004	0.004	0.004
15- معدل التضخم (متوسط)	22.65	25.42	16.02	10.09	0.97	0.97
16- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني	-	-	-	-	-	-
17- هوامش أرباح المدربات	-	-	-	-	-	-
18- نسبة التمصرف (عدد المصادر / عدد السكان)	-	-	-	-	-	-
19- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية	1.51	1.25	0.90	0.75	0.67	0.61
20- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	-	-	-	-	-	-

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان للأعوام 1970-1975.

أن نسبة العملة خارج الجهاز المركزي إلى عرض النقود بمعناه الواسع قد بلغت أفضل مستوى لها في عام 1975م حيث بلغت 42% بينما بلغت أسوأ مستوى لها في عامي 1970 و 1971 حيث بلغت 51% في المتوسط.

كذلك يلاحظ أن سرعة دوران النقود خلال الفترة 1970-1975 قد بلغت حوالي 4.7 مرة في المتوسط مقارنة بحوالي 4 مرات في المتوسط للفترة 1960-1969م، في حين بلغت درجة التعامل النقدي حوالي 21% فقط في المتوسط خلال الفترة 1970-1975 مقارنة بحوالي 53% في المتوسط للفترة 1960-1969م. ما يعني ضمنياً أن النظام المركزي قد تراجع كثيراً في مسألة جذب المدخرات، وبالتالي عدم تمكنه من لعب دوره الذي رسم له كوسبيط مالي مناسب خلال الفترة 1970-1975م. وما يؤكد ذلك الرأي أن نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت إلى حوالي 11% فقط في المتوسط للفترة 1970-1975 مقارنة بحوالي 26% في المتوسط للفترة 1960-1969م.

لم يصدر بنك السودان خلال الفترة 1970-1975 سياسة نقدية واضحة ومكتوبة بل كان يصدر عدداً كبيراً من المنشورات المتعلقة بمعالجة عدد من الموضوعات، ومن المعلوم أن السودان قد انتهى خلال تلك الفترة النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي يقيد عمل البنك المركزي بدرجة كبيرة حيث ظلت أسعار الصرف وأسعار الفائدة وحجم الائتمان تحدد بواسطة الدولة مثلثة في وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وكان بنك السودان تابعاً بصورة شبه مطلقة لوزارة المالية. وبالرغم من وجود خطة عامة للتنمية الاقتصادية (الخطة الخمسية - السستية العدالة 1970/1971-1975/1976) والتي تضمنت هدف زيادة الناتج القومي الإجمالي بنسبة

بالنظر للجدول رقم (2) ومن واقع أداء السياسة النقدية والتمويلية للفترة 1970-1975م، بلغ متوسط معدل نمو عرض النقود الاسمي حوالي 18% مقارنة بحوالي 14% للفترة 1960-1969m. هذه الزيادة نتجت أساساً من الزيادة الكبيرة التي حدثت في مطلوبات النظام المركزي من القطاع العام والتي ارتفعت من 0.095 مليون جنيه في عام 1970 إلى 0.338 مليون جنيه في عام 1975، أي بزيادة قدرها 256% للفترة 1970-1975m. إلا أن النمو السالب لصافي الأصول الأجنبية قد امتص بدرجة كبيرة أثر الزيادة التي حدثت في مطلوبات النظام المركزي من القطاع العام وبالتالي أحدث أثراً انكماشياً (Contractionary Effect) على عرض النقود، حيث انخفض صافي الأصول الأجنبية من 0.019 مليون جنيه في عام 1970 إلى 0.0174 مليون جنيه في عام 1975، أي بنسبة نقصان قدرها 816% خلال الفترة 1970-1975m.

وبالنظر لذات الجدول، يلاحظ أن نسبة العملة خارج الجهاز المركزي إلى عرض النقود بمعناه الواسع خلال الفترة 1970-1975 قد انخفضت انخفاضاً طفيفاً حيث بلغت حوالي 47% في المتوسط مقارنة بحوالي 48% في المتوسط للفترة 1960-1969، مما يعكس أثر الزيادة الطفيفة التي حدثت في شبه النقود على مقام النسبة والنashئة أساساً من الزيادة التي حدثت في بند إعادة التقييم لودائع البنوك بالعملة الأجنبية نتيجة للانخفاض الطفيف في سعر صرف الجنيه السوداني الذي انخفض من 0.0035 قرشاً للدولار في عام 1971 إلى 0.0040 قرشاً للدولار في عام 1975. وما يؤكد ذلك القول أن نسبة شبه النقود إلى عرض النقود بمعناه الواسع قد بلغت 19% في المتوسط للفترة 1970-1975 مقارنة بنسبة 11.4% في المتوسط للفترة 1960-1969m. جدير بالذكر

إلا أنه ونتيجة لانخفاض تدفقات الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية من جراء التأمين والمصادرة والتي كانت تساهم بجزء مقدر في تمويل المشاريع الإنتاجية والتنمية، فقد أجرت الحكومة في مايو 1973م التعديل الرابع على المادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959م، حيث سمح للحكومة بالاقتراب من بنك السودان لتمويل المشاريع الإنتاجية بموجب قرار من مجلس الوزراء يحدد حجم السلفية وطريقة سدادها وأوجه صرفها. وهذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها بنك السودان بتمويل المشاريع الحكومية الإنتاجية تمويلاً مباشراً مما أدى لزيادة القاعدة النقدية ومن ثم عرض النقود.

وفي ديسمبر 1973م أجرت الحكومة التعديل الخامس على المادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959 والتي هدف إلى جدولة الديون السابقة والتي لم تسدد حتى 30/6/1973م وذلك بإلزام الحكومة بسدادها خلال فترة لا تتجاوز عشر سنوات بسعر فائدة 0.5% سنوياً. وبعد أن تراكمت مدحنيه بنك السودان على الحكومة إلى الحد الذي أصبحت تشكل عائقاً أمام المزيد من الاستدانة، تم إجراء التعديلين السادس والسابع على المادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959م في عامي 1974 و 1975م على التوالي، حيث نص التعديلان على جدولة ديون الحكومة المستحقة لمدة عشر سنوات وأن تقوم الحكومة في هذه الفترة بتسويتها مع بنك السودان. الجدير بالذكر أن كل تعديل يتم كانت تسبقه إعادة جدولة لليون المستحقة لأجل جديد.

ما تقدم يتضح أن المادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959 قد تم تعديلاها خمس مرات من قبل الحكومة خلال الفترة 1970-1975م، ولذلك تعتبر تلك الفترة من أكثر الفترات تدخلاً في شؤون بنك السودان، حيث تمكنت الحكومة ومؤسساتها

8%. وضرورة الاعتماد على التمويل المحلي بدرجة كبيرة لتحقيق ذلك الهدف نسبة لانخفاض المتوقع لتدفق الاستثمارات الأجنبية من جراء التأمين والمصادرة لفروع البنوك الأجنبية العاملة بالبلاد آنذاك إلا أن تلك الخطة لم تكن مسنودة بسياسة نقدية وائتمانية ذات أهداف واضحة تخدم أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية، لأن النظام المصرفي كان ملوكاً بكماله للدولة وأن الدور الإداري للدولة قد تناهى في كافة الإتجاهات وخاصة الهيئات والمؤسسات العامة وتم تهميش دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

ونتيجة لسيطرة الدولة على موارد الجهاز المالي، فقد رأت الحكومة أن موقفها المالي قد تحسن وأنه لا بد من سداد ديون بنك السودان المتراكمة عليها، لذا فقد أجرت الحكومة في عام 1971 التعديل الثالث على المادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959 والذي هدف إلى الآتي:

1/ تخفيض حجم الاستدانة المؤقتة من بنك السودان إلى نسبة 10% بدلاً عن 15% من تقديرات إيرادات الحكومة.

2/ أن يتم سداد الديون المستحقة في فترة لا تتجاوز عشرة أعوام.

3/ احتساب سعر فائدة 0.5% سنوياً على الديون المؤجلة.

4/ استبدال عبارة "إيرادات الحكومة العادية بعبارة إيرادات الحكومة الجارية".

5/ منع الحكومة من الاستدانة من بنك السودان في العام المالي الجديد في حالة عجزها عن سداد السلفية المستحقة عن العام السابق.

وهيئاتها العامة من الاستدانة من بنك السودان لتمويل عملياتها الجارية والتنموية، حيث ارتفعت مديونية تلك الجهات من 0.095 مليون جنية في عام 1970 إلى 0.338 مليون جنية في عام 1975، أي بنسبة زيادة 256% للفترة 1970-1975م مما أدى لزيادة عرض النقود من 0.13 مليون جنية في عام 1970م إلى 0.31 مليون جنية في عام 1975م، أي بنسبة زيادة قدرها 138% خلال الفترة 1970-1975م. هذه الزيادة أدت لارتفاع متوسط معدل التضخم من 0.97% في عام 1970 إلى 22.65% في عام 1975 وتهور سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي تدهوراً طفيفاً من 0.0035 قرشاً للدولار في عام 1970 إلى 0.0040 قرشاً للدولار في عام 1975.

وبالنظر لعدل تغير المحافظين ببنك السودان خلال الفترة 1970-1975 نجد أن المحافظ الواحد قد قضى حوالي السنتين فقط في المتوسط، حيث تعاقب على إدارة البنك ثلاثة محافظين هم: الأستاذ / عبد اللطيف حسن وذلك خلال الفترة 1970/5/16 - 1971/8/21 والأستاذ / عوض عبد المجيد وذلك خلال الفترة 1971/8/21 - 1972/11/13 والأستاذ / إبراهيم محمد علي نمر وذلك خلال الفترة 1973/2/11 - 1980/3/13. وهذا العدل أقل من الفترة المحددة لبقاء المحافظ في منصبه بموجب المادة (12) من قانون بنك السودان لسنة 1959م وهي خمس سنوات. كما أن التغيير المستمر في وزراء المالية قد مثل عاملًا آخرًا مهمًا ساهم في عدم توفر الاستقرار الإداري للبنك وبالتالي أثر سلباً على أدائه.

3-4 الفترة 1976-1983م:

فيما يتعلّق بأداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1976-1983 يمكن النظر للجدول رقم (3) أدناه.



جدول رقم (3)
أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1976-1983م
(القيمة بملايين الجنيهات)

المؤشرات النقدية	1983	1982	1981	1980	1979	1978	1977	1976
1- عرض النقود الاسمي	2.77	2.16	1.57	1.23	0.94	0.71	0.53	0.38
2- التمويل المحلي (DC)	3.08	2.39	2.15	1.74	1.41	1.13	0.90	0.69
أ- تمويل الحكومة ومؤسساتها	1.66	1.21	1.34	1.12	0.93	0.76	0.61	0.44
ب- تمويل القطاع الخاص	1.42	1.17	0.81	0.62	0.48	0.37	0.29	0.25
3- صافي الأصول الأجنبية (NFA)	2.27-	1.21-	0.87-	0.34-	0.29-	0.21-	0.21-	0.21-
4- إعادة التقييم	-	-	-	-	-	-	-	-
5- صافي البنود الأخرى (OIN)	1.96	0.90	0.29	0.17-	0.19-	0.21-	0.16-	0.10-
6- الموارد القابلة للتمويل	-	-	-	-	-	-	-	-
7- إجمالي الودائع المصرفية	1.75	1.34	0.94	0.72	0.56	0.43	0.33	0.23
أ- الودائع تحت الطلب	1.10	0.88	0.65	0.53	0.39	0.29	0.23	0.15
ب- شبه النقود	0.65	0.46	0.29	0.19	0.17	0.14	0.11	0.07
8- الودائع / GDP	18%	19%	19%	18%	17%	15%	14%	12%
9- الودائع / M2	63%	62%	60%	59%	59%	60%	63%	60%
10- العملة لدى الجمهور / M ₂	37%	38%	40%	41%	41%	40%	37%	40%
11- شبه النقود / M ₂	24%	21%	18%	16%	18%	19%	20%	19%
12- سرعة دوران النقود = (GDP/M ₂) مرة	3.5	3.3	3.2	3.2	3.5	4.1	4.4	4.9
13- درجة التعامل النقدي = (GDP/M ₂)	29%	31%	32%	31%	29%	24%	23%	21%
14- سعر الصرف الرسمي : (1 دولار = جنيه)	0.013	0.009	0.005	0.005	0.004	0.004	0.004	0.004
15- معدل التضخم (متوسط)	31.13	27.69	22.56	26.09	33.91	18.32	18.17	1.7
16- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني	-	-	-	-	-	-	-	-
17- هوامش أرباح المدربات	-	-	-	-	-	-	-	-
18- نسبة التصرف (عدد المصادر / عدد السكان)	-	-	-	-	-	-	-	-
19- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	9.59	7.04	4.95	3.97	3.25	2.88	2.34	1.85
20- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان للأعوام 1976-1983م

الفترة 1976-1980، إلا أنه ومنذ عام 1981 أحدثت القيم الموجبة لصافي البنود الأخرى أثراً توسيعاً في زيادة عرض النقود. حيث ارتفعت من 0.29 مليون جنية في عام 1981 إلى 1.96 مليون جنية في عام 1983، أي بنسبة زيادة قدرها 570% للفترة 1981-1983م. ويلاحظ أيضاً أن نسبة العملة خارج الجهاز المالي إلى عرض النقود بمعناه الواسع خلال الفترة 1976-1983م قد انخفضت انخفاضاً ملحوظاً حيث بلغت حوالي 39% في المتوسط مقارنة بحوالي 47% في المتوسط للفترة 1970-1975 وحوالي 48% في المتوسط للفترة 1960-1969م. هذا التحسن نشا أساساً من الأثر الذي أحدثته الزيادة الكبيرة في شبه النقود على مقام النسبة والتي ارتفعت من 0.7 مليون جنية في عام 1976 إلى 0.65 مليون جنية في عام 1983 والتي نتجت أساساً من ارتفاع بند إعادة تقييم ودائع البنوك بالعملة الأجنبية نتيجة للانخفاض الكبير الذي حدث في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة المذكورة. حيث بلغت نسبة شبه النقود إلى عرض النقود بمعناه الواسع 19.4% في المتوسط خلال الفترة 1976-1983م. جدير بالذكر أن نسبة العملة خارج الجهاز المالي إلى عرض النقود بمعناه الواسع قد بلغت أفضل مستوى لها في عامي 1977 و 1983 حيث بلغت 37% بينما بلغت أسوأ مستوى لها في عامي 1979 و 1980 حيث بلغت 41%. وبالنظر للجدول رقم (3) أيضاً يلاحظ أن سرعة دوران النقود خلال الفترة 1976-1983م قد بلغت حوالي 3.8 مرة في المتوسط مقارنة بحوالي 4.7 مرة في المتوسط للفترة 1970-1975 بينما بلغت درجة التعامل النقدي حوالي 28% في المتوسط مقارنة بحوالي 21% في المتوسط للفترة 1970-1975م ما يعني أن النظام المالي بالسودان يتمتع بكفاءة نسبية في جذب الموارد. وبالتالي قام

بالنظر للجدول رقم (3) ومن واقع أداء السياسة النقدية والتمويلية للفترة 1976-1983م. بلغ متوسط معدل نمو عرض النقود الاسمي حوالي 32% مقارنة بحوالي 18% للفترة 1970-1975م وحوالي 14% للفترة 1960-1969م. هذه الزيادة نتجت أساساً من الزيادة الكبيرة في مطلوبات الجهاز المالي من القطاعين العام والخاص. حيث ارتفعت مطلوبات الجهاز المالي من القطاع العام من 0.44 مليون جنية في عام 1976 إلى 1.66 مليون جنية في عام 1983م، أي بنسبة زيادة قدرها 275%. كذلك فان الأثر الانكماشي (Contractionary Effect) لعرض النقود الذي أحدثه التدهور المستمر في صافي الأصول الأجنبية قد تضاعف خلال تلك الفترة نتيجة للتغيرات المستمرة في سعر صرف العملة المحلية خلال الفترة المذكورة. حيث تدهور سعر الصرف الرسمي للجنيه السوداني من 0.004 قرشاً للدولار في عام 1976 ثم إلى 0.013 قرشاً للدولار في عام 1983م. هذا التدهور في صافي الأصول الأجنبية حدَّ من الزيادة الكبيرة المحتملة في عرض النقود. حيث انخفض صافي الأصول الأجنبية من 0.21 مليون جنية في عام 1976 إلى 2.27 مليون جنية في عام 1983، أي بنسبة تدهور بلغت 992% خلال الفترة 1976-1983م.

ما يجدر ذكره أن الأرقام المتعلقة ببند إعادة التقييم كانت مضمونة في بند صافي مطلوبات القطاع العام خلال الفترة 1960-1984م. وهذا البند شكل عاماً مهماً في زيادة عرض النقود كما سبقت الإشارة لذلك. ويلاحظ من الجدول رقم (3) أن القيم السالبة لصافي البنود الأخرى قد أحدثت أثراً انكماشياً في عرض النقود خلال

ومنح التمويل. ما أدى للتفكير جدياً في صياغة وإصدار سياسة نقدية وائتمانية موحدة وواضحة الأهداف والآليات والإجراءات الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف وملائمة بقدر الإمكان للطبيعة المختلفة للوحدات المصرفية التي يتوجب عليها تنفيذ تلك السياسة وبالفعل قد تم ذلك في عام 1984م.

خلال تلك الفترة 1976-1983 لم تجر الحكومة أي تعديل على المادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959، إلا أن مديونية الحكومة ومؤسساتها وهيئاتها العامة من بنك السودان قد ارتفعت بصورة كبيرة كما سبقت الإشارة لذلك. هذه الزيادة ساهمت بدرجة كبيرة في زيادة معدل نمو عرض النقود الأساسي بحوالي 32% في المتوسط للفترة 1976-1983 مما انعكس سلباً على سعر الصرف الرسمي للجنيه السوداني وأدى إلى تدهوره من 0.004 قرشاً للدولار في عام 1976 إلى 0.013 قرشاً للدولار في عام 1983 وارتفاع متوسط معدل التضخم من 1.7% في عام 1976 إلى 31.13% في عام 1983 ومن ثم أدى ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

وبالنظر لمعدل تغير المحافظين خلال الفترة 1976-1983، فنجد أن ذلك المعدل قد بلغ حوالي 3 سنوات لكل محافظ في المتوسط. حيث تعاقب علي إدارة بنك السودان ثلاثة محافظين هم السيد / إبراهيم محمد علي نمر وذلك خلال الفترة 1973/2/11 - 1980/3/13 والسيد / الشيخ حسن بليل وذلك خلال الفترة 1980/3/13 - 1983/5/26 والسيد / فاروق إبراهيم المقبول وذلك خلال الفترة 1983/5/26 - 1985/4/9. وهذا يدل علي أن البنك لم يتمتع باستقرار إداري ملائم يمكنه من لعب دوره المطلوب في تطوير وتنمية النظام المالي ومن ثم لعب دوره المطلوب في إطار الاقتصاد الكلي.

3-5 الفترة 1984-1989 :

فيما يتعلق بأداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1984-1989 يمكن النظر للجدول رقم (3-4) أدناه.

بدوره المنشود في تمويل القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1976-1983. وما يدعم هذا القول أن نسبة الودائع إلى عرض النقود بمعناه الواسع قد بلغت حوالي 61% في المتوسط للفترة 1976-1983 مقارنة بحوالي 52% في المتوسط للفترة 1970-1975 في حين بلغت نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حوالي 17% في المتوسط للفترة 1983-1976 مقارنة بحوالي 11% في المتوسط للفترة 1970-1975.

انته了 السودان خلال الفترة 1976-1983 سياسة الانفتاح الاقتصادي الأولى، وتم إعلان السودان "سلة غذاء العالم". وتمت دعوة البنوك الأجنبية لفتح فروع لها بالسودان. وعلى الرغم من تخوف عدد من البنوك الأجنبية من الاستثمار بالسودان في أعقاب قرارات التأمين والمصادر لفروعها بالسودان في عام 1970، إلا أن عدداً لا بأس به قد أتى للاستثمار بالسودان وإن غالب عليه الطابع العربي. وسمح للبنوك الإسلامية المشتركة بالعمل في السودان منذ أواخر السبعينيات بموجب قوانين خاصة منحت بموجبها العديد من المزايا المتعلقة بالإعفاءات الضريبية والجمالية وتحفييف العديد من القيود التي كان يفرضها بنك السودان علي أنشطة البنوك التقليدية. هذا الوضع صعب من مهمة بنك السودان في وضع سياسة نقدية وائتمانية تلائم الطبيعة المختلفة للبنوك العاملة بالسودان آنذاك والمتمثلة في البنوك الوطنية المتخصصة والتجارية، المشتركة الإسلامية والتقليدية وفروع البنوك الأجنبية والتي تختلف أهدافها ومجالات عملها وطبيعة مواردها جوهراً ومعنىًّا. هذا الوضع صعب بدرجة كبيرة من مهمة بنك السودان في الرقابة والإشراف على الجهاز المالي بوحداته الكثيرة والتنوعة وسيادة المنافسة الحادرة وغير المتكافئة في العديد من الأحيان بين هذه الوحدات في جذب الموارد

جدول رقم (4-3)
أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1984-1989
(القيمة بملايين الجنيهات)

المؤشرات النقدية	1989	1988	1987	1986	1985	1984
1- عرض النقود الاسمية	22.71	14.21	10.41	7.76	6.02	3.26
2- التمويل المحلي (DC)	23.74	15.05	11.32	8.02	5.83	4.98
أ- تمويل الحكومة ومؤسساتها	19.20	11.45	8.29	5.31	3.88	3.32
ب- تمويل القطاع الخاص	4.54	3.60	3.03	2.32	1.95	1.67
3- صافي الأصول الأجنبية (NFA)	9.82-	9.61-	7.39-	4.17-	3.57-	2.22-
4- إعادة التقييم	-	-	-	-	-	-
5- صافي البنود الأخرى (OIN)	0.41-	0.15	0.11	0.05	0.20	0.50
6- الموارد القابلة للتمويل	-	-	-	-	-	-
7- إجمالي الودائع المصرفية	13.47	8.61	6.78	5.00	4.09	2.01
أ- الودائع تحت الطلب	9.66	5.62	4.15	3.07	2.12	1.30
ب- شبه النقود	3.81	2.99	2.63	1.93	1.96	0.71
8- الودائع / GDP	16%	18%	19%	25%	27%	17%
9- الودائع / M2	59%	61%	65%	64%	68%	62%
10- العملة لدى الجمهور / M ₂	41%	39%	35%	36%	32%	38%
11- شبه النقود / M ₂	17%	21%	25%	25%	33%	22%
12- سرعة دوران النقود = (GDP/M ₂) مرة	3.6	3.3	3.5	2.6	2.6	3.6
13- درجة التعامل النقدي = (GDP/M ₂)	28%	30%	29%	38%	39%	28%
14- سعر الصرف الرسمي: (1 دولار = جنيه)	0.05	0.05	0.03	0.03	0.02	0.01
15- معدل التضخم (متوسط)	74.08	49.14	24.98	29.04	46.33	32.45
16- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني	18%	20%	20%	12.5%	12.5%	12.5%
17- هوماشن أرباح المدربات	-	-	-	-	-	-
18- نسبة التمصرف = (عدد المصارف / عدد السكان)	-	-	-	-	-	-
19- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية	82.56	46.79	36.47	20.22	15.36	11.81
20- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (معدل نمو)	-	-	-	-	-	-

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان للأعوام 1984-1989 م

في عام 1989، أي بنسبة تدهور بلغت 342% خلال الفترة 1984-1989 نتيجة لعدم التكافؤ بين ما هو متوفّر للبلاد من نقد أجنبى وبين ما هو مطلوب لتلبية الاحتياجات الضرورية من السلع والخدمات الالزامية لزيادة الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. كما أن التخفيضات المستمرة لسعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي قد ساهمت هي الأخرى في تدهور صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفى.

وبالنظر للجدول رقم (4) أيضاً يلاحظ أن نسبة العملة خارج الجهاز المصرفى لعرض النقود بمعناه الواسع خلال الفترة 1984-1989 قد انخفضت لتبلغ حوالي 37% في المتوسط مقارنة بحوالي 39% في المتوسط للفترة 1983-1984 وحوالي 47% في المتوسط للفترة 1975-1970 وحوالي 48% في المتوسط للفترة 1969-1960. ويعزى ذلك لتأثير الزيادة الكبيرة التي حدثت في شبه النقود على مقام النسبة والتي ارتفعت من 0.711 مليون جنيه في عام 1984 إلى 3.81 مليون جنيه في عام 1989 والتي نتجت من زيادة بند إعادة تقييم الودائع بالعملات الأجنبية نتيجة لانخفاض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي كما سبقت الإشارة لذلك، حيث بلغت نسبة شبه النقود إلى عرض النقود بمعناه الواسع 23.8% في المتوسط للفترة 1984 - 1989 مقارنة بنسبة 19.4% في المتوسط للفترة 1976 - 1983. جدير بالذكر أن نسبة العملة خارج الجهاز المصرفى لعرض النقود بمعناه الواسع قد بلغت أفضل مستوى لها في عام 1985 حيث بلغت 32% بينما بلغت أسوأ مستوى لها في عام 1989 حيث بلغت 41%.

وبالنظر للجدول رقم (4) أيضاً يلاحظ أن سرعة دوران النقود خلال الفترة 1984-1989 قد بلغت 3.2 مرة في المتوسط مقارنة بـ 3.8 مرة في المتوسط

بالنظر للجدول رقم (4) ومن واقع أداء السياسات النقدية والتمويلية للفترة 1984-1989، فقد بلغ متوسط معدل نمو عرض النقود الاسمي حوالي 43% مقارنة بحوالي 32% للفترة 1976-1983 وحوالي 14% للفترة 1969-1970 وحوالي 18% للفترة 1975-1970. هذه الزيادة نتجت أساساً من الزيادة الكبيرة في مطلوبات الجهاز المصرفى من القطاعين العام والخاص وخاصة مطلوبات الجهاز المصرفى من القطاع العام التي ارتفعت من 3.32 مليون جنيه في عام 1984 إلى 19.2 مليون جنيه في عام 1989، أي بنسبة زيادة قدرها 479%. كما أن مطلوبات الجهاز المصرفى من القطاع الخاص ساهمت هي الأخرى في زيادة عرض النقود ولكن بمعدل أقل، حيث ارتفعت من 1.67 مليون جنيه في عام 1984 إلى 4.54 مليون جنيه في عام 1989. أي بنسبة زيادة قدرها 172% للفترة 1984-1989. كذلك فقد ارتفع بند إعادة التقييم من 3.56 مليون جنيه في عام 1985 إلى 91.96 مليون جنيه في عام 1989، أي بنسبة زيادة قدرها 158% للفترة 1985-1989. نتيجة لتدهور سعر صرف العملة المحلية، حيث انخفض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي من 0.0021 جنيه للدولار في عام 1984 إلى 0.0113 جنيه للدولار في عام 1989 أي بنسبة تدهور بلغت 438%. كما أن القيم الموجبة لصافي البنود الأخرى قد ساهمت هي الأخرى في زيادة عرض النقود خلال الفترة 1984-1989. وأن القيم السالبة لصافي البنود الأخرى قد ساهمت في انكماش عرض النقود خلال عام 1989. إضافة إلى ذلك فإن الزيادة التي حدثت في عرض النقود خلال الفترة 1984-1989 قد تم امتصاص جزءاً كبيراً منها بواسطة الانخفاض الذي حدث في صافي الأصول الأجنبية والتي انخفضت من 2.22 مليون جنيه في عام 1984 إلى 9.82 مليون جنيه

السلم أو السلف. الخ وتم إلغاء التعامل بالربا كلياً. كما شهدت هذه الفترة عدة تطورات في السياسات النقدية والتمويلية التي أصدرها بنك السودان خلال الفترة 1984-1989 بغرض إدارة السيولة المصرفية ومن ثم السيولة الكلية بالاقتصاد وتوجيه التمويل لخدمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد الوطني. ويمكن إجمال تلك التطورات في الآتي:

1/ إلغاء الفوري للعمل بالنظام الربوي والاستعاضة عنه بالعمل وفق أسس النظام المصرفي الإسلامي.

2/ استمرار بنك السودان في فرض سياسة السقوف التمويلية الكلية والتصديق على طلبات عملاء البنوك التجارية بفرض ضبط السيولة المصرفية وخفض معدلات التضخم. إلا أن البنك قد أعطى البنوك التجارية سلطة التصديق على طلبات عملائها ابتداءً من عام 1987م.

3/ في عام 1987 ترك بنك السودان الخيار للبنوك بالعمل إما وفق نظام العائد التعويضي أو الصيغة الإسلامية لقبول الودائع ومنح التمويل. وعرف العائد التعويضي بأنه صيغة جديدة تمثل في الفئات التعويضية على الحسابات الدائنة والمدينة لدى البنوك التجارية. حيث استخدم هذا النظام في ذلك الوقت لارتفاع معدلات التضخم التي تفقد العملة الوطنية جزءاً كبيراً من قيمتها الحقيقة وكان استخدامه بمثابة التعويض لفقد تلك القيمة. حيث تراوحت نسبة العائد التعويضي على الحسابات الدائنة ما بين 20% - 24% في العام بينما بلغت النسبة ما بين 24% - 27% في العام للحسابات المدينة.

4/ طبق بنك السودان نسبة الاحتياطي النقدي القانوني على الودائع المصرفية بالعملة المحلية. بفرض ضبط السيولة المصرفية. حيث ارتفعت النسبة من 12.5% لعامي 1984 و 1985 إلى 20% للأعوام

للفترة 1976-1983. بينما بلغت درجة التعامل النقدي 32% في المتوسط للفترة 1984 - 1989 مقارنة بنسبة 28% في المتوسط للفترة 1976-1983. ما يعني أن الكفاءة النسبية للنظام المالي بالسودان المتعلقة بجذب الموارد قد ارتفعت في الفترة 1984-1989 مقارنة بالفترة 1976-1983م. وما يدعم هذا القول أن نسبة الودائع إلى عرض النقود بمعناه الواسع قد بلغت 63% في المتوسط للفترة 1984-1989 مقارنة بنسبة 61% في المتوسط للفترة 1976-1983 حين بلغت نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 20% في المتوسط للفترة 1984-1989 مقارنة بنسبة 17% في المتوسط للفترة 1976-1983م.

أصدر بنك السودان في ديسمبر 1984م منشوراً لكافة البنوك العاملة بالبلاد ألمتها فيه بالعمل وفق أسس النظام المالي الإسلامي والتخلي فوراً عن استخدام أدوات السياسة النقدية الربوية كسعر الفائدة على الودائع والتمويل وسعر الخصم وإعادة الخصم. وتم إصدار أول سياسة نقدية وتمويلية موحدة ومكتوبة ذات أهداف محددة وأدوات محددة لتحقيق تلك الأهداف وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية. وما يؤخذ على ذلك القرار أنه قرار سياسي وفجائي لم تسبق دراسات كافية ولا إعداد أو تأهيل جيد للبنك المركزي وموظفيه المعنيين بإصدار مثل تلك السياسات. وكذلك الأمر بالنسبة للبنوك التجارية وموظفيها وعملائها المعنيين بتنفيذ تلك السياسات مما أحدث نوعاً من الارتباك والتباطؤ للبنك المركزي والبنوك التجارية وجمهور المتعاملين. في هذا الخصوص، فقد تم إلزام كافة البنوك العاملة بالسودان بغض النظر عن ملكيتها بالعمل وفق صيغ التمويل الإسلامي المتمثلة في المربحة أو البيع المؤجل، المضاربة المطلقة والمقيدة، المشاركة، القرض المحسن، بيع

ومنذ ذلك التاريخ أصبح بنك السودان مستقلًا عن وزارة المالية وتابع مباشرةً للسيد / رئيس الجمهورية - وذلك بموجب قانونه الذي أجاز في 17 ديسمبر 2002م، إلا أن البنك ظل في تنسيق وتعاون دائم ومستمر مع وزارة المالية في كافة الشئون المالية والنقدية

خلال الفترة 1984-1989م حدث تعديل واحد في المادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959م وهو التعديل الثامن وذلك في أواخر عام 1984م، حيث تم تحويل رصيد السلفيات المؤقتة الممنوحة للمؤسسات والهيئات العامة إلى سلفيات طويلة الأجل. كما اقترح تعديل نسبة استدانة الحكومة من 10 % إلى 15 % من تقديرات الإيرادات الحكومية. إلا أن ذلك التعديل لم يستوف مراحل إجازته النهائية، لكل ما سبق فإن ارتفاع عرض النقود خلال الفترة 1984-1989م قد أدى كذلك لارتفاع متوسط معدل التضخم من 32.45 % في عام 1984 إلى 74.08 % في عام 1989م وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار.

وبالنظر لمعدل تغير المحافظين خلال الفترة 1984-1989، فنجد أن ذلك المعدل قد بلغ حوالي سنتين لكل محافظ في المتوسط حيث تعاقب على إدارة بنك السودان ثلاثة محافظين هم السيد / فاروق إبراهيم المقبول وذلك خلال الفترة 1983/5/26 - 1985/4/9 والسيد / إسماعيل المصباح مكي وذلك خلال الفترة 1985/7/26 - 1988/10/13 والسيد / مهدي الفكي الشيخ وذلك خلال الفترة 1988/10/13 - 1990/9/9.

3-6 الفترة 1990 - 1995 :
يستعرض الجدول رقم (5) أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1990-1995م.

1986، 1987، 1988 م ومن ثم انخفضت إلى 18 % في عام 1989م.

5/ استحداث بنك السودان في عام 1987 قطاعات اقتصادية ذات أولوية تمثلت في القطاع الزراعي، الصناعي، الصادر، النقل والتخزين والحرفيين وتم تحصيص نسبة 80 % من السقف التمويلي لكل بنك لمقابلة احتياجات هذه القطاعات وتحصيص نسبة الـ 20 % المتبقية من السقف التمويلي للبنك المعنى لتمويل القطاعات الاقتصادية غير ذات الأولوية المتمثلة أساساً في قطاع التجارة المحلية.

6/ سمح للبنوك بتحديد هوامش أرباح المرابحات التي تتقاضاها من عملائها وفقاً لقوى السوق بدون تدخل من بنك السودان وهذه الهوامش استحدثت كبديل لأسعار الفائدة على التمويل.

هذه الأدوات استخدمها بنك السودان خلال الفترة 1984-1989م بغرض التأثير على التمويل المصرفى ومن ثم عرض النقود. إلا أنه ونتيجة للتداخل الذي حدث بالتطبيق الفوري للقوانين الإسلامية والإلغاء الفوري بالتعامل بالربا وإقرار العمل بنظام العائد التعويضي على الودائع المصرفية والتمويل وما صحبه من اجتهادات من العديد من منظري الاقتصاد الإسلامي حيث اعتبره البعض ردة ورجوع خفي للربا. لم يتمكن بنك السودان من إصدار سياسة نقدية وتمويلية واضحة الأهداف والوسائل وملبية لمتطلبات التوجهات الاقتصادية الجديدة، مما أثر سلباً على دوره في الإدارة المثلثة للسيولة المصرفية ومن ثم السيولة الكلية. كما أنه وبصدور القرار رقم (30) من المجلس العسكري الانتحالي في أبريل 1985م، أصبح بنك السودان وحدة تابعة لوزارة المالية وذلك حتى عام 2002م.

جدول رقم (5)
أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1990-1995
(القيمة بملايين الجنيهات)

المؤشرات النقدية	1995	1994	1993	1992	1991	1990
1- عرض النقود الأسمى	705.87	405.35	268.58	141.6	52.69	31.64
2- التمويل المحلي (DC)	398.6	266.16	189.58	112.04	51.18	32.88
أ- تمويل الحكومة ومؤسساتها	251.17	162.15	144.5	80.11	38.31	25.84
ب- تمويل القطاع الخاص	147.49	104.01	45.08	31.93	12.87	7.04
3- صافي الأصول الأجنبية (NFA)	2577.48-	1249.96-	569.92-	166.51-	24.95-	12.15-
4- إعادة التقييم	2675.33	1324.95	628.54	196.34	26.67	10.97
5- صافي البنود الأخرى (OIN)	209.36	0.642	20.38	0.27-	0.21-	0.06-
6- الموارد القابلة للتمويل	-	-	-	-	-	-
7- إجمالي الودائع المصرفية	457.24	745.25	174.04	98.08	31.03	18.54
أ- الودائع خت الطلب	167.87	99.48	65.87	52.99	21.17	13.84
ب- شبه النقود	289.37	15.97	108.17	45.09	9.86	4.7
8- الودائع / GDP	11%	14%	18%	23%	16%	17%
9- الودائع / M2	65%	64%	65%	69%	59%	59%
10- العملة لدى الجمهور / M_2	35%	36%	35%	31%	41%	41%
11- شبه النقود / M_2	41%	39%	40%	32%	19%	15%
12- سرعة دوران النقود = (GDP/M_2) مرة	6	4.6	3.5%	3	3.7	3.5
13- درجة التعامل النقدي = (GDP/M_2)	17%	22%	28%	34%	27%	29%
14- سعر الصرف الرسمي : (1 دولار = جنيه)	0.8380	0.4000	0.2160	0.1328	0.015	0.0045
15- معدل التضخم (متوسط)	68.97	115.93	101.18	119.24	122.52	67.38
16- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني	25%	30%	20%	20%	20%	18%
17- هوامش أرباح المرباحات	32.23%	30.8%	-	-	-	-
18- نسبة التمصرف = (عدد المصارف / عدد السكان)	-	-	-	-	-	-
19- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	4233.91	1181.29	948.45	421.82	194.48	110.11
20- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (معدل نمو)	4.7%	4.5%	7.6%	12.3%	11.3%	1.2%

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للأعوام 1990-1995م

لسياسات التحرير الاقتصادي منذ فبراير 1992 في ظل التدني الكبير في المنح والقروض الأجنبية للسودان والشح الكبير في موارد الدولة من العملات الحرة، مما حدا بالحكومة في الحصول على احتياجاتها من النقد الأجنبي اللجوء إلى السوق الموازي في العديد من الأحيان، مما أدى لزيادة الطلب على العملات الحرة وبالتالي زيادة عرض العملة المحلية، مما انعكس سلباً على سعر الصرف وتدهور قيمة العملة المحلية. أما صافي البنود الأخرى فقد أحدث أثراً انكماشياً على عرض النقود خلال الفترة 1990-1992، وأحدث أثراً توسيعياً كبيراً في عرض النقود خلال الفترة 1993-1995 حيث ارتفع من 20.38 مليون جنيه في عام 1993 إلى 209.36 مليون جنيه في عام 1995، أي بنسبة زيادة بلغت 927 % خلال الفترة 1993-1995. كما أن النمو السالب لصافي الأصول الأجنبية خلال الفترة 1990-1995 قد امتص بدرجة كبيرة الآثر التوسيعى للعوامل الأخرى المؤثرة على عرض النقود، حيث تدهور من 2577.48 مليون جنيه في عام 1990 إلى -12.15 مليون جنيه في عام 1995، بنسبة تدهور بلغت 21,114 % خلال الفترة 1990-1995 نتيجة للتغيرات السالبة التي حدثت في الموقف الخارجي لل الاقتصاد السوداني نسبة لانخفاض كبير في الصادرات السودانية والارتفاع الواضح في الواردات مما انعكس سلباً على الميزان التجاري ومن ثم على ميزان المدفوعات. كما أن التدهور الكبير في سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي والذي نتج عن الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب على النقد الأجنبي قد أدى لتدهور صافي الأصول الأجنبية للنظام المالي السوداني.

وبالنظر للجدول رقم (5) أيضاً يلاحظ أن نسبة العملة خارج الجهاز المالي لعرض النقود معناه الواسع خلال الفترة 1990-1995 قد بلغت

بالنظر للجدول رقم (5) ومن واقع أداء السياسة النقدية والتمويلية للفترة 1990-1995، فقد بلغ متوسط معدل نمو عرض النقود الاسمي حوالي 82 % مقارنة بحوالي 43 % للفترة 1984-1989 وحوالي 32 % للفترة 1976-1983 وحوالي 18 % للفترة 1975-1970 وحوالي 14 % للفترة 1969-1970. هذه الفترة تعتبر من أكثر الفترات نمواً في عرض النقود مقارنة بكل الفترات التي تمت دراستها. هذه الزيادة الكبيرة في عرض النقود نشأت أساساً من النمو الكبير في كل من مطلوبات الجهاز المالي من القطاعين العام والخاص وبالخصوص مطلوبات الجهاز المالي من القطاع العام التي ارتفعت من 25.84 مليون جنيه في عام 1990 إلى 251.17 مليون جنيه في عام 1995، أي بنسبة زيادة بلغت 872 % خلال الفترة 1990-1995. كما أن مطلوبات الجهاز المالي من القطاع الخاص قد ارتفعت هي الأخرى من 7.04 مليون جنيه في عام 1990 إلى 147.49 مليون جنيه في عام 1995. أي بنسبة زيادة قدرها 1995 % للفترة 1990-1995. وبعزم ذلك أساساً للتوسيع الكبير في منح التمويل من البنوك التجارية للقطاع الخاص وبالذات التمويل الموجه للقطاع الزراعي. كذلك فقد ارتفع بند إعادة التقييم من 10.97 مليون جنيه في عام 1990 إلى 2675.33 مليون جنيه في عام 1995، أي بنسبة زيادة بلغت 24,288 % خلال الفترة 1990-1995. نتيجة للتدهور الكبير الذي حدث في سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي الذي انخفض من حوالي 0.012 جنيه للدولار في عام 1990 إلى حوالي 0.83 ديناً للدولار في عام 1995، أي بنسبة تدهور بلغت 6817 % خلال الفترة 1995-1990.

هذا التدهور في سعر صرف الدينار السوداني قد يعزى بصورة أساسية إلى التطبيق الكلي والفوري

1990-1995 مقارنة بحوالي 32 % في المتوسط للفترة 1984-1989 وحوالي 28 % في المتوسط للفترة 1976-1983، ما يعني أن الكفاءة النسبية للنظام المصرفي بالسودان قد تضاءلت في الفترة 1990-1995 مقارنة بالفترتين السابقتين.

طبق بنك السودان خلال الفترة 1990-1995 عدداً من أدوات السياسة النقدية منها نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، هوامش أرباح المرابحات ونسب المشاركات ونصيب المضارب في المضاربات، السقوف التمويلية...الخ. بموجب منشورات السياسات النقدية والتمويلية للأعوام 1990-1995، فقد تم تخفيص نسبة 80 % من السقوف التمويلية الكلية للبنوك لتمويل القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية. تم رفعها إلى 90 % في عامي 1994 و 1995 مع تخفيص نسبة 40 % للقطاع الزراعي من جملة التمويل الشخصي ل القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية تم رفعها إلى 50 % في عام 1994 وخففت ثانية إلى 40 % في عام 1995. كما تم تخفيص نسبة 20 % المتبقية لتمويل القطاعات الاقتصادية غير ذات الأولوية المتمثلة أساساً في قطاع التجارة المحلية وتم تخفيضها إلى 10 % في عامي 1994 و 1995. كذلك فقد تم استحداث التمويل الريفي وألزمت بموجبه فروع البنوك العاملة بالولايات على استخدام نسبة 50 % من ودائعها لسد الثغرة التمويلية بالولايات المعنية. كما تم توسيع قاعدة القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية لتشمل قطاع التعدين، صغار المنتجين والمهنيين وقطاع العقارات الشعبية والفئوية. وفي عام 1994 تم تحديد هوامش أرباح المرابحات للبنوك من قبل بنك السودان بعد أن كانت تحدد بواسطة البنوك وفقاً لقوى السوق وبدون تدخل من بنك السودان. كما تم إلغاء السقوف التمويلية الكلية للبنوك وأبقى على السقوف القطاعية وذلك في عام 1994.

حوالي 37 % في المتوسط مقارنة بحوالي 37 % في المتوسط للفترة 1984-1989 وحوالي 39 % في المتوسط للفترة 1976-1983 وحوالي 47 % في المتوسط للفترة 1970-1975 وحوالي 48 % في المتوسط للفترة 1960-1969. هذا التحسن في نسبة العملة خارج الجهاز المالي إلى عرض النقود بمعناه الواسع يرجع لتأثير الزيادة الكبيرة في شبه النقود على مقام النسبة والتي ارتفعت من 4.70 مليون جنيه في عام 1990 إلى 289.37 مليون جنيه في عام 1995 والتي نتجت أساساً من ارتفاع بند إعادة تقييم الودائع بالعملات الأجنبية نسبة للتدهور الكبير الذي حدث في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي كما سبقت الإشارة لذلك، حيث بلغت نسبة شبه النقود إلى عرض النقود بمعناه الواسع 31 % في المتوسط للفترة 1990-1995 مقارنة بنسبة 23.8 % في المتوسط للفترة 1984-1989. جدير بالذكر أن نسبة العملة خارج الجهاز المالي لعرض النقود بمعناه الواسع قد بلغت أفضل مستوى لها في عام 1992 حيث بلغت 31 % نتيجة للأثر الموجب المؤقت الذي أحدثته إجراءات استبدال العملة - من الجنيه السوداني للدينار السوداني - في مايو 1991 والتي أجبرت موجبهما المواطنين على إيداع مدخراتهم داخل النظام المالي مع عدم السماح لهم بالسحب منها إلا بقدر ضئيل لا يكفي لتلبية احتياجاتهم الضرورية. بينما بلغت أسوأ مستوى لها في عامي 1990 و 1991 حيث بلغت 41 %.

وبالنظر للجدول رقم (5) أيضاً يلاحظ أن سرعة دوران النقود خلال الفترة 1990-1995 قد بلغت حوالي 4 مرات في المتوسط مقارنة بـ 3.2 مرة في المتوسط خلال الفترة 1984-1989 و 3.8 مرة في المتوسط للفترة 1983-1976 بينما بلغت درجة التعامل النقدي حوالي 26 % في المتوسط للفترة

السياسيين اعتباراً من يناير 1996 لتصدراً بداية يناير من كل عام.

2/ تحديد سقوف تمويلية كافية للبنوك وتخفيض نسبة 80% من تلك السقوف لتمويل القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية المتمثلة في القطاع الزراعي، الصناعي، الصادر، النقل والتخزين، قطاع الحرفيين، قطاع صغار المنتجين والمهنيين، قطاع العقارات السكنية الشعبية الجماعية واستيراد الدواء وخاماته خلال الفترة 1990-1993 يونيو 1993، وقد خصصت نسبة 20% المتبقية لتمويل القطاعات الاقتصادية غير ذات الأولوية المتمثلة أساساً في قطاع التجارة المحلية. هذا وقد تم رفع النسبة المخصصة للقطاعات ذات الأولوية إلى 90% اعتباراً من يوليو 1993 وتم تخفيض نسبة الـ 10% المتبقية لتمويل القطاعات الاقتصادية غير ذات الأولوية. وقد تم إلغاء السقوف التمويلية الكلية للبنوك اعتباراً من يوليو 1994 واستعيض عنها بالسقوف القطاعية، حيث تم تخفيض نسبة 40% للقطاع الزراعي و50% للقطاعات ذات الأولوية الأخرى. وذلك بوجب منشور السياسة النقدية والتمويلية الصادر من بنك السودان في 29/6/1994. هذه السقوف القطاعية حدّت من القدرة التنافسية للبنوك في منح التمويل للقطاعات المنتجة والقادرة على رد التمويل للبنوك في الوقت المحدد ووفق الشروط المتفق عليها.

3/ إلزام البنوك بتحفيض نسبة 40% من سقوفها التمويلية لتمويل القطاع الزراعي خلال الفترة 1991-1993 يونيو 1993 ورفعها إلى 50% اعتباراً من يوليو 1993 وتحفيضها مرة أخرى إلى 40% اعتباراً من يوليو 1994، أدى لترافق الدين المتعثر (Non Performing loans) لدى المزارعين وحدّاً وبالتالي من

ذلك فإن بنك السودان قد أصدر توجيهاتً للبنوك بتمويل المؤسسات العامة المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. ولكن بترت عدة عوامل ساهمت في أن لا تؤدي أدوات السياسة النقدية التي استخدمها بنك السودان خلال الفترة 1990-1995 دورها المطلوب في إدارة السيولة المصرفية والكلية وخفض معدلات التضخم والحفاظ على استقرار سعر الصرف، منها:

1/ عدم التنسيق المطلوب بين السياسيين المالية والنقدية فيما يتعلق بالنهج وتاريخ صدورهما، وفي الوقت الذي تنتهج فيه السياسة النقدية نهجاً انكماشياً تنتهج السياسة المالية نهجاً توسيعياً وذلك بإلزام بنك السودان لتمويل عجز موازنتها المستمر والذي تفاقم بصورة كبيرة خلال الفترة 1990-1995 نتيجة لتطبيق سياسات التحرير الاقتصادي بصورة شاملة وما صاحبها من انخفاض كبير في المنح والقروض الأجنبية لسودان بصورة لم يشهدها السودان من قبل والتي كانت تغطي نسبة مقدرة من تمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال السنوات السابقة. كما أن سياسة الاعتماد على الذات - التي انتهت بها الحكومة خلال الفترة قيد النظر - والمتمثلة في تمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات التنموية الكبيرة من الموارد المحلية قد فاقمت هي الأخرى الوضع الاقتصادي وذلك بالاعتماد كلياً على الاستدانة من بنك السودان لتمويل تلك المشروعات. كذلك فإن السياسة النقدية كانت تصدر في بداية العام في حين تصدر السياسة المالية في الأول من يوليو من كل عام وقد تم توحيد إصدار السياسيين في عامي 1994/93 و 1995/1994 ليصدران سنويًا في يوليو من كل عام. جدير بالذكر أنه قد صدرت سياسة نقدية وتمويلية مرحلية غطت الفترة من يوليو وحتى ديسمبر 1995. هذا وقد تم توحيد إصدار

حوالى 21 % في عام 1994 و 24 % في عام 1995. ونظراً لارتفاع معدلات التضخم سوف تأكل قيمة هذه الودائع ويكون العائد عليها سالباً إذا تم خصم نسبة التضخم. حيث بلغ الفرق بين العائد الاسمي على ودائع الاستثمار والتضخم لعام 1994 حوالي 94% في حين بلغ الفرق في عام 1995 حوالي 45%. هذه الهوامش التي حددتها بنك السودان لم تكن مجدها لا للبنوك ولا لأصحاب ودائع الاستثمار في ظل الارتفاع المستمر لمعدلات التضخم والخسائر الكبيرة التي واجهتها البنوك من جراء منح التمويل لعملائها وتحملها ضربة التضخم إنابة عن عملائهما (المدينين). ما أدى لتنامي الطلب على التمويل المصرفي من القطاع الخاص. هذا الوضع أضعف المواقف المالية للعديد من البنوك، الأمر الذي دعا بنك السودان لتبني مشروع لتوفيق أوضاع البنوك في يوليو 1994 علي أن ينتهي المشروع في يونيو 1997. هذا المشروع ألقى بظلاله السالبة علي أداء الجهاز المصرفي من خلال إلقاءه المزيد من الأعباء المالية والإدارية علي البنوك والتي تعاني في الأصل من أوضاع مالية وإدارية صعبة.

ونظراً لانخفاض حجم القروض والمنح الأجنبية بصورة حادة خلال الفترة 1990-1995 والذي شكل مصدراً هاماً لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في السابق، فقد أصدر المجلس الوطني الانتقالي في يونيو 1993 قراراً قضى برفع نسبة الاستلاف الحكومي من بنك السودان من 10 % إلى 25 % من تقديرات الإيرادات العامة. وهذا هو التعديل التاسع لل المادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959 وتعد هذه النسبة أكبر نسبة للاستدانة الحكومية من بنك السودان منذ عام 1960 وحتى عام 2004م. هذا التعديل مكن الحكومة ومؤسساتها وهيئاتها العامة من الاستدانة من بنك السودان بمعدلات كبيرة، مما أدى لارتفاع متوسط معدل نمو عرض

قدرة البنوك علي منح التمويل للقطاعات المنتجة المتبقية ذات الأداء الجيد.

4/ رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من 18 % في عام 1990 إلى 20 % خلال الفترة 1991-1993 ثم إلى 25 % في فبراير 1994 ومن ثم إلى 30 % في يونيو 1994 وأخيراً تم تخفيضه إلى 25 % في عام 1995، هذا الارتفاع في نسبة الاحتياطي قلل من قدرة البنوك علي منح المزيد من التمويل للقطاعات الاقتصادية ذات المردود الاستثماري الجيد.

5/ بموجب منشور السياسة النقدية والتمويلية لبنك السودان للعام 1995/94 الصادر في 29 يونيو 1994، فقد تم إلزام البنوك بتطبيق هوامش أرباح المرابحات علي التمويل المصرفي في حدود 30 % للقطاع الزراعي، 30 % للصادر، 36 % للقطاعات ذات الأولوية الأخرى بما فيها القطاع الصناعي، 15 % لصغار المنتجين والأسر المنتجة، 25 % للمهنيين والحرفيين، 25 % للقطاع التعاوني للأغراض الإنتاجية و 36 % للأغراض غير الإنتاجية. وذلك بهدف ضبط الطلب علي التمويل المصرفي. وقد تم تعديل هوامش الأرباح علي التمويل الصناعي إلى 30 % اعتباراً من يونيو 1995. هذه الهوامش أقل بكثير من معدلات التضخم التي بلغت حوالي 116 % في المتوسط لعام 1994 وحوالي 69 % في المتوسط لعام 1995. عليه يصبح الفرق بين هوامش الأرباح الأساسية والتضخم حوالي 86-39 % لعامي 1994 و 1995 علي التوالي ما يدل علي أن البنوك ظلت تسجل خسائر مستمرة من جراء منح التمويل للعملاء وذلك بفعل تأكل أموالها من جراء التضخم في حين يجني عملاء البنوك المنافع من الحصول علي تمويل بتكلفة أقل بكثير جداً من معدلات التضخم السائدة. وينطبق ذلك علي العائد علي ودائع الاستثمار بالبنوك والتي بلغت

والتضخم في الدول النامية. وقد توصلنا إلى أن التضخم يزيد من الإنفاق الحكومي الذي بدوره يزيد من معدلات التضخم والذي هو الآخر يؤدي إلى تفاقم العجز الحكومي.

وبالنظر لمعدل تغير المحافظين خلال الفترة 1990-1995، يلاحظ أن ذلك المعدل قد بلغ حوالي السنطين في المتوسط لكل محافظ حيث تعاقب على إدارة البنك ثلاثة محافظين هم السيد / مهدي الفكي الشقيق وذلك خلال الفترة 1988/10/13 - 1990/9/9 والسيد / الشيخ سيد أحمد الشقيق وذلك خلال الفترة 1990/9/9 - 1993/7/8 والدكتور / صابر محمد حسن وذلك خلال الفترة 1993/7/8 - 1996/4/20.

7-3 الفترة 1996-2004:

بناءً على المشاكل التي واجهت البنك فيما يتعلق بأداء السياسات النقدية والتمويلية وأثرها على إدارة السيولة بالاقتصاد خلال الفترة 1990-1995، فقد تم اتخاذ العديد من السياسات والإصلاحات الهيكيلية في النظام المالي والمصرفي وتم لأول مرة وضع حدود مستهدفة (Targets) لعدة من المؤشرات النقدية الرئيسية نذكر منها التمويل الحكومي من بنك السودان، تمويل المؤسسات والهيئات العامة من بنك السودان، تمويل القطاع الخاص، سعر الصرف، معدل التضخم، هوامش أرباح المراقبات ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني. على أن يقوم بنك السودان بمراقبة الأداء الفعلي لتلك المؤشرات ومقارنته بالحدود المستهدفة لضمان عدم جمازو الأداء الفعلي للنسب المستهدفة وبالتالي ضمان الأداء الأمثل للسياسات النقدية والتمويلية ومن ثم الإدارة المثلثة للسيولة بالاقتصاد.

فيما يتعلق بأداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1996-2004م يمكن النظر للجدول رقم (6) أدناه:

النقد الأسمى خلال الفترة 1990-1995 إلى حوالي 82 % وهو أعلى معدل نمو لعرض النقود خلال كل الفترات التي تمت دراستها. هذا النمو الكبير في عرض النقود أدى لزيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث ارتفع من 1.2 % 1990، 4.7 % 4.5 % 7.6 % 12.3 % 11.3 % 1991، 1992، 1993، 1994، 1995 و 1995 على التوالي ولكنه أثر سلباً على ارتفاع معدلات التضخم التي بلغت حوالي 67 % 101 % 119 % 123 % 69 % خلال الفترة 1990-1995 على التوالي. كما أنه قد أدى لتدحرج سعر صرف الدينار السوداني الذي بلغ 0.005 جنيه، 0.015 جنيه، 0.1 جنيه، 0.215 جنيه، 0.315 جنيه و 0.832 جنيه للدولار خلال الفترة المذكورة أعلاه. عليه يمكن القول أن السياسات النقدية التي انتهت بها البنك خلال الفترة 1990-1995 أدت لنمو كبير في عرض النقود وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم وتدهور سعر صرف الدينار السوداني وارتفاع المستوى العام للأسعار مستصحبين في ذلك الأثر السلبي الذي أحدثه التنامي الكبير للمديونية الحكومية المتراكمة من بنك السودان والذي أثر سلباً على حجم الموارد المتاحة للقطاع الخاص وأدى كذلك لارتفاع نسبة العمالة خارج الجهاز المصرفي. كما وأنه ظل يحدث اخترافاً مستمراً للسياسات النقدية التي انتهت بها البنك وأثر وبالتالي على مقدرة البنك في الحفاظ على معدلات النمو المثلث لعرض النقود وبالتالي اختلال الأهداف الاقتصادية الكلية.

إن النمو الكبير في تمويل بنك السودان للحكومة خلال الفترة 1990-1995 لسد العجز في موازنتها العامة أصبح أحد العوامل الرئيسية المسببة للتضخم في السودان. وهذا القول يمثل كثيراً النتائج التي توصل إليها محسن خان وبيجان (1978) في دراستهم علاقة التمويل بالعجز

جدول رقم (6): أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1996-2004م

(القيمة بملايين الجنيهات)

1999		1998		1997		1996	المؤشرات النقدية
فعالي	مستهدف	فعالي	مستهدف	فعالي	مستهدف		
2579.18 (24.6%)	2537.23 (22.6%)	2069.52 (29%)	1958.09 (22.6%)	1597.14 (37%)	1445.83 (24%)	1165.99	1- عرض النقود الاسمي
1534.15	1449.62	1199.32	1126.73	992.26	1153.9	817.07	2- التمويل المحلي (DC)
1009.7	928.24	718.09	672.93	572.9	675	475.25	أ- تمويل الحكومة
88.63	85.56	37.87	34.8	25.85	24.9	-	ب- تمويل المؤسسات العامة
435.82	435.82	443.36	419	393.51	454	341.82	ج- تمويل القطاع الخاص
-7227.06	-6769.29	-6700.43	-4988.29	-4928.14	-4908.7	-4495.56	3- صافي الأصول الأجنبية (NFA)
7961.26	7568.78	7311.4	5542.19	5293.05	4990.93	4657.3	4- إعادة التقييم
310.83	288.12	259.23	277.46	239.97	209.7	187.18	5- صافي البنود الأخرى (OIN)
603.00	-	502.00	-	412.00	-	-	6- الموارد القابلة للتمويل
1498.10	-	1248.12	-	1012.20	-	721.60	7- إجمالي الودائع المصرفية
615.05	-	487.22	-	431.55	-	328.10	أ- الودائع تحت الطلب
883.05	-	760.90	-	580.65	-	393.50	ب- شبه النقود
6.1%	-	6.3%	-	6.4%	-	7%	8- الودائع / GDP
58%	-	60%	-	63%	-	62%	9- الودائع / M2
42%	-	40%	-	37%	-	38%	10- العملة لدى الجمهور / M ₂
34%	-	37%	-	36%	-	34%	11- شبه النقود / M ₂
9.5	10	9.6	5.5	10.0	5.5	8.8	12- سرعة دوران النقود = (GDP/M ₂) مرة
11%	-	10%	-	10%	-	11%	13- درجة التعامل النقدي = (GDP/M ₂)
2.58	2.60	2.37	-	1.712	-	1.46	14- سعر الصرف الرسمي: 1 دولار = جنيه
14.2%	12%	17%	14%	47%	20%	130.44%	15- معدل التضخم (متوسط)
28% محلي 6% أجنبي	28% محلي 6% أجنبي	26% محلي 4% أجنبي	26% محلي 4% أجنبي	26% محلي 4% أجنبي	26% محلي 4% أجنبي	25%	16- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني
27%	20%	45%	30%	45%	36%	33.19%	17- هوامش أرباح المدربات
$\frac{1}{47123}$	-	$\frac{1}{42023}$	-	$\frac{1}{40709}$	-	-	18- نسبة التمصرف = عدد المصارف / عدد السكان
24488.76	-	19916.13	-	15929.31	-	10215.17	19- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
6%	6.2%	6%	6.2%	6.1%	9.6%	4.7%	20- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (معدل نمو)

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للأعوام 1999-1996

تابع جدول رقم (6)
أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1996-2004م
(القيمة بملايين الجنيهات)

2002		2001		2000		المؤشرات النقدية
فعلي	مستهدف	فعلي	مستهدف	فعلي	مستهدف	
5632.67	5273.00	4322.13	3986.72	3466.71	3079.54	1- عرض النقود الاسمي
(30,3%)	(22%)	(24,7%)	(15%)	(33%)	(19,4%)	
3297.06	3433	2922.45	2545	2024.68	1916.93	2- التمويل المحلي (DC)
1307.6	1453.64	1373.64	1161.02	1061.03	1153.03	أ- تمويل الحكومة
205.21	99.36	250.16	57.98	248.82	87.9	ب- تمويل المؤسسات العامة
1784.25	1880	1298.65	1326	714.83	676	ج- تمويل القطاع الخاص
6244.46-	6697-	6966.27-	- 6834	6780.23-	6600.89-	3- صافي الأصول الأجنبية (NFA)
7943.18	7827	7663	7516	7775.55	7387	4- إعادة التقييم
636.89	710	702.95	759.72	446.71	376.5	5- صافي البندود الأخرى (OIN)
-	-	1306.00	-	1073.00	-	6- الموارد القابلة للتمويل
3696.85	-	2783.77	-	2045.89	-	7- إجمالي الودائع المصرفية
1586.81	-	1175.51	-	925.05	-	أ- الودائع خت الطلب
2110.04	-	1608.26	-	1120.84	-	ب- شبه النقود
10.8%	-	8.2%	-	6.9%	-	8- الودائع / GDP
66%	-	64%	-	59%	-	9- الودائع / M2
34%	-	36%	-	41%	-	10- العملة لدى الجمهور / M ₂
37%	-	37%	-	32%	-	11- شبه النقود / M ₂
6	8.1	8.7	7.4	8.7	6.9	12- سرعة دوران النقود = (GDP/M ₂) مرة
17%	-	13%	-	12%	-	13- درجة التعامل النقدي = (GDP/M ₂)
2.63	2.60	2.59	2.58	2.57	2.60	14- سعر الصرف الرسمي: (1 دولار = جنيه)
8.3%	7%	4.9%	7%	8.1%	10%	15- معدل التضخم (متوسط)
14% محلـي	14% محلـي	14% محلـي	14% محلـي	15% محلـي	15% محلـي	16- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني
14% أجـنبي	14% أجـنبي	14% أجـنبي	14% أجـنبي	15% أجـنبي	15% أجـنبي	
16%	12%	14%	12%	22%	18%	17- هوامش أرباح المدربات
1 61351	-	1 54905	-	1 49490	-	18- نسبة التمصرف = (عدد المصادر / عدد السكان)
34113.14	-	33805.55	-	29694.52	-	19- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
5.9%	7%	6.4%	6.5%	8.3%	6.5%	20- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (معدل نمو)

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للأعوام 2002-2000

تابع جدول رقم (6)
أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 1996-2004م
(القيمة بـ ملايين الجنيهات)

2004		2003		المؤشرات النقدية
فعلي	مستهدف	فعلي	مستهدف	
9604.46 (30.8%)	9176.08 (25%)	7340.87 (30.3%)	6929.00 (23%)	1- عرض النقود الاسمية
4843.87	4081.00	4237.68	4068.00	2- التمويل المحلي (DC)
325.14	266.00	1116.66	1232.00	أ- تمويل الحكومة
288.50	288.80	286.39	272.00	ب- تمويل المؤسسات العامة
4230.23	3526.20	2834.63	2564.00	ج- تمويل القطاع الخاص
-4729.17	3932.00-	5699.05-	5887.00-	3- صافي الأصول الأجنبية (NFA)
7997.62	8258.00	8169.77	7966.00	4- إعادة التقييم
261.52	769.00	632.47	872.00	5- صافي البنود الأخرى (OIN)
3954.34	-	2928.68	-	6- الموارد القابلة للتمويل
6555.49	-	4938.79	-	7- إجمالي الودائع المصرفية
2994.72	-	2182.74	-	أ- الودائع خت الطلب
3560.77	-	276.05	-	ب- شبه النقود
13.3%	-	11.0%	-	8- الودائع / GDP
68.3%	-	67.0%	-	9- الودائع / M2
31.7%	-	33.0%	-	10- العملة لدى الجمهور / M ₂
37.1%	-	37.5%	-	11- شبه النقود / M ₂
5.1	7.4	6.0	-	12- سرعة دوران النقود = (GDP/M ₂) مرة
19.6%	-	16%	-	13- درجة التعامل النقدي = (GDP/M ₂)
2.52	2.51	2.61	2.60	14- سعر الصرف الرسمي: (1 دولار = جنيه)
7.3%	6.5%	7.4%	7%	15- معدل التضخم (متوسط)
14% محلی 14% اجنبي	12% محلی 12% اجنبي	14% محلی 14% اجنبي	14% محلی 14% اجنبي	16- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني
11.2%	10.0%	17.1%	12.0%	17- هوامش أرباح المدربات
$\frac{1}{65714}$	-	$\frac{1}{62921}$	-	18- نسبة التمصرف = (عدد المصارف / عدد السكان)
49106.62	-	44498.68	-	19- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية
7.2%	6.5%	6.0%	5.8%	20- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (معدل نمو)

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان لعامي 2003 و 2004

بسداد المديونية المؤقتة قبل نهاية العام. ويلاحظ أن التمويل الفعلي المتدايق للحكومة المركزية من بنك السودان قد جاوز التمويل المستهدف في عامي 1996 و 2002م. أما في عامي 1997 و 1998م فقد كان التمويل الفعلي للحكومة أقل من التمويل المستهدف في حين تساوى التمويل الفعلي والمستهدف في الأعوام 1999، 2000 و 2001 نتيجة للسياسات المالية الانكماشية التي انتهجتها وزارة المالية خلال الفترة 1997-2004م. أما فيما يتعلق بالتمويل المصرفى الفعلى المترافق (Stock) للقطاع الخاص، فقد ارتفع من 341.82 مليون جنيه إلى 393.5 مليون جنيه ومن ثم إلى 443.36 مليون جنيه خلال الأعوام 1996، 1997 و 1998م وهو أقل من التمويل المصرفى المستهدف للأعوام 1997 و 1998 والذي بلغ 454 مليون جنيه و 419 مليون جنيه على التوالي في حين لم يتم وضع حد مستهدف للتمويل المصرفى للقطاع الخاص للعام 1996. أما في عام 1999 فقد تساوى التمويل المصرفى الفعلى والمستهدف للقطاع الخاص والذي بلغ 435.82 مليون جنيه في عام 2000 حدث جاوز كبير في التمويل المصرفى الفعلى عن المستهدف للقطاع الخاص حيث بلغ التجاوز 38.82 مليون جنيه.

أما في عام 2001 فقد بلغ التمويل المصرفى الفعلى للقطاع الخاص 1,298.65 مليون جنيه مقارنة بالمستهدف والذي بلغ 1,326 مليون جنيه. أما التمويل المصرفى للقطاع الخاص للعام 2002 فقد بلغ 1784.25 مليون جنيه مقارنة بمبلغ 1,880 مليون جنيه للتمويل المصرفى المستهدف لنفس العام، وخلال عامي 2003 و 2004 فقد بلغ التمويل المصرفى الفعلى للقطاع الخاص 2834.63 مليون جنيه و 4230.23 مليون جنيه مقارنة بالمستهدف البالغ 2564 و 3526 مليون جنيه على التوالي. في

بالنظر للجدول رقم (6) ومن واقع أداء السياسة النقدية والتمويلية للفترة 1996-2004، فقد بلغ متوسط معدل نمو عرض النقود الاسمي حوالي 34 % مقارنة بحوالي 82 % للفترة 1990-1995 وحوالي 43 % للفترة 1984-1989 وحوالي 32 % للفترة 1983-1976 وحوالي 18 % للفترة 1970-1975 وحوالي 14 % للفترة 1960-1969م. في هذا الخصوص، فقد بلغ معدل نمو عرض النقود الفعلى (الاسمي) للفترة 2004-1996م حوالي 37.65%. 30.8% و 30.3% و 24.7% و 33% و 24.6% و 29% مقارنة بمعدل نمو مستهدف لعرض النقود الاسمي في حدود 45% و 25% للأعوام 1996، 1997، 2004، 2003، 2002، 2001، 1999، 2000، 1998 على التوالي. ويرجع هذا الانضباط النسبي في معدلات نمو عرض النقود الاسمي خلال الفترة 1996-2004م إلى كل من النمو المنضبط نسبياً للتمويل المصرفى للقطاع الخاص، التزام الحكومة المركزية إلى حد كبير بالحدود المقررة لها للاستدامة من بنك السودان وتخفيض استدانة المؤسسات والهيئات العامة من بنك السودان بصورة كبيرة على الرغم من الانفلات الذي حدث في بعض تلك العوامل خلال تلك الفترة وبالذات عام 1996. في هذا الخصوص، فقد ارتفع التمويل الفعلى المتدايق (flow) للحكومة المركزية من بنك السودان بحوالي 324 مليون جنيه، 79 مليون جنيه، 90 مليون جنيه، 120 مليون جنيه، 80 مليون جنيه، 100 مليون جنيه، 129 مليون جنيه و 66 مليون جنيه مقارنة بالتمويل الحكومي المستهدف بحوالي 124 مليون جنيه، 80 مليون جنيه، 100 مليون جنيه، 90 مليون جنيه، 80 مليون جنيه، 100 مليون جنيه، 100 مليون جنيه و 100 مليون جنيه، للأعوام 1996، 1997، 1998، 1999، 2000، 2001، 2002، 2003 و 2004م على التوالي. أما خلال العام 2004 فقد قامت الحكومة

وبالنظر للجدول رقم (6) أيضاً، يلاحظ أن نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي لعرض النقود بمعناه الواسع خلال الفترة 1996-2004م بلغت حوالي 37% في المتوسط مقارنة بحوالي 37% في المتوسط للفترة 1990-1995م وحوالي 37% في المتوسط أيضاً للفترة 1984-1989م وحوالي 39% في المتوسط للفترة 1983-1976م وحوالي 47% في المتوسط للفترة 1975-1970م وحوالي 48% في المتوسط للفترة 1969-1960م. هذا التحسن في نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي لعرض النقود بمعناه الواسع يعود أساساً للأثر الواضح الذي أحدثته الزيادة الكبيرة في شبه النقود على مقام النسبة والتي ارتفعت من 393.50 مليون جنيه في عام 1996 إلى 3560.77 مليون جنيه في عام 2004م، حيث بلغت نسبة شبه النقود إلى عرض النقود بمعناه الواسع 36% في المتوسط مقارنة بنسبة 31% في المتوسط للفترة 1990-1995م. جدير بالذكر أن نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي لعرض النقود بمعناه الواسع قد بلغت أعلى مستوى لها في عام 2004 إذ بلغت 31.7% بينما بلغت أسوأ مستوى لها في عام 1999م حيث بلغت 42%.

وبالنظر للجدول رقم (6) أيضاً، يلاحظ أن سرعة دوران النقود خلال الفترة 1996-2004 قد بلغت حوالي 8 مرات في المتوسط مقارنة بحوالي 4 مرات في المتوسط للفترة 1990-1995م و 3.2 مرة في المتوسط للفترة 1984-1989م و 3.8 مرة في المتوسط للفترة 1983-1976م بينما بلغت درجة التعامل النقدي 13 % في المتوسط للفترة 1996-2004 مقارنة بحوالي 26 % في المتوسط للفترة 1990-1995م وحوالي 32 % في المتوسط للفترة 1984-1989م وحوالي 28 % في المتوسط للفترة 1976-1983م، فيما كانت نسبة التمصرف

ذات السياق، فقد ارتفعت مديونية المؤسسات العامة من بنك السودان من 136 مليون جنيه في عام 1997م إلى 150 مليون جنيه في عام 1998 ومن ثم انخفضت إلى 34 مليون جنيه في عام 1999م ولكنها ارتفعت ثانية إلى 129 مليون جنيه في عام 2000 ومن ثم إلى 148 مليون جنيه في عام 2001، انخفضت تلك المديونية إلى 57 مليون جنيه فقط في عام 2002 ثم ارتفعت إلى 173 مليون جنيه في عام 2003 وانخفضت مرة أخرى إلى 155 مليون جنيه بنهاية عام 2004.

حيث يقوم البنك المركزي بدور إدارة نظام مصرفى مزدوج (إسلامي في الشمال وتقلدي في الجنوب) وبسياسة نقدية واحدة.

بالنظر إلى الجدول رقم (7) ومن واقع أداء السياسات النقدية والتمويلية خلال الفترة 2005-2008 بحد أن معدل نمو عرض النقود الاسمي الفعلى بلغ حوالي 44.7 % بانحراف كبير جدا عن المحدود المستهدفة بحوالى 15 % خلال عام 2005. أما خلال الأعوام 2006,2007 و2008 لم يتجاوز معدل النمو الاسمي الفعلى في عرض النقود المحدود المستهدفة إذ بلغ 27.4 % بينما كان المستهدف 28 % وانخفض معدل نمو عرض النقود خلال العام 2007 انخفاضا كبيرا مقارنة بالعام 2005 حيث بلغ 10.3 % بينما كان المستهدف 24 % وخلال عام 2008 بلغ حوالي 16.3 % بينما كان المستهدف حوالي 25 %. ويرجع الانخفاض المتواصل في معدل نمو عرض النقود بصفه أساسية إلى التدهور الكبير في موقف صافى الأصول الأجنبية والتي انخفضت من ما يعادل 580.3 مليون جنيه بنهاية عام 2005 إلى ما يعادل 2321 مليون جنيه بنهاية عام 2008 بنسبة تدهور بلغت حوالي 300 % كما أن القيمة السالبة لصافي بند آخر خلال كل الفترة ساهم في انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية.

بالنظر للجدول (7) يلاحظ أيضا ارتفاع إجمالي الودائع المصرفية من 1,0291 مليون جنيه بنهاية عام 2005 إلى 20,248 مليون جنيه بنهاية عام 2008 بنسبة زيادة قدرها 96.7 %، وبالمقابل ارتفعت نسبة العملة لدى الجمهور إلى عرض النقود ارتفاعا طفيفا خلال الفترة حيث ارتفعت من حوالي 27 % بنهاية عام 2005 إلى حوالي 29.5 % بنهاية عام 2008، كما بلغت سرعة دوران النقود حوالي 4.7, 4.1, 4.6 و 4.5 للأعوام 2005, 2006, 2007 و 2008 على التوالي.

انخفاضها المستمر خلال الفترة المذكورة، مما يعني أن الكفاءة النسبية للنظام المصرفى بالسودان قد تضاءلت بدرجة كبيرة في الفترة 1996-2004م مقارنة بالثلاث فترات السابقة.

إن السياسات النقدية الانكماشية التي انتهجها بنك السودان خلال الفترة 1996-1999م قد هدفت إلى ضبط الطلب على التمويل المصرفى في ظل سياسات ضبط الطلب الكلى التي انتهجتها وزارة المالية منذ يونيو 1996 وحتى عام 1999م والتي تمثلت في زيادة الإيرادات وخفض المصروفات. في هذا الخصوص، لجأ بنك السودان إلى التحكم في التمويل المصرفى وذلك بوضع حدود مستهدفة لتمويل القطاع الخاص من النظام المصرفى، تمويل عجز الموازنة العامة من بنك السودان وتمويل المؤسسات والهيئات العامة من بنك السودان. وقد تم الالتزام شبه التام بتلك المحدود كما سبقت الإشارة لذلك. إلا أنه ومنذ نهاية عام 1999م وبعد الاستقرار الكبير في معدلات التضخم وسعر الصرف والأسعار المحلية، رؤى ضرورة الاهتمام بدعم العرض والاستقرار النقدي من حيث حسن كفاءة استغلال الموارد المصرفية وذلك بتوجيه التمويل المصرفى لتنمية القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وزيادة حصة القطاع الخاص من التمويل المصرفى وتقليل اعتماد الحكومة من بنك السودان لأدنى حد ممكن نتيجة لدخول مبيعات البترول السوداني كرافد أساسى للإيرادات في الموازنة العامة للدولة منذ الرابع الأخير من عام 1999م.

3-8 الفترة 2005-2008:

شهدت هذه الفترة بداية التنفيذ الفعلى لاتفاقية السلام الشامل بصفة عامة وبرتوكول قسمة الثروة بصفة خاصة، والذي نص على ضرورة إعادة هيكلة البنك المركزي إدارياً وقانونياً.

جدول رقم (7): أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 2005-2008
(القيمة بـ ملايين الجنيهات)

2008		2007		2006		2005		المؤشرات النقدية
فعالي	مستهدف	فعالي	مستهدف	فعالي	مستهدف	فعالي	مستهدف	
22,933 (16.3%)	24,693 (25.2%)	19714.6 % (10.3)	23948.2 (34%)	14031.4 (44.7%)	12413.2 (28%)	14031.4 (44.7%)	12413.2 (28%)	1- عرض النقود الاسمي معدل النمو
19,052	22,890	17253.1	20926	14550.2	11234	8346.5	6875	2- صافي التمويل المحلي (NDC)
3,662	4,812	3959.5	5043	3109.9	654	459.8	500.0	أ- تمويل الحكومة المركزية
1,696	2,350	982.2	953.2	853.2	550.3	449.3	450.0	ب- تمويل مؤسسات القطاع العام
12,711	15,547	12311.4	14929.8	10587.1	10028.7	7437.4	5925	ج- تمويل القطاع الخاص
2,320-	1,439-	-2540.0	225,600-	-580.3	400,-202	-580.3	400,-202	3- صافي الأصول الأجنبية (NFA)
7,778	7,170	7457.6	725,000	7635.2	787,600	7635.2	787,600	4- إعادة التقييم
1,577 -	3,928 -	- 2456.1	- 180,000	1369.8-	59,800	1369.8-	59,800	5- صافي البنود الأخرى (OIN)
16,159	17,629	14074.9	1,606,700	10291.0	-	10291.0	-	6- إجمالي الودائع المصرفية
%19.0	-	%15.1	-	%15.6	-	%16.0	-	7- الودائع / GDP
%70.5	-	%71.4	-	%70.0	-	%73.3	-	8- الودائع / M2
%29.5	-	%28.6	-	%30.0	-	%26.7	-	9- العملة لدى الجمهور / M ₂
%40.5	-	%42.3	-	%41.1	-	%41.6	-	10- شبه النقود / M ₂
4.5	4.2	4.7	-	4.4	-	4.4	-	11- سرعة دوران النقود = (GDP/M ₂) مرة
3.10	-	2.0157	-	230.5	-	230.5	-	12- سعر الصرف الرسمي: 1 دولار = دينار
14.3%	8.0%	8.0	8.0	5.6	7.5	5.6	7.5	13- معدل التضخم (متوسط)
-	11% محلی 11% اجنبي	11% محلی 11% اجنبي	13% محلی 13% اجنبي	14% محلی 14% اجنبي	14% محلی 14% اجنبي	14% محلی 14% اجنبي	14% محلی 14% اجنبي	14- نسبة الاحتياطي النقدى القانوني
11.9%	10%	11.8	10	11.0	10	11.0	10	15- هوامش أرباح المرابحات %
-	-	-	-	6,220,150.4	-	6,220,150.4	-	16- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
%6.0	8%	10.5%	10%	%8.3	8.3%	%8.3	8.3%	17-معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان لعامي 2005 و 2008

بتخصيص نسبة 4% لأول مرة في يوليو 1997 تم رفعها إلى 6% في يناير 1999 ومن ثم تم رفعها إلى 10% في يناير 2000 وتم رفعها أيضاً إلى 15% في مايو 2000 وتم تخفيضها مرة أخرى إلى 12% في يناير 2001 وتم رفعها إلى 14% اعتباراً من سبتمبر 2001 واستمر العمل بها حتى نهاية عام 2003، وتم تخفيض النسبة إلى 12% مع بداية العام 2004 ليتم رفعها مرة أخرى إلى 14% في يونيو 2004 واستمر العمل بها حتى نهاية العام 2005. ثم تم تخفيضها إلى 13% في يناير 2006 واستمر العمل بها حتى 27 أبريل 2007 ليتم تخفيضها إلى 11% اعتباراً من يوم 27 أبريل 2007 واستمر العمل بها حتى نهاية عام 2008. هذه الأداة ساعدت بنك السودان كثيراً في تحجيم قدرة البنوك التجارية على منح التمويل ومن ثم الإدارة المثلثة للسيولة المصرفية تمشياً مع توجه الدولة الرامي إلى ضبط الطلب الكلي خلال الفترة 1996-1999م.

ومنذ عام 2000 تم إجراء العديد من التخفيضات على تلك النسبة لإتاحة موارد إضافية للبنوك لمقابلة الزيادة في التمويل المصرفي المستهدف للقطاع الخاص تمشياً مع توجه الدولة الرامي لزيادة العرض الذي تم تبنيه اعتباراً من بداية عام 2000م وحتى نهاية عام 2008م. إلا أن تطبيق هذه الأداة خلال الفترة 1996-1998م قد صاحبته بعض العوامل التي أضعفت من الأداء الأمثل لها وいくن تلخيصها في الآتي:

أ/ الفترة الحسابية للتطبيق:

إن تطبيق هذه الأداة على الرصيد الشهري للودائع يعني بقاء جزء منها متاحاً للبنك المعني لمدة قد تصل إلى الشهرين دون أن يتأثر بهذه الأداة خاصة وأن البنك ترسل ميزانياتها الشهرية بعد أسبوعين من نهاية الشهر المعني. وتظهر

هذا وقد ساهمت أدوات السياسة النقدية التي استخدمها بنك السودان خلال الفترة 1996-1999م في ضبط الطلب الكلي خلال الفترة المذكورة ودعم العرض خلال الفترة 2000-2008م، وذلك بعد إدخال العديد من التعديلات عليها لتحسين قدرتها على الأداء الأمثل لضبط السيولة المصرفية والحد من خواز البنوك للتمويل المستهدف. وقد انحصرت تلك الأدوات في الاحتياطي النقدي القانوني، نسبة السيولة الداخلية، هوامش أرباح المرابحات، ونسب المشاركات، السقوف القطاعية للتمويل، شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم)، شهادات إيجارة البنك المركزي (شهاب)، شهادات مشاركة حكومة السودان (شهامة)، التمويل المباشر من بنك السودان والإقناع الأدبي. وفيما يلي نورد التطورات التي حدثت في أداء هذه الأدوات.

(1) الاحتياطي النقدي القانوني:

فيما يتعلق بالاحتياطي النقدي القانوني على الودائع بالعملة المحلية، فقد تم رفع هذه النسبة من 25% في عام 1996 إلى 30% في 1997/1/1 وتم تخفيضه إلى 26% في 1997/7/1 ومن ثم تم رفعه إلى 28% في يناير 1999 وتم تخفيضه أيضاً إلى 20% في يناير 2000 وإلى 15% في مايو 2000 ومن ثم إلى 12% في يناير 2001 وأخيراً تم رفعه إلى 14% اعتباراً من سبتمبر 2001 واستمر العمل بها حتى نهاية عام 2003م. وأخيراً تم تخفيض النسبة إلى 12% مع بداية العام 2004 ليتم رفعها إلى 14% في 12 يونيو 2004 واستمر العمل بها حتى نهاية العام 2005 ثم تم تخفيضها في يناير 2006 إلى 13% واستمر العمل بها حتى 27 أبريل 2007 وتم تخفيضها إلى 11% اعتباراً من يوم 28 أبريل 2007 واستمر العمل بها حتى نهاية العام. أما فيما يتعلق بالاحتياطي النقدي القانوني على الودائع بالعملة الأجنبية، فقد تم إلزام جميع المصارف

(2) نسبة السيولة الداخلية:

بغرض توفير السلامة المالية والمصرفية للبنوك ومقابلة سحوبات العملاء اليومية وبموجب منشورات السياسات النقدية والتمويلية الصادرة من بنك السودان خلال الفترة 1996-2002م، فقد ألزم بنك السودان جميع البنوك التجارية بالاحتفاظ بسيولة داخلية من النقد المحلي لا تقل عن 10 % من جملة الودائع الجارية والإدخارية ورصيد مستندات المقاصلة و50 % من رصيد الشيكات المصرفية الصادرة. واعتباراً من عام 2000م أصبحت تلك النسبة كمؤشر فقط وعُدل المقام ليصبح جملة الودائع وترك للبنوك حرية تقدير السيولة الداخلية في الحدود المعنية.

وفي عام 2001م قرر بنك السودان تقييد هذه الحرية في التمويل وذلك بفرض الحد الأدنى للمصارف التي تفشل في إدارة سيولتها. أما في عام 2002م فقد قرر بنك السودان فرض جزاءات إدارية ومالية على المصارف التي تفشل في الاحتفاظ بتلك النسبة، وخلال الفترة 2003 - 2008 أصبح من الممكن للبنوك الاحتفاظ بنسبة السيولة الداخلية في شكل تركيبة نقدية وأصول سائلة مكونة من شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) و/أو شهادات إيجارة البنك المركزي (شهاب) و/أو شهادات مشاركة الحكومة و/أو الصكوك الأخرى مع بقاء احتمال تدخل بنك السودان لفرض الحد الأدنى في شكل سيولة نقدية بجانب الإجراءات الإدارية والمالية بجاه البنك التي تفشل في إدارة سيولتها. وقد ساعدت هذه الأداة كثيراً البنك في إدارة سيولتها الداخلية بكفاءة وبالتالي المحافظة على ثقة الجمهور بالنظام المالي بالإضافة إلى مساعدتها في تحجيم قدرة البنك التجارية على منح التمويل وبالتالي الإدارة المثلث للسيولة المصرفية ومن ثم إدارة السيولة الكلية.

هذه الودائع خلال تلك الفترة خارج نطاق سيطرة هذه الأداة ما يقلل من فاعلية بنك السودان في التحكم في السيولة المصرفية ومن ثم السيولة الكلية خلال الفترة المعنية.

ب) عمليات التخفيض الوهمي (Dressing Window):

أثبتت تقارير التفتيش أن بعض البنوك قد درجت على إجراء تخفيض وهمي للودائع عند نهاية كل شهر (أي عند إعداد الميزانية الشهرية المرسلة لبنك السودان) وذلك إما تفاديًّا لجزء بنك السودان مبلغ الاحتياطي النقدي القانوني الصحيح أو كشف حسابها الجاري طرف بنك السودان وبالتالي تعرضها للعقوبة. ويعمل هذا الإجراء على إضعاف فاعلية الاحتياطي النقدي القانوني كأدلة لضبط السيولة المصرفية.

ج) الالتزامات التي يُحسب على أساسها الاحتياطي النقدي القانوني:

عدم شمول هذه الأداة لبعض الموارد التي يمكن استغلالها في زيادة التمويل المالي كال موقف الصافي لبند رأس المال (رأس المال ناقصاً الأصول الثابتة) والذي بلغ حوالي 5 بليون دينار في عام 1998م.

ومنذ بداية عام 1999م أمكن تلافي ذلك القصور الذي صاحب تطبيق الاحتياطي النقدي القانوني وذلك بتوسيع قاعدة احتسابه لتشمل صافي بند رأس المال. كما تمت معالجة عمليات التخفيض الوهمي للودائع وتم احتسابه على أساس أسبوعي بدلاً عن البيانات الشهرية التي كانت ترسل لبنك السودان. هذه الإجراءات ساهمت في خسین أداء هذه الأداة في تحجيم قدرة البنك على منح التمويل وبالتالي الإدارة المثلث للسيولة المصرفية ومن ثم إدارة السيولة الكلية.

(3) هوامش أرباح المدفوعات :

استخدم بنك السودان هذه الأداة للتاثير على الطلب على التمويل المصرفي وبالتالي الحد من تنامي الطلب المحلي الكلي. وقد بلغت هوامش الأرباح الاسمية (الفعالية) حوالي 33%، 45%، 11.2%، 16.3%، 16%، 22%، 27%، 45%، 10.4%، 11.2% مقارنة بهوامش الأرباح المستهدفة من بنك السودان كحد أدنى والتي قدرت بحوالي 25%، 18%، 20%، 30%، 36%، 2002، 2001، 1999، 1997، 1996، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007 علي التوالي. وبالنظر للهوامش الاسمية والمستهدفة للفترة 1997-1996، يلاحظ أنها أقل بكثير من معدلات التضخم التي بلغت حوالي 130% في المتوسط و 47% في المتوسط خلال عامي 1996 و 1997 وبالذات في عام 1996 حيث أن البنك قد خسرت من جراء التمويل الذي منحته ل القطاع الخاص حيث بلغ الفرق بين الهوامش الاسمية للبنك ومعدلات التضخم حوالي 97% و 2% في المتوسط لعامي 1996 و 1997م.

أ/ إن البنوك درجت على تطبيق هوامش أرباح أعلى في المتوسط من الحد الأدنى المحدد من قبل بنك السودان في كثير من الأحيان وقد عزت بعض البنوك هذا الأجراء إلى التأخير في السداد من قبل العملاء.

ب/ إن مؤشر النسبة الفعلية لهوامش الأرباح بتغير بفارق زمني (Time lag) مع التغير في نسبة التضخم وهي نتيجة متوقعة ومنطقية في تبني النسبة المحددة من قبل بنك السودان في الكثير من الأحيان ثابتة طوال العام. كما أن العائد الحقيقي لهوامش الأرباح أصبح ليس موجباً فقط بل ومتناهياً منذ عام 1998 وحتى عام 2002 مما قد يؤثر مستقبلاً في خفض الطلب على التمويل المصرفي وبالتالي خفض معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

ج/ عليه ومنذ بداية عام 1998 ونظراً للانخفاض الكبير في معدلات التضخم، فقد تم تخفيض الهوامش المستهدفة والمحددة من قبل بنك السودان من 30% في عام 1998 إلى 20% في عام 1999 ومن ثم إلى 18% في عام 2000 وإلى 12% في عامي 2001 و 2002 و 10% لعامي 2003 و 2004 كحد أدنى مع التركيز على الرقابة غير المباشرة من بنك السودان لعدم جاوز البنك لهذه الهوامش بحسب كبيرة قد تؤدي لزيادة تكلفة التمويل المصرفي ومن ثم تؤدي لعدم تشجيع الإنتاج. كما أنه قد تم تخفيض هذه الهوامش كإجراء لخفض تكلفة التمويل المصرفي بفرض زيادة الطلب عليه ودعم سياسات العرض التي انتهجتها وزارة المالية خلال الفترة 2000 - 2008م.

(4) السقوف القطاعية للتمويل:
فيما يتعلق بتوجيه التمويل، وبموجب منشورات السياسات النقدية والتمويلية لبنك السودان

ولكن منذ عام 1998 انخفضت معدلات التضخم بصورة كبيرة حيث بلغ الفرق بين هوامش الأرباح الاسمية للبنوك والتضخم حوالي 13%، 28%، 3.3%， 3.2%， 2.7%， 8.6%， 8%， 9%， 14% في المتوسط للأعوام 1998، 1999، 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007 علي التوالي. حيث أصبحت البنوك حقق أرباحاً عالية على حساب العملاء مما قد يكون له الأثر السالب في زيادة تكلفة التمويل المصرفي ومن ثم الإنتاج وأخيراً زيادة المستوى العام للأسعار. ورغم النجاح المحدود لهذه الأداة في الحد من النمو غير المفيد للتمويل المصرفي، إلا أنه تلاحظ الآتي:

مليون جنيه (14% من الحجم الكلي للتمويل المصرفي) بنهاية أكتوبر 2001. من هنا يتضح أن هنالك موارد كبيرة للبنوك مجمدة في القطاع الزراعي لفترة قد تربو عن العام أو العامين ما أثر سلباً على مقدرة البنوك على منح التمويل للقطاعات الاقتصادية ذات الأداء الجيد والمدود الاستثماري الجيد. كما أن البنوك يمكن أن تستخدم تلك الموارد في عمليات استثمارية قصيرة الأجل قد تزيد على ثلاثة أو أربعة مرات خلال العام تمشياً مع توجه الدولة الرامي لزيادة العرض.

ونظراً لإلزام البنوك بتوفيق أوضاعها خلال الفترة يوليو 1994 - يوليو 1997م، وتطبيق السياسة المصرفية الشاملة خلال الفترة 1999-2002م، وإجبار بنك السودان للبنوك التجارية بتخصيص نسبة تراوحت بين 30 % - 40 % من سقوفها التمويلية لتمويل القطاع الزراعي خلال الفترة 1996-1998. وما صاحبها من الارتفاع المستمر والملحوظ في حجم الديون المتعثرة بقائه القطاع الزراعي. فقد تم في يناير 1999م إلغاء السقوف التمويلية القطاعية وترك للبنوك الخيار في تشكيل محافظها الاستثمارية (Portfolio of Investment) بالطريقة التي تراها مناسبة ووفقاً لجهد القطاعات الاقتصادية المختلفة في تحسين كفاءتها من حيث القدرة على جذب التمويل وإرجاعه في الوقت المحدد. إلا أنه قد تم تخصيص نسبة 5% من النسبة الكلية المخصصة للقطاعات ذات الأولوية لتمويل الأسر المنتجة وصفار المنتجين والحرفيين خلال عام 1999م. تم رفعها إلى 7% في عام 2000 ومن ثم إلى 10% للفترة 2002 - 2007 وأخيراً إلى 12% خلال العام 2008م.

المثير بالذكر أن سياسات التمويل الأصغر قد تم تفعيلها من جانب البنك المركزي خلال الفترة

للأعوام 1996-2000. فقد تم تخصيص نسبة 90% من التمويل المصرفي للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية خلال عام 1996 وتم تخصيص نسبة 10% للقطاعات غير ذات الأولوية. إلا أنه قد تم رفع نسبة تمويل القطاعات ذات الأولوية إلى 95% خلال الفترة 1997-1999م في حين تم خفض النسبة المخصصة للقطاعات غير ذات الأولوية إلى 5%. وخلال عام 2000 تم تخفيض النسبة المخصصة للقطاعات ذات الأولوية مرة أخرى إلى 90% بينما تم رفع النسبة المخصصة للقطاعات غير ذات الأولوية إلى 10%.

في هذا الخصوص. فقد تم تخصيص نسبة 40% من النسبة المخصصة للقطاعات ذات الأولوية لتمويل القطاع الزراعي على أن تخصص النسبة المتبقية لتمويل القطاعات ذات الأولوية الأخرى وذلك خلال عام 1996. وفي عام 1997 تم تخصيص نسبة 30% لتمويل القطاع الزراعي. 25% لتمويل القطاع الصناعي على أن تخصص النسبة المتبقية لتمويل القطاعات ذات الأولوية المتبقية. وفي عام 1998 تم تخصيص نسبة 30% لتمويل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. 30% للقطاع الصناعي. 25% للصادر على أن تخصص نسبة 10% المتبقية لتمويل القطاعات ذات الأولوية الأخرى. وعلى البنك الذي يفشل في بلوغ النسبة المخصصة لتمويل الزراعي حفظ المتبقي منها في أرصاده وعدم توجيهها للقطاع آخر.

هذه النسبة المحددة من قبل بنك السودان جعلت العديد من البنوك تتحقق في استرداد جزءاً كبيراً من مدالياتها بقائه القطاع الزراعي وارتفاع وبالتالي حجم الديون المتعثرة لدى القطاع الزراعي إلى حوالي 6.9 مليون دينار بنهاية يونيو 1999م كما سبقت الإشارة لذلك. كما ارتفع الحجم الكلي للديون المتعثرة لدى المصارف إلى حوالي 146.15

جدول رقم (8)
رصيد شهادات شمم للفترة 1998-2004م
(مليون جنيه)

الزيادة %	الرصيد ¹	العام
-	48.51	1998
(13.4)	42.02	1999
37.8	57.91	2000
(7.8)	53.40	2001
5.6	56.38	2002
(64.3)	20.12	2003

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي.

يتضح من الجدول (8) أن رصيد شهادات شمم في عام 1999م قد انخفض مما كان عليه في عام 1998م ما يعني أن بنك السودان قد قام بضخ سيولة إضافية في عام 1999. أما في عام 2000م فقد ارتفع رصيد شهادات شهامة بحوزة بنك السودان ما يعني أن بنك السودان قد سحب جزءاً من السيولة المصرفية. وفي عام 2001 انخفض الرصيد في حين ارتفع في عام 2002. وفي عام 2003 تم إرجاع جزء كبير من تلك السيولة للمصارف. إن ارتفاع الرصيد يعني سحب المصرفية ويعنى كذلك فاعلية استخدام هذه الأداء خلال تلك الفترة وفقاً لمتطلبات وأهداف السياسة النقدية والتمويلية خلال العام المعنى. الجدير بالذكر أن هذه الشهادات قد تم سحبها من التداول بنهاية عام 2004 تمهدأً لشخصية مساهمة بنك السودان في البنوك المكونة للقيمة الاسمية لتلك الشهادات، واستعراض البنك المركزي بشهادات أخرى قائمة على صيغة الإيجار شهاب بعائد شهري 1% وكذلك هي محصورة التداول فيما بين البنك المركزي والبنوك.

الأخيرة وذلك بخلق أذرع مصرفية لتمويل الأصغر بالمصارف وتطوير وحدات التمويل الأصغر القائمة وتزويدها بقوى عاملة مدربة ومؤهلة في مجال التمويل الأصغر.

(5) شهادات مشاركة البنك المركزي (CMCs):

تعتبر شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) أداة مالية قائمة على أساس شرعية تمكّن مشتريها من مشاركة بنك السودان في أرباح الشركة المصدرة لهذه الشهادات. كما تمكّنه من الاستفادة من فارق السعر في حالة بيعه الشهادات بأعلى من قيمة شرائها. تم إصدار هذه الشهادات في يونيو 1998م بعرض مساعدة بنك السودان في تنظيم وإدارة السيولة المصرفية بما يخدم أهداف السياسة النقدية وبالتالي السياسة الاقتصادية الكلية. وتحصّن هذه الشهادات في الوقت الحالي للبنوك فقط، إلا أن الهدف هو أن يتم تداول هذه الشهادات بالكامل في القطاع غير الحكومي (المصرفي وغير المصرفي).

وتأتي أهمية هذه الشهادات في كونها تعكس قوّاً كبيراً في سياسات بنك السودان من الاعتماد على الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة في تنظيم وإدارة السيولة المصرفية. وبالفعل قد ساهمت هذه الأداة في جذب جزء مقدر من السيولة الفائضة بالبنوك. كما أن هذه الشهادات يمكن تسليمها من قبل البنوك في أي وقت تشاء، ومتانة برونة عالية إلا أنها ذات ذات ضعيف وتطوير الفكر وتفعيلاها يمكن أن تكون هنالك أدوات هامة وفاعلة لإدارة وتنظيم السيولة المصرفية مستقبلاً.

الجدول رقم (8) يوضح تطور رصيد شهادات شمم خلال الفترة 1998-2004م.

جدول رقم (9)

رصيد شهادات شهاب للفترة 2005-2007 (مليون جنية)

العام	الرصيد ²	الزيادة %
ديسمبر 2005	151.5	-
يونيو 2006	113.5	(25.1)
ديسمبر 2006	126.0	11.0
يونيو 2007	130.0	3.2
ديسمبر 2007	135.0	3.8

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي.

يتضح من الجدول رقم (9) أن رصيد شهادات شهاب بنهاية يونيو 2006 قد انخفض مقارنة برصيد ديسمبر 2005 بما نسبته 25.1% ما يعني أن بنك السودان قد قام بسحب جزء من السيولة المصرفية. وفي نهاية عام 2006 ارتفع رصيد شهاب طرف البنك المركزي ما يعني انه قد قام بضخ سيولة إضافية. وخلال عام 2007 ارتفع رصيد شهاب بحوالي 9 مليون جنيه ما يعني ضخ المزيد من السيولة عن طريق هذه الأداة.

حصر تداول شهاب فيما بين البنوك فقط ومحدودية قيمتها الكلية تقلل من فعاليتها كأداة ينطاط بها إدارة السيولة غير أنها تعتبر اجتهاد يحتاج إلى تطوير حتى تواكب التطورات النقدية المتسارعة.

(6) شهادات مشاركة حكومة السودان : (GMCs)

تم إصدار هذه الشهادات في يونيو 1999م كأداة مالية إسلامية مناسبة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة - دون اللجوء إلى الاستدانة من بنك السودان- حيث تؤهل حاملها إلى مشاركة الحكومة لمحصص في مجموعة من الشركات

يتضح من الجدول (10)، أن القيمة الاسمية لشهادات شهامة المصدرة قد ارتفعت بنسبة 421 % في عام 2000 وبنسبة 470 % في عام 2001 وبنسبة 47 % في عام 2002، وبنسبة 26.6 % في عام 2003 وبنسبة 58.2 % في عام 2004، أما خلال عام 2005 فقد ارتفعت فقط بنسبة 4.3 % بينما ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2006 بما نسبته حوالي 171 % ثم بحوالي 19 % خلال عام 2007 وبحوالي 30 % خلال عام 2008.

هذا الارتفاع المتواصل في القيمة السمية لشهادات شهامة المصدرة يدل على أن هذه الأداة قد ساهمت في جذب جزء مقدر من موارد القطاع الخاص والبنوك والشركات العامة والخاصة وأهلها للمساهمة بنسبة مقدرة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة. إلا أن برامج الخصخصة التي جرى تنفيذها في عدد من المؤسسات العامة التي تصدر وفقاً لها شهادات مشاركة الحكومة سيؤثر على دورها كثيراً في المستقبل. كما أن بيعها لبنك السودان سيفاقم من مديونية الحكومة لدى بنك السودان ولا يحقق الغرض الأساسي الذي أصدرت من أجله هذه الشهادات وهي مساهمة القطاع الخاص في تمويل عجز الموازنة العامة المؤقت للدولة وجذب موارد مقدرة من العملة خارج النظام المصرفي وتوجيهها لتمويل المشاريع الإنتاجية للحكومة. وقد ذكر السيد/ عبد الرحيم حمدي وزير المالية السابق في المؤتمر الصحفي الذي عقده بمبني وزارة المالية في 24/11/2001 أن شهادات شهامة تمثل صمام الأمان للموازنة العامة للدولة وأن إيراداتها قد بلغت حوالي 430 مليون جنيه في نهاية عام 2001م، هذا التوجه يشير لاتجاه الحكومة مستقبلاً في الاعتماد على شهادات شهامة كمصدر لإيرادي أساسي وهذا ينافي الغرض الذي أصدرت من أجله تلك الشهادات وهو أنها تمثل أحد مصادر تمويل عجز الموازنة العامة المؤقت وليس

وزارة المالية فقط على الشهادات التي يحين أجل استحقاقها سنوياً.

ويتم تحديد القيمة الاسمية للشهادات وفق المعادلة التالية:

$$M = \frac{N}{C}$$

حيث أن :

M : القيمة الاسمية للشهادة.

N : صافي حقوق الملكية المملوكة للحكومة في المؤسسات الختارة لأغراض إصدار شهادات شهامة.

C : عدد الشهادات المصدرة.

هذا وقد قامت شركة السودان للخدمات المالية بطرح أول إصدار لشهادات شهامة في 8/5/1999م. الجدول (8-3) يوضح تطور حجم الشهادات المصدرة خلال الفترة 1999-2004م.

جدول رقم (10)

تطور حجم شهادات شهامة المصدرة خلال

الفترة 1999-2008م

(مليون جنيه)

الزيادة بالقيمة الاسمية	متوسط العائد		القيمة الاسمية	عدد الشهادات المصدرة	العام
	النسبة ³	القيمة			
-	33.4%	4.9	14.7	2,945	1999
421.3%	30.3%	23.3	76.8	15,353	2000
470.5%	30.1%	131.8	437.9	87,583	2001
47.1%	30.2%	194.5	644.0	128,804	2002
26.6%	23.0%	187.5	815.2	163,049	2003
58.2%	24.6%	317.3	1,289.9	2,579,830	2004
4.3%	21.1%	283.8	1,345.0	2,690,009	2005
170.9%	15.9%	579.4	3,644.1	7,288,217	2006
18.6%	16.8%	726.3	4,323.1	8,446,000	2007
% 30.5	15.8%	870.8	5511.3	11023000	2008

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية.

ثم ارتفعت إلى حوالي 640 مليون جنيه خلال عام 2002 ومن ثم إلى حوالي 815 مليون جنيه عام 2003. واستمرت القيمة الاسمية في الارتفاع بوتيرة أعلى خلال الفترة 2004-2007 إذ ارتفعت من 1.3 مليار جنيه في عامي 2004 و2005 إلى 3.6 مليار جنيه بنهاية عام 2006 ثم إلى 4.3 مليار جنيه بنهاية عام 2007. وحوالي 5.5 مليار جنيه بنهاية عام 2008.

وما يدلل على أن شهادات شهامة قد استخدمت بالفعل كمصدر إيرادي وليس كآلية ضمن الآليات الأخرى لتمويل عجز الموازنة العامة حيث فاقت المبالغ المتحصلة من بيع شهادات شهامة مبالغ العجز الكلي للموازنة للأعوام 2001، 2002، 2003، 2004، 2006 و2007م، حيث بلغ حجم عجز الموازنة 250 مليون جنيه، 456 مليون جنيه، 326 مليون جنيه، 799 مليون جنيه، 3178 مليون جنيه و 2509 مليون جنيه خلال نفس الفترة على التوالي.

(7) التمويل المباشر من بنك السودان:

شرع بنك السودان في استخدام هذه الأداة منذ عام 1999م وذلك بمنح التمويل للمصارف عبر نافذتي تمويل العجز السيولي والتمويل الاستثماري، إذ يتعلّق الأول بتغطية العجز السيولي للبنوك التي تقوم بكتشاف حساباتها الجارية طرف بنك السودان في حين يختص الثاني بتقديم التمويل لبعض المصارف منفردة أو مجتمعة والتي تواجه نقصاً في مواردها لتمويل بعض الأنشطة الاقتصادية الحيوية كالزراعة وال الصادر وذلك بعد تقديم البنك المعنى أو مجموعة البنوك المعنية ما يفيد بأهلية هذه المصارف على القيام بمثل تلك الأنشطة. جدير بالذكر أن التمويل الاستثماري من بنك السودان قد يشكل عاملأً مهمأً فيتجاوز عرض النقود للنسبة المستهدفة إذا لم يتم التحسب له عند تقسيم صافي النقد المضاف عند بداية العام المالي المعنى ضمن النسبة المخصصة للتمويل المحلي.

مصدراً إيرادياً. حيث أن الإيرادات لا ترد في حين أن المبالغ المتحصلة من بيع شهادات شهامة ترد إلى أصحابها أصلاً وربما قد يشكل عبئاً دائماً للإيرادات المستقبلية للحكومة في حالة مطالبة أصحاب هذه الشهادات بتسييلها. كما أنه وفي حالة عدم تمكن الحكومة في أي وقت من الأوقات من الوفاء بالتزاماتها الكلية (الأصل زائداً الربح) تجاه المستثمرين في شهادات شهامة فإن احتمال إجبار بنك السودان على سداد تلك الالتزامات يظل قائماً طالما أن بنك السودان هو الضامن لشهادات شهامة المصدرة. كما ذكر السيد/ الوزير في ذلك المؤتمر أن الحكومة تنوى إصدار شهادات شهامة بما قيمتها 800 مليون جنيه لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة للعام 2002م وبالأشخاص تمويل المشاريع الزراعية وإذا فشل الموسم الزراعي لأي سبب آخر فإن تلك المبالغ قد تضاف لرصيد مدخرات الحكومة تجاه بنك السودان في حالة شراء بنك السودان لتلك الشهادات وعدم تمكنه من بيعها للقطاع غير الحكومي. كما أن الاتجاه نحو بيع شهادات مشاركة الحكومة لبنك السودان قد يفاقم من حجم المديونية الحكومية القائمة تجاه بنك السودان ما قد يؤثر سلباً على أداء البنك فيما يتعلق بإدارة السيولة بالاقتصاد وبالتالي على مجمل أداء الاقتصاد الكلي. وهذا يؤكد ما سبق وإن افترضته الدراسة من أن التدخلات المالية والإدارية من قبل وزارة المالية في شئون البنك قد حدّت من دوره في إحداث مناخ صحي ومستقر لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثرت وبالتالي سلباً على أدائه ومن ثم على أداء الاقتصاد الكلي.

وبالنظر لذات الجدول يلاحظ أن القيمة الاسمية لشهادات شهامة قد ارتفعت من حوالي 15 مليون جنيه إلى حوالي 77 مليون جنيه بنهاية عام 2000. وبنهاية عام 2001 بلغت حوالي 438 مليون جنيه

ارتفاعاً كبيراً عندما ارتفع من حوالي 139 مليون جنيه بـنهاية عام 2005 إلى حوالي 791 مليون جنيه بـنهاية عام 2006 أي بنسبة زيادة بلغت 469% وخلال عام 2007 ارتفع بـحوالي 143 مليون جنيه أي بنسبة زيادة 18% وانخفض بـنهاية عام 2008 بـحوالي 209 مليون جنيه مقارنة بـنهاية عام 2007م.

(8) الإقناع الأدبي (Moral Suasion)

استخدم بنك السودان هذه الآلية لإدارة السياسة النقدية والتمويلية وذلك من خلال عقد العديد من الاجتماعات الدورية مع عدد من الجهات ذات الصلة كاتحاد المصارف السوداني، مجالس إدارات البنوك، اتحادات الغرف التجارية والصناعية ومدراء عموم البنوك وذلك بهدف مناقشة السياسات والإجراءات التي ينوي البنك المركزي تطبيقها والدور المرتقب لهذه الجهات في إنفاذ تلك السياسات والإجراءات والمعوقات المحتملة من جراء تطبيق تلك السياسات والإجراءات والسبل الكفيلة بتقليل الآثار السالبة والمحتملة التي قد تنتج من جراء تطبيق هذه السياسات والإجراءات.

بالإضافة لأدوات السياسة النقدية التي استخدمها بنك السودان خلال الفترة 1996-2007م، فقد اتخذ البنك العديد من السياسات والإجراءات بغرض التحكم في عرض النقود والتي يمكن إجمالها في الآتي:

- 1/ حظر إضافة الشيكات لحساب المستفيد قبل تحصيلها منعاً لخلق تمويل مفتوح.
- 2/ السماح للمصارف التجارية بإنشاء محافظ لتمويل القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، مع ضرورة إخطار بنك السودان بذلك قبل بداية التنفيذ.
- 3/ السماح بحفظ الودائع والاقتراض فيما بين البنوك ضماناً للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- 4/ السماح بحفظ ودائع المؤسسات العامة لدى

يوضح الجدول (11) حجم التمويل المقدم من بنك السودان للمصارف عبر نافذتي العجز السيولي¹ والتمويل الاستثماري خلال الفترة 1999-2008.

جدول رقم (11) حجم التمويل عبر نافذتي العجز السيولي والتمويل الاستثماري (مليون جنيه)

العام	تمويل العجز السيولي ⁴	التمويل الاستثماري
1999	-	66.60
2000	-	60.70
2001	-	105.90
2002	-	150.71
2003	-	246.57
2004	-	193.56
2005		139.32
2006		791.32
2007		934.08
2008		714.8

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي. إصدارات مختلفة.

بالنسبة لحجم التمويل الاستثماري فقد انخفض رصيده بـنهاية عام 2000 مقارنة بالعام 1999 بما نسبته 8.9%. وارتفع رصيد التمويل المقدم عبر نافذة التمويل الاستثماري خلال الفترة 2001-2003 ارتفاعاً كبيراً بـحوالي 141 مليون جنيه بنسبة زيادة بلغت حوالي 133%. وانخفض بعد ذلك خلال عامي 2004 و2005 انخفاضاً كبيراً مقارنة بـنهاية عام 2003 غذ بلغت نسبة الانخفاض بـنهاية عام 2005 مقارنة بـنهاية عام 2003 حوالي 44%. خلال عامي 2006 و2007 ارتفع رصيد التمويل الاستثماري

1) نافذة العجز السيولي تم إغلاقها في إطار ترتيبات تنفيذ برتكول اقتسام السلطة والثروة الوارد في اتفاقية السلام. وتمت الاستعاضة عنها بآليات أخرى تضمن المساواة بين النظمين الإسلامي والتقليدي.



- للمصارف.
7. توجيه جميع المصارف بتكوين مخصص لقابلة الديون المتعثرة والمشكوك في خصيتها.
 8. الالتزام بتطبيق معايير لجنة بازل والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المعايير المحاسبة الإسلامية.

خلال الفترة 1996-2008م لم يتم إجراء أي تعديل على المادة (57) من قانون بنك السودان لسنة 1959م ما أضفى نوعاً من الاستقرار في العلاقة المالية والمصرفية بين بنك السودان والحكومة وبالتالي انعكس إيجاباً على التزام الحكومة المركزية بالحدود المقررة لها للاستلاف من بنك السودان خلال الفترة 1997-2001م، باستثناء عام 1996م الذي جاوز فيه التمويل الحكومي الفعلي التمويل المستهدف للحكومة بحوالي 22 بليون دينار وعام 2002 الذي جاوز فيه التمويل الحكومي الفعلي التمويل المستهدف للحكومة بحوالي 4 بليون دينار، مما انعكس سلباً على ارتفاع معدل نمو عرض النقود الاسمي وبالتالي ارتفاع معدل التضخم وتدهور سعر الصرف خلال عام 1996م. كما أن التحسينات التي أدخلت على العديد من أدوات السياسة النقدية ساعدت على تحسين أدائها المتعلقة بإدارة عرض النقود الفعلي وجعله قريباً في العديد من الأحيان من عرض النقود المستهدف أو حتى دونه خلال الفترة 1997-2008م.

كملاً لتطور أداء السياسات النقدية خلال الفترة 1960-2008م، تورد الدراسة الجدول رقم (12) أدناه الذي يبين أهداف مؤشرات الاقتصاد الكلي والأهداف النهائية والوسطية للسياسات النقدية ونوعية البيانات التي تبني عليها السياسات النقدية وكذلك وضعية بنك السودان كبنك مركزي وعلاقته بالحكومة والتكون الإداري للبنك الذي يقوم بوضع وتنفيذ وتقييم أداء السياسات النقدية.

المصارف التجارية في حالة ضخ مزيد من السيولة وحفظها ببنك السودان في حالة سحب مزيد من السيولة.

- 5/ استخدام عمليات النقد الأجنبي بيعاً وشراءً للتأثير على حجم السيولة المصرفية.
- 6/ السماح للمصارف التجارية بالاستلاف من بنك السودان عند الضرورة وذلك بعد أن اتخذ بنك السودان قراراً بعدم كشف الحسابات الجارية للبنوك مع بنك السودان ومراقبة ذلك عن طريق غرفة المقاصلة.
- 7/ حظر تمويل الحكومة المركزية تمويلاً مباشراً بواسطة البنوك التجارية.
- 8/ حظر تمويل صرافات النقد الأجنبي.
- 9/ محاولة إخضاع نشاط المؤسسات المالية غير المصرفية لإشراف بنك السودان.

أما فيما يتعلق ببرنامج إعادة هيكلة المصارف بغرض توفيق أوضاعها، فقد تبنى بنك السودان سياسة مصرافية شاملة خلال الفترة 1999-2002م تضمنت عدداً من الإجراءات نوجزها في الآتي:

1. خلق كيانات مصرافية كبيرة تكون قادرة على مواجهة متطلبات العولمة والمنافسة المتوقعة وذلك عبر الدمج وزيادة رؤوس الأموال.
2. تصفيية البنوك التي عجزت عن القيام بدورها المطلوب.
3. مراجعة الديون المتعثرة لدى البنوك والعمل على تخفيضها وتصفيتها لتحسين الموقف المالية للبنوك المعنية.
4. تحديد ومتابعة التمويل المنوح لأعضاء مجالس إدارات البنوك والشركات التابعة لها.
5. الموافقة على رسملة الأرباح وزيادة رأس المال المدفوع عن طريق المزيد من أسهم المصارف في سوق المطردام للأوراق المالية.
6. تقويم نظم الضبط الداخلي والمراجعة الداخلية.

جدول رقم(12)
ملخص الإطار العام للسياسات النقدية
خلال الفترة (- 1960- 2008م)

الفترة	ما قبل العام 1997	2001-1997	2008-2002
الأهداف النهائية للسياسات الاقتصادية الكلية	- تمويل الميزانية. - توزيع الموارد (التمويل).	- استقرار الأسعار.	- استقرار الأسعار. - النمو الاقتصادي.
الهدف النهائي للسياسات النقدية	- لا يوجد هدف.	- سعر الصرف.	- عرض النقود.
الهدف الوسيط للسياسات النقدية	- خطة التمويل المصرفية. - الاحتياطيات المصرفية.	- احتياطيات البنوك.	- أدوات غير مباشرة. - نوافذ التمويل. - عمليات السوق المفتوحة. - سعر الخصم / الفائدة
أدوات السياسة النقدية	- الأدوات المباشرة المرنة. - نوافذ التمويل. - أدوات غير مباشرة.	- أدوات مباشرة مرنة.	- أدوات غير مباشرة. - شمول بيانات التقرير الأسبوعي. - تنبؤ بالمتغيرات النقدية في المدى القصير جداً.
نوعية البيانات التي تبني عليها ويتبع بها تنفيذ السياسات النقدية	- أساسية (تنتج شهرياً). - مع وجود فارق زمني ملحوظ يمتد لأكثر من شهر.	- بيانات شاملة ذات جودة أحسن. - بيانات التقرير الأسبوعي البسيط.	- تقليل الفارق الزمني لإعداد البيانات.
وضعية بنك السودان	- تبعية تامة لوزارة المالية.	- تبعية تامة لوزارة المالية. - استقلال في العمليات النقدية.	- مستقل بحكم القانون الجديد.
تكوين بنك السودان الإداري	- إدارات تعمل بمفردها بعضها في تبني عمليات التمويل وتنفيذ خطط النقد الأجنبي.	- تحسين التنسيق بين الإدارات المختلفة ببنك السودان.	- إنشاء لجنة السياسات النقدية. - إنشاء وحدة العمليات النقدية. - الإدارات تعمل حسب توجيهات لجنة السياسات النقدية وإدارة العمليات النقدية. - تأسيس وإعادة هيكلة بنك السودان المركزي لتأسيس والإشراف على النظام المالي التقليدي.

هومايش:

4) يظهر رصيد تمويل العجز السيولى صفر وذلك لأن هذا التمويل كان مشروطاً بأجل أسبوع قابل للتجديد لأسبوع آخر واحد فقط، وغالباً ما تفي البنوك بالتزامها بتصفية المبلغ خلال الفترة المحددة.

1) رصيد شئم طرف البنوك التجارية والمعكوس في جانب الخصوم من ميزانية البنك المركزي.

2) رصيد شهاب طرف البنك المركزي.

3) نسبة العائد عبارة عن متوسط عائد الإصدارات السنوية المختلفة خلال الفترة.

جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2007

سنة الأساس (100 = 1990)

الفترة	الدخل العللي	الدخل المتوسطة	الدخل الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3	34,909.4	35,041.4
	(7,0)	(8.5)	(9.9)
2006			
ديسمبر	39,629.8	40,392.1	39,968.1
	16.3	15.7	15.1
2007			
ديسمبر	42,854.7	43,948.4	43,258.6
	(8.1)	(8.8)	(8.2)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للعامين 2008 - 2009

سنة الأساس (100 = 2007)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
2008			
مارس	106.6	106.6	106.8
	(7.8)	(7.8)	(8.1)
يونيو	115.8	119.4	112.4
	(17.1)	(21.0)	(13.4)
سبتمبر	120.9	126.0	115.9
	(19.2)	(23.3)	(15.2)
ديسمبر	116.9	120.5	113.8
	(14.9)	(18.8)	(11.5)
2009			
يناير	118.0	118.0	117.4
	(11.2)	(11.8)	(10.8)
فبراير	118.4	119.2	118.0
	(11.1)	(11.5)	(10.8)
مارس	118.2	118.9	117.9
	(10.9)	(11.5)	(10.4)
أبريل	119.0	120.2	118.2
	(8.5)	(8.1)	(9.1)
مايو	120.5	122.6	118.8
	(8.9)	(8.8)	(9.0)
يونيو	127.2	130.0	124.7
	(9.9)	(8.8)	(11.0)
يوليو	131.2	134.3	128.3
	(9.8)	(8.1)	(11.8)
أغسطس	135.3	139.0	131.9
	(10.4)	(7.6)	(13.8)
سبتمبر	136.6	140.9	132.5
	(12.9)	(11.5)	(14.6)
أكتوبر	133.9	136.9	131.2
	(12.9)	(11.4)	(14.5)
نوفمبر	134.9	138.3	131.8
	(14.5)	(13.9)	(15.0)
ديسمبر	132.7	135.9	129.7
	(13.4)	(12.8)	(14.0)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء
(معدلات التضخم بين الأقواس)

جدول رقم (2)

أسعار صرف الدولار بين بنك السودان المركزي (باليمني السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3010	2.3125
2006		
ديسمبر	2.0083	2.0183
2007		
ديسمبر	2.0290	2.0390
2008		
مارس	2.0200	2.0300
يونيو	2.0530	2.0630
سبتمبر	2.1262	2.1369
ديسمبر	2.1897	2.2004
2009		
يناير	2.2163	2.2271
فبراير	2.2423	2.2532
مارس	2.2021	2.2128
ابريل	2.3503	2.3618
مايو	2.3502	2.3597
يونيو	2.3670	2.3785
يوليو	2.3857	2.3973
اغسطس	2.4462	2.4581
سبتمبر	2.3519	2.3633
اكتوبر	2.1932	2.2039
نوفمبر	2.2423	2.2531
ديسمبر	2.2359	2.2468

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (3)

أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك (بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.2995	2.3180
2006		
ديسمبر	2.0060	2.0250
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0600
2008		
مارس	2.0118	2.0555
يونيو	2.0300	2.0757
سبتمبر	2.0700	2.1737
ديسمبر	2.1500	2.2450
2009		
يناير	2.1500	2.2546
فبراير	2.1500	2.3030
مارس	2.2600	2.3412
أبريل	2.3200	2.4003
مايو	2.3400	2.4250
يونيو	2.3467	2.5025
يوليو	2.3600	2.5780
أغسطس	2.4500	2.5950
سبتمبر	2.3043	2.5700
أكتوبر	2.2704	2.5690
نوفمبر	2.2635	2.4500
ديسمبر	2.1917	2.4500

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (4)

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة (باليمني السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
	2.3050	2.3140
ديسمبر		
2006		
	2.0100	2.0200
ديسمبر		
2007		
	2.0300	2.0400
ديسمبر		
2008		
	2.0200	2.0470
مارس		
	2.0400	2.0723
يونيو		
	2.1200	2.1600
سبتمبر		
	2.1600	2.2200
ديسمبر		
2009		
	2.2000	2.2580
يناير		
	2.2200	2.3050
فبراير		
	2.2500	2.3300
مارس		
	2.3000	2.3750
أبريل		
	2.3500	2.4058
مايو		
	2.3500	2.4840
يونيو		
	2.4000	2.5205
يوليو		
	2.5210	2.5120
أغسطس		
	2.3100	2.5000
سبتمبر		
	2.2700	2.4100
أكتوبر		
	2.2501	2.3925
نوفمبر		
	2.2452	2.3726
ديسمبر		

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (5)

مؤشرات نقدية

مليون جنيه

2009				2008				2007				2006	2005	
	26,337.3	25,004.1	23,716.1	22,933.2	22,492.5	21,039.3	20,286.9	19,714.6	18,279.1	17,868.6	17,683.8	17,871.8	14,031.4	عرض النقود
	7,234.5	6,569.2	6,534.3	6,774.6	6,317.6	5,443.1	5,364.9	5,639.8	4,574.9	4,442.1	4,570.5	5,355.3	3,740.4	العملة لدى الجمهور
	7,514.7	7,612.0	7,144.4	6,862.9	6,300.2	6,418.7	6,089.5	5,734.9	5,886.6	5,858.4	5,298.6	5,168.8	4,447.6	الودائع تحت الطلب
	11,588.1	10,822.9	10,037.4	9,295.7	9,874.7	9,177.5	8,832.4	8,340.0	7,817.6	7,568.2	7,814.6	7,347.7	5,843.4	شبه النقود
	34,824.1	32,996.7	30,985.5	30,649.9	29,984.0	28,402.0	26,180.4	26,197.4	25,266.2	23,320.2	23,851.2	23,144.3	16,979.7	إجمالي أصول (خصوم) البنوك
	16,829.0	16,113.3	15,457.7	14,961.1	14,011.6	13,397.2	13,777.5	12,998.5	12,013.7	11,991.3	11,479.4	11,139.6	7,689.1	إجمالي التمويل المصري
	20,126.7	19,349.6	18,026.4	16,760.9	16,178.3	16,050.9	15,279.0	14,533.6	13,824.5	13,534.1	13,116.2	12,784.8	10,621.3	إجمالي الودائع المصرفية
	27.5	26.3	30.1	29.9	28.0	30.5	30.0	29.1	32.2	32.8	30.0	28.9	31.7	الودائع تحت الطلب / عرض النقود %
	28.5	30.4	27.6	29.5	28.1	25.9	26.4	28.6	25.0	24.9	25.8	30.0	26.7	العملة لدى الجمهور / عرض النقود %
	44.0	43.3	42.3	40.5	43.9	43.6	43.5	42.3	42.8	42.4	44.2	41.1	41.6	شبه النقود / عرض النقود %
	83.6	83.3	85.8	89.3	86.6	83.5	90.2	89.4	86.9	88.6	87.5	87.1	72.4	إجمالي التمويل المصري / الودائع %

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصري في حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية

مليون جنيه

السنة	القطاع	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	آخرى	المجموع
2005								
		394.1	637.1	421.1	2,012.5	1,739.2	1,796.1	7,000.2
2006								
		995.0	938.5	356.2	2,328.3	2,023.3	4,498.3	11,139.6
2007								
		1,052.0	1,392.5	282.4	2,743.7	2,005.8	4,743.3	12,998.5
		941.1	1,086.6	288.6	2,902.5	1,985.8	4,786.6	11,991.3
		1,222.9	1,010.4	329.5	2,134.9	2,084.4	4,886.5	11,479.4
		1,010.4	1,033.8					
2008								
		1,189.5	1,378.9	384.3	3,097.9	2,505.4	5,221.4	13,777.5
		1,117.1	1,445.7	352.4	2,581.7	2,319.8	5,580.5	13,397.2
		1,428.0	1,673.4	305.4	2,575.2	2,267.0	5,762.6	14,011.6
		1,367.5	1,683.2	278.0	2,908.4	2,429.9	6,294.0	14,961.1
2009								
		1,574.6	1,697.8	299.3	2,895.9	2,764.5	6,038.3	15,270.4
		1,607.4	1,657.1	296.0	3,095.3	2,729.6	5,991.9	15,377.2
		1,678.3	1,710.2	312.2	2,973.7	2,722.4	6,060.9	15,457.7
		1,587.8	1,773.5	337.5	2,914.6	2,742.0	6,274.0	15,629.3
		1,554.0	1,843.4	323.1	2,708.5	2,843.1	6,662.8	15,935.0
		1,501.3	1,762.8	314.6	2,812.6	2,836.9	6,885.2	16,113.3
		1,531.1	1,663.0	329.8	2,922.3	2,878.9	7,067.6	16,392.7
		1,424.5	1,738.6	333.8	3,116.8	2,735.6	7,149.3	16,498.6
		1,444.2	1,718.3	357.1	3,240.1	2,803.9	7,265.4	16,829.0
		1,558.5	1,716.3	374.0	3,116.3	2,927.2	7,556.8	17,249.1
		1,555.0	1,772.4	363.7	3,147.3	2,956.9	7,620.3	17,415.6
		1,574.6						

تمويل الحكومة المركزية غير مضمون

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (7)

تدفق التمويل المصري حسب الصيغة التمويلية

مليون جنيه

2009				2008				2007	2006	2005	العام
ديسمبر	أكتوبر	يوليو	أبريل	ديسمبر	أكتوبر	يوليو	أبريل	يناير	يناير	يناير	الصيغة
2,406.0	2,051.7	1,865.7	1,856.8	1,778.8	1,797.9	2,003.2	1,319.8	1,456.9	5,559.1	3,010.3	المرابحة
53.2	63.6	53.8	42.1	41.1	46.7	52.6	49.0	65.0	53.4	43.3	%
486.1	327.5	288.1	501.8	693.2	281.9	462.2	332.0	314.4	2,122.3	2,143.0	المشاركة
10.8	10.2	8.3	11.4	16.0	7.3	12.1	12.3	14.0	20.4	30.8	%
286.6	203.4	154.6	309.7	332.5	248.5	167.1	128.3	102.9	546.6	292.3	المضاربة
6.3	6.3	4.5	7.0	7.7	6.5	4.4	4.8	4.6	5.2	4.2	%
54.4	36.9	84.2	174.0	92.1	139.1	37.1	22.4	5.2	133.0	145.2	السلم
1.2	1.1	2.4	3.9	2.1	3.6	1.0	0.8	0.2	1.3	2.1	%
1,288.2	604.6	1,077.2	1,568.0	1,436.2	1,380.9	1,140.0	888.2	360.4	2,054.3	1,362.9	أخرى
28.5	18.8	31.0	35.6	33.1	35.9	29.9	33.0	16.1	19.7	19.6	%
4,521.3	3,224.1	3,469.9	4,410.3	4,332.8	3,848.2	3,809.5	2,690.8	2,239.9	10,415.3	6,953.7	المجموع
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	%

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (8)

تدفق التمويل المصري حسب القطاعات الاقتصادية

مليون جنيه

2009				2008				2007	2006	2005	العام
ديسمبر	أكتوبر - يوليو - سبتمبر	يونيو	أبريل - مارس	ديسمبر	أكتوبر - يوليو - سبتمبر	يونيو	أبريل - مارس	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	القطاع
548.3	217.5	426.3	496.1	409.0	594.2	268.3	214.2	140.0	786.1	571.1	الزراعة
12.1	6.7	12.3	11.2	9.4	15.4	7.0	8.0	6.3	7.5	8.2	%
565.8	416.1	323.1	234.0	524.5	502.3	584.4	292.8	201.0	848.5	830.5	الصناعة
12.5	12.9	9.3	5.3	12.1	13.1	15.3	10.9	9.0	8.1	11.9	%
114.4	105.7	43.2	106.6	192.4	75.2	136.6	76.9	69.0	351.3	339.5	الصادر
2.5	3.3	1.2	2.4	4.4	2.0	3.6	2.9	3.1	3.4	4.9	%
551.4	355.0	445.3	969.2	766.3	477.5	640.2	486.5	456.4	1,821.1	1,493.6	التجارة المحلية
12.2	11.0	12.8	22.0	17.7	12.4	16.8	18.1	20.4	17.5	21.5	%
2,741.4	2,129.8	2,232.0	2,604.5	2,440.6	2,199.0	2,179.9	1,620.3	1,373.4	6,608.3	3,719.0	أخرى
60.6	66.1	64.3	59.1	56.3	57.1	57.2	60.2	61.3	63.4	53.5	%
4,521.3	3,224.1	3,469.9	4,410.3	4,332.8	3,848.2	3,809.5	2,690.8	2,239.9	10,415.3	6,953.7	المجموع
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	%

المصدر: بنك السودان المركزي

لقاء مع ..

الدكتور/ صابر محمد حسن: محافظ بنك السودان المركزي

حوار: مصطفى إبراهيم عبد النبي - إدارة السياسات

قيام بنك السودان ومباشرة أعماله في يوم 22 فبراير 1960، كما شهدت قيام العديد من البنوك الوطنية لتعمل جنباً إلى جنب مع فروع البنوك الأجنبية.

(ج) فترة التأمين والمصادرة 1970-1975: وفي هذه الفترة شهدت البلاد ثورة اشتراكية التوجه، لذلك تم تأميم كل فروع البنوك الأجنبية

العاملة بالبلاد آنذاك وألت ملكيتها للدولة.

(د) فترة سياسة الباب المفتوح وما قبل إسلام الجهاز المركزي 1976-1983: في هذه الفترة تبنت الدولة برنامجاً لانفتاح الاقتصادي

ودعت العالم للاستثمار في السودان في إطار "السودان سلة غذاء العالم". وخلال هذه الفترة عادت بعض فروع البنوك الأجنبية مرة أخرى للسودان بعد التأميم والمصادرة، كما تم افتتاح عدد من البنوك الوطنية، وبعض البنوك الإسلامية والتي صارت تعمل جنباً إلى جنب مع البنوك التقليدية.

(هـ) فترة بداية إسلام الجهاز المركزي 1984-

مرّ بنك السودان المركزي بحقبة ومراحل تاريخية مختلفة. نرجو أن تحدثنا عن أهم التطورات التي صاحبت تلك الحقب، لاسيما في العقودين الأخيرتين؟

كما هو معلوم أن بنك السودان المركزي قد مرّ بالعديد من المراحل والحقب التاريخية التي أثرت في مسيرة البنك، وقد تأثر تقسيم هذه الحقب والمراحل إلى حد كبير بتوجهات الدولة والنظام الاقتصادي في كل حقبة، لذلك يمكن تقسيم مسيرة تطور بنك السودان المركزي إلى الفترات التالية:

(أ) فترة ما قبل إنشاء بنك السودان المركزي 1903-1959: وقد شهدت هذه الفترة هيمنة فروع البنوك الأجنبية على مجمل النشاط الاقتصادي بالبلاد، وفي هذه الفترة توزعت مهام البنك المركزي بين ثلاثة جهات هي: لجنة العملة، وزارة المالية، والبنك الأهلي المصري.

(ب) فترة إنشاء بنك السودان المركزي وما قبل التأميم 1960-1969: وقد شهدت هذه الفترة



شهادات إجارة البنك المركزي "شهاب". وصكوك الاستثمار الحكومية "صرح". وأيضاً شهدت هذه الفترة تبني العديد من برامج إصلاح الجهاز المصرفي (مشروع توفيق الأوضاع، إعادة هيكلة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، برامج الضبط المؤسسي والحكمة، مقررات بازل ا.وا، برنامج التقييم المالي، مقررات ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية... الخ)، وأيضاً حدث تطور في مجال القوانين والتشريعات، وذلك بتعديل بعض القوانين القائمة (قانون بنك السودان، قانون تنظيم العمل المصرفي... الخ) واستحداث قوانين أخرى (قانون بيع الأموال المرهونة، قانون مكافحة غسل الأموال، قانون الجرائم الإلكترونية والعلوم... الخ).

1989": في هذه الفترة صدر قراراً جمهورياً بالتحول الفوري من التعامل بالفائدة إلى التعامل بصيغ التمويل الإسلامية، وتبعاً لذلك خولت كل البنوك العاملة بالبلاد إلى التعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وفي السنوات الأخيرة من هذه الفترة صدر منشوراً يسمح للبنوك بالتعامل وفقاً لنظام العائد التعويضي، إلا أن بعض مفكري وعلماء الشريعة قد اعتبر العائد التعويضي عبارة عن ريا ثمت إعادة تسميته، لذلك طالبوا بإلغائه، وقد تم إلغائه فعلياً.

(و) فترة تعميق إسلام الجهاز المالي "1990-2005": وقد شهدت هذه الفترة تأصيل وتعقيم إسلام الجهاز المالي، وذلك بإنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية علي الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، وإلزام البنوك بإنشاء هيئات رقابة شرعية خاصة بها، وتم عقد العديد من ندوات ومؤتمرات التأصيل. كما شهدت هذه الفترة قيام العديد من المؤسسات المالية المساعدة للجهاز المصرفي مثل:- سوق الخرطوم للأوراق المالية، صندوق ضمان الودائع المصرفية، نيابة متخصصة للمصارف، شركة السودان للخدمات المالية، وشركة الخدمات المصرفية الإلكترونية، والوكالة الوطنية لتمويل وتأمين الصادرات.... الخ. وفي هذه الفترة حدث تطور كبير في مجال توقيت ومحنتي سياسات البنك المركزي وأداته، وأدواته النقدية حيث تم استحداث شهادات مشاركة البنك المركزي "شمام"، شهادات مشاركة الحكومة "شهامة".

في هذا الشأن. لتحقيق ذلك فقد ساهم البنك المركزي بالتنسيق مع اتحاد المصارف السوداني في إنشاء شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية، وذلك لتأسيس البنية التحتية الإلكترونية، وبالفعل حدث خول نوعي كبير في مجال التقنية المصرفية، حيث تم إدخال العديد من الخدمات والبرامج التقنية مثل: المقاصة الإلكترونية، المحول القومي للقيود، الشبكة المصرفية الموحدة، نظام الرواجع الإلكترونية، نظام سويفت، استخدام وسائل الدفع الإلكتروني والعمل بالصراف الآلي "ATM"، ويجرى العمل لإطلاق نظام التسويات الإجمالية الآنية قريباً (RTGS).

وفي الرؤى المستقبلية نهدف إلى تطوير وترقية نظم الدفع والتسويات خاصةً بعد استكمال نظام التسويات الإجمالية الآنية واستكمال التقنية فيما يتعلق بالحماية والتأمين ورفع القدرات. كما نهدف إلى تطوير وتوطين الأنظمة المصرفية الإلكترونية، وذلك بالتنسيق والتعاون مع كل من اتحاد المصارف السوداني وشركة الخدمات المصرفية الإلكترونية (EBS) والاستعانة ببيوتات الخبرة في هذا المجال.

في إطار تنفيذ إستراتيجية الدولة في تخفيف حدة الفقر، لقد أسهم البنك المركزي أساماً فاعلاً وملموساً في هذا الجانب، نرجو أن تخدمنا بما قام به البنك المركزي من برامج في مجال التمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي، ورؤيه سيادتكم لتطوير ذلك؟

(ز) فترة النظام المصرفي المزدوج (2006 - إلى الآن): في مطلع يناير من عام 2005 تم التوقيع على اتفاقية السلام الشامل. وبموجب البند (14) من بروتوكول قسمة الثروة تقرر إنشاء نظامين مصرفيين مختلفين (نظام إسلامي في الشمال ونظام تقليدي بالجنوب) في ظل سياسة نقدية واحدة. وقد تم التأسيس لعمل النظامين على الرغم من التحديات التي واجهت البنك المركزي والجهاز المالي في إنفاذ هذه المقررات، وقد شهدت هذه الفترة العديد من التطورات أهمها: إعادة هيكلة بنك السودان المركزي، إنشاء بنك جنوب السودان، استبدال العملة، إصدار وتعديل بعض القوانين، الاستمرار في إدخال الأنظمة والبرامج التقنية... الخ.

في إطار التطورات التي حدثت والتي أدت إلى إحداث نقلة نوعية في سرعة إنجاز وتجويد الخدمات المصرفية "محور التقنية المصرفية". نرجو أن تخدمنا عن واقع التقنية المصرفية في السودان وعن الرؤى المستقبلية لها؟

في إطار سعيه المستمر لتطوير الجهاز المالي، بدأ بنك السودان المركزي ومنذ العام 2000 في تبني التقنية المصرفية كوسيلة لترقية الخدمات المصرفية، وأقر برنامجاً شاملـاً للنهوض بالجهاز المالي تقنياً عـرف هذا البرنامج بـ "آفاق التقنية". وذلك لقيادة خول المصارف السودانية للتقنية المصرفية بالسرعة المطلوبة لمواكبة التطور العالمي

الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي من خلال الآتي:

- * استباط أنماط غير تقليدية للتمويل الأصغر مثل الزكاة ومنظمات المجتمع المدني وأموال الكسب الخبيث.
- * تشجيع ودعم قيام صناديق تكافلية صغيرة للضمان تقوم على ضمان المجموعات (Group Collateral).
- * تشجيع ثقافة الإنفاق عن طريق الودائع الوقفية والصدقات وتبرعات المحسنين من خلال البنوك.
- * تطوير التوعية المصرفية وتعريف الفئات المستهدفة بالتمويل بفوائد ومجالات التمويل الأصغر.

بدأ بنك السودان المركزي مشروع توفيق الأوضاع في منتصف التسعينيات ثم تبني برنامجاً لإعادة تنظيم وهيكلة الجهاز المالي السوداني منذ العام 1999م. ماذا تحقق من تلك البرامج؟

هدف مشروع توفيق الأوضاع لتقوية المراكز المالية والإدارية للمصارف السودانية لتواءكب التطورات على الساحة العالمية ولتماشي مع متطلبات ومقررات لجنة بازل، فيما صدرت السياسة المصرفية الشاملة في العام 1999م وقد اشتملت على عدة محاور ترمي في مجملها إلى تحسين أداء الجهاز المالي السوداني، حيث كان أهم تلك المحاور برنامج إعادة هيكلة وتنظيم الجهاز المالي، وقد بدأ التطبيق

بدأ اهتمام البنك المركزي بالتمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، حيث حددت السياسة النقدية والتمويلية سقفاً محدداً من إجمالي تمويل المصارف لتمويل الأسر المنتجة وصغار المنتجين والحرفيين، هذا على الرغم من إلغاء السقوف القطاعية للقطاعات الأخرى، وفي مطلع الألفية الجديدة تبني البنك المركزي إستراتيجية جديدة لتنمية وتطوير التمويل الأصغر تمثلت أهدافها في الآتي:

- خلق بيئة مشجعة لتنمية التمويل الأصغر.
- تعزيز دور المصارف والمؤسسات التي تعمل في مجال التمويل الأصغر.
- إنشاء بنية تحتية مساندة لتنمية التمويل الأصغر.

كما قام البنك المركزي بإنشاء وحدة لتمويل الأصغر لتقديم الدعم المادي والفنى للمصارف العاملة في هذا المجال، ولتقوم كذلك برسم موجهات وسياسات التمويل الأصغر وكما ساهم البنك المركزي في إنشاء بنك الأسرة - والذي أنشأ خصيصاً ليعمل في هذا المجال - وقد أصبح التمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي محوراً أساسياً في السياسات التي يصدرها بنك السودان المركزي سنوياً للمصارف، وقد حددت السياسات الأخيرة نسبة 12 % من المحفظة التمويلية لأي بنك وفي أي وقت - كحد أدنى - لتخصص لقطاعي التمويل الأصغر والتمويل الصغير، فيما نهدف في رؤيتنا الإستراتيجية إلى تطوير وتنمية التمويل

شهدت المصارف المركزية في شتى بقاع العالم تطوراً ملحوظاً في سياساتها وأساليبها الرقابية. ما الجديد في الأساليب الرقابية والمصرفية التي تبناها البنك المركزي في الفترة الأخيرة؟

في مجال الرقابة المصرفية تبني البنك المركزي
تطبيق مقررات بازل الثانية الخاصة بقياس كفاية
رأس المال فضلاً عن تبنيه تطبيق المعايير الرقابية
الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
حيث قام البنك في سبيل الوفاء بتطبيق
المعايير المذكورة بعدد من الإجراءات الداخلية
من تهيئة للبيئة التقنية وتدريب للعاملين.
كما أهتم بالحوانب المتعلقة بالمصارف من
خلال تبني التدريب للعاملين بالمصارف، وإنشاء
إدارات الخاطر وإصدار التوجيهات والإرشادات ذات
العلاقة بالخاطر. وتعاظم اهتمام بنك السودان
المركزي بالتقنية المصرفية منذ عام 2000 كما
أسلفنا الذكر.

الانفتاح الاقتصادي وزيادة الوعي المصرفية أدّيا إلى ازدياد ملحوظ في عدد عملاء المصارف والخدمات المصرفية المقدمة وقد أنعكس ذلك في ارتفاع المخاطر التي تواجهها المصارف. ماذا أعد بنك السودان المركزي لمساعدة المصارف للحد من هذه المخاطر؟

يمكن إيجاز الجهود المبذولة من بنك السودان
المركزي في الآتي:

- تبني بنك السودان المركزي مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ بدايات العام 1994م حيث

الفعلي لهذا البرنامج في العام 2000م عندما تم توجيه كافة المصارف بالعمل على رفع رؤوس أموالها، حيث استمرت متابعة بنك السودان لهذه المصارف لرفع رؤوس أموالها على مراحل حتى تمكنت معظم المصارف من رفع رؤوس أموالها إلى أكثر من ستين مليون جنيه (المبلغ المحدد أن تبلغه المصارف بنهاية العام 2009م). وفي سبيل تحقيق برنامج إعادة هيكلة المصارف فقد تم الآتي:

* إصدار سياسات محفزة للمصارف لرفع رؤوس أموالها خلال الفترات المحددة، كما صدرت بعض المعايير لتشجيع الاندماج المصرفي.

* تم تقسيم المصارف إلى مجموعات لتسهيل التعامل وتنشيط سوق مابين المصارف وتفعيل دورها ككيانات مصرافية واحدة تحقق أهداف مشتركة

* النظر في زيادة رؤوس أموال المصارف مرة ثانية، وذلك مواكبة للتطور الذي يحدث في الصناعة المصرفية وخططاً للمخاطر التي صاحبت الانفتاح الاقتصادي، حيث تخصص رؤوس الأموال حسب نوع المصرف (تجاري - متخصص - استثماري - تمويل اصغر....الخ).

خلاصة القول أن السمة المشتركة والهدف الذي سعي لتحقيقه البناء المركزي سواء في مشروع توفيق الأوضاع أو برنامج إعادة الهيكلة هو خلق مؤسسات مالية كبيرة تقوى على المنافسة في ظل المستجدات الإقليمية والدولية. وقد حققنا بخاحاً معقولاً في هذا المجال.

شهد العقد الأخير من القرن الماضي ومطلع الألفية الثالثة انفتاحاً كبيراً في علاقات السودان الخارجية لاسيما في الجوانب الاقتصادية والمصرفية، ما هي رؤية سيادتكم لتمتين العلاقات وتوثيق عرى الصلات مع مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية؟

من المعلوم بأن الفترة منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي وحتى النصف الأول من تسعينياته قد شهدت توترةً في علاقات السودان الخارجية مع الكثير من مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية وقد خلقت حالة من شبه العزلة الاقتصادية لل الاقتصاد السوداني، وأدت إلى انحسار العون الأجنبي للبلاد، وخلقت ضغطاً كبيراً في موارد البلاد الداخلية الشحيرة، ولكن ومنذ منتصف عقد التسعينيات قاد البنك المركزي وزارة المالية محاولات جادة لاستعادة العلاقات مع مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية، وقد أسفرت تلك المحاولات والمحاولات عن انفراج نسبي في تطور العلاقات نتج عنه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لداخل البلاد وتدفق بعض أشكال العون الأجنبي وخاصة في مجال العون الفني، وقد ساهم في ذلك مناخ الاستقرار الاقتصادي الذي خلق بفضل التنسيق بين السياسات النقدية والسياسات المالية، ونسعى في رؤيتنا المستقبلية لتمتين هذه العلاقات أكثر حتى نضمن استفادة السودان من كافة المبادرات التي تتبعها هذه المؤسسات وخاصة المبادرات المتعلقة بمعالجة مشكلة الدين الخارجية.

تم إصدار عدد من الموجهات الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية.

- شرع بنك السودان المركزي في تبني تطبيق مقررات لجنة بازل الثانية.

- تم إدخال مخاطر التشغيل ومخاطر السوق كجزء من مقام النسبة عند احتساب كفاية رأس المال.

- تم إنشاء وحدات لإدارة المخاطر بالمصارف.

- تم رفع نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 12%.

- تم تدريب العاملين بالمصارف على المخاطر المصرفية ب مختلف أشكالها.

- تم تطوير طرق وأساليب منح التمويل المغرفي ومتابعته وإصدار الضوابط الخاصة بذلك.

- تم إنشاء مجلس إدارات المخاطر وهو مجلس مشترك يتكون من المصارف العاملة وبنك السودان المركزي ويلعب البنك المركزي فيه الدور التنسيقي، إضافة لقيامه بتذليل العقبات التي تعترض المجلس.

- تبنى بنك السودان المركزي مشروع بيانات العملاء والترميز منذ منتصف العام 2008م ويهدف المشروع للحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات الخاصة بالعميل وتطوير نظام الاستعلام الآئتماني سعياً وراء الحصول على التقارير الآئتمانية المفصلة والتي تسهل من اتخاذ القرار المناسب الخاص بمنح التمويل المغرفي.

- المشروع في تأسيس وكالة المعلومات الآئتمانية وإعداد مسودة قانون الوكالة الذي هو الآن في مرحلة الإجازة.

(أ) إعداد الدراسات والخيارات المتاحة واللازمة لإنفاذ مقررات البند (14) من بروتوكول قسمة الثروة.

(ب) إعادة هيكلة بنك السودان المركزي إدارياً ووظيفياً، وإنشاء بنك جنوب السودان ليشرف على النظام المالي التقليدي بالجنوب.

(ج) تأهيل وتدريب الكوادر في كل من الشمال والجنوب ورفع قدرات العاملين لمواكبة الواقع الجديد.

(د) استبدال العملة وتكميل إجراءات طرح العملة الجديدة في التداول.

(هـ) إدخال بعض التعديلات في بعض القوانين واللوائح المنظمة للعمل المالي، وذلك لمواكبة النظام المالي الجديد واستصدار قوانين ضوابط أخرى جديدة.

(و) العمل على توسيع مظلة العمل المالي التقني في كل من الشمال والجنوب، وذلك للاستفادة من الإمكانيات التقنية في إدارة النظام المالي المزدوج.

(ز) تطوير آليات الرقابة غير المباشرة في كل من النظام المالي التقليدي والإسلامي. وقد أثمرت تلك الجهود في تجاوز العديد من التحديات سالف الذكر، ولكن تبقت هناك بعض التحديات التي برزت في التنفيذ، ومن أهم هذه التحديات الآتي:

* ضعف الوساطة المالية باقتصاد الجنوب، وذلك لهيمنة فروع البنوك الأجنبية على النشاط الاقتصادي وتركيزها أكثر على الخدمات المالية الأخرى.

في إطار تنفيذ مقررات اتفاقية السلام الشامل، يلاحظ أن البند (14) من بروتوكول قسمة الثروة قد ألقى بتحديات كبيرة على البنك المركزي ووحدات الجهاز المركزي، نرجو أن تحدثنا عن الجهد الذي بذلها بنك السودان المركزي في هذا الجانب، وما هي الحالات التي مازالت تشكل تحدياً حقيقياً للبنك المركزي؟ وما هي رؤيتكم لتجاوزها؟

نص البند (14) من بروتوكول قسمة الثروة في إحدى فقراته على ضرورة إنشاء نظامين مصرفيين مختلفين (إسلامي في الشمال، وتقليدي في الجنوب)، وذلك في ظل سياسة نقدية واحدة. وقد فرض هذا الواقع العديد من التحديات على البنك المركزي، تمثلت في الآتي:

1/ كيفية إدارة سياسة نقدية واحدة في ظل وجود نظامين مصرفيين مختلفين.

2/ كيفية مساواة التوقيت والأثر لتكافة التمويل في كل من النظامين.

3/ كيفية إنفاذ إجراءات نقدية ومصرفية لا تؤدي للهجرة الضارة للموارد بين الشمال والجنوب.

4/ كيفية ممارسة الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي في ظل وجود نظامين مصرفيين مختلفين.

5/ كيفية ممارسة البنك المركزي لدوره كمقرض أخير وبشروط عادلة في كل من النظامين.

ولكن بذل بنك السودان المركزي جهوداً مضنية لتجاوز هذه التحديات، ومن هذه الجهود الآتي:

2011) في إطار الخطة الإستراتيجية ربع القرنية للدولة، وبالنظر إلى ملامح الخطة الخمسية يمكن القول بأن بنك السودان المركزي قد نجح في إنفاذ معظم جوانب الخطة، وقد اقترب من تحقيق شعار الخطة (نحو بنك مركزي حديث ومتميز في كافة مجالاته)، وذلك بفضل تعاون موظفيه والقائمين على أمر إدارته، حتى أصبح البنك في مصاف البنوك الإقليمية والدولية من حيث الأنظمة التقنية، وأصبح البنك المركزي الرائد في مجال النظام المالي الإسلامي، كما حدث تطويراً كبيراً للبنك في أنظمته المؤسسية والتشريعية والرقابية والتنظيمية، ونطمح في تحقيق المزيد من النجاحات في هذه المجالات، وسوف نسعى في الخطة الإستراتيجية القادمة نحو التركيز على برامج بناء ورفع القدرات (Capacity Building)، للتفرد في امتلاك المعرفة (Technical Know-how) والتي أصبحت سر خال أي منشأة أو مؤسسة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

كلمة أخيرة:

أهنئ كل منسوبي بنك السودان المركزي من الأجيال السابقة والحاضرة بمناسبة اليوبيل الذهبي لهذه المؤسسة العملاقة، وأتمنى أن تتواصل الجهود والنجاحات للمحافظة على إرثها الثر، للحفاظ على تفردها لتتمكن من تطوير ورفع قدرات ومهارات العاملين بها. وأن تمثل هذه المناسبة دافعاً لهم لبذل المزيد من الجهد في مقبل الأيام.

- * عدم وجود بنيات أساسية كافية للعمل المصرفى بالجنوب من طرق، تقنية، وسائل اتصال، ووسائل مواصلات....الخ.

- * ضعف القطاع الخاص بالجنوب، مع ضعف درجة النقدنة باقتصاد الجنوب.

ونعتقد أن نشر الوعي المصرفى، والاهتمام بالتنمية فى الجنوب، وتفعيل دور القطاع الخاص بالجنوب، ودعم حكومة الجنوب لإنشاء البنك التنموية المتخصصة والاستثمارية بالجنوب هو المخرج لتجاوز هذه التحديات.

تبنت الدولة برامج إستراتيجية في مختلف قطاعاتها في إطار إستراتيجية ربع القرنية، ومن المعلوم أن بنك السودان المركزي تبني الخطة الخمسية (2007-2011) والتي تتبنى شعار (نحو بنك مركزي حديث ومتميز في كافة مجالاته)، ما هو تقييمكم للأداء البنك في إطار هذه الخطة؟ وما هي الملامح الأساسية للخطة الإستراتيجية القادمة؟

يعتبر التخطيط الإستراتيجي المدخل الأساسي لنجاح أي سياسات أو إجراءات، وقد أتبع البنك المركزي منهج التخطيط الإستراتيجي مبكراً ومنذ إصدار السياسة المصرفية الشاملة والتي كانت عبارة عن خطة إستراتيجية قصيرة المدى غطت الفترة (1999-2002) ثم الخطة الإستراتيجية في إطار برنامج إعادة هيكلة الجهاز المصرفى والمؤسسات المالية (1999-2001)، ثم جاءت الخطة الخمسية للبنك (2007-2011).

مقابلة مع ..

السيد/ عبد الله حسن أحمد: محافظ بنك السودان المركزي السابق

حوار: مجدي البخيت إبراهيم - إدارة السياسات

بدأت العلاقة مع صندوق النقد الدولي في التوتر ومن أسباب التوتر:

- 1) تراكم مديونية الصندوق على السودان ووصولها إلى حد كبير جداً.
- 2) توقف السودان عن دفع مستحقات الصندوق عليه.

وتم التوصل مع الأخ/ عبد الرحيم حمدي على جدولة المديونية على دفعيات صغيرة شهيرية في حدود 300 ألف دولار في الشهر، ولكن الحالة الاقتصادية في ذلك الوقت وندرة النقد الأجنبي لم تمكن وزارة المالية من الإيفاء بذلك المبلغ، فانقطعت الدفعيات في أواخر العام 1993، واستمرت في بدايات 1994، ثم بعد ذلك بحضورى للمالية في بداية 1994 تلقينا إنذاراً من صندوق النقد الدولي، بأنه في حالة عدم الوصول إلى معالجة للديون مع الصندوق قبل اجتماع الجمعية العمومية الذي يعقد في سبتمبر من كل عام، فإن إدارة الصندوق سوف تفرض على السودان الانسحاب من الصندوق. تم التداول حول هذا الموضوع ما بين وزارة المالية ورئيسة الجمهورية حول الآثار المترتبة من طرد السودان من الصندوق

توليت العديد من المناصب في الدولة ولعل أهم محطاتها محافظ بنك السودان، فهلا حدثنا عن فترة توليكم لهذه المؤسسة ولا سيما ونحن الآن نحتفل باليوبيل الذهبي للبنك؟

نعم كانت محطة مهمة في عملي خاصة سابق خبرتي بوزارة المالية، حيث كان العمل متزامناً بين البنك المركزي ووزارة المالية. كانت أهم المحطات متابعة خدش آليات العمل بالبنك والتحضير لفتح مكاتب البنك في جنوب السودان بعد أن كانت مغلقة لسوء الأحوال الأمنية. كما بدأ في هذه المناقشات حول مقتراحات الصندوق لتنفيذ إصدارات البنك المركزي وإصدار شهادة مستفيدين من خارج الصندوق مع دول آسيوية لها مشاكل مشابهة في كبح التضخم وجذب السيولة للبنوك.

توليت منصب وزير المالية والاقتصاد الوطني وشهدت فترتكم تطبيع العلاقة مع صندوق النقد الدولي فهلا حدثنا في هذا الصدد؟

خلال الفترة حتى 1993 قبل تولي شخصي لوزارة وفي آخريات فترة الأخ عبد الرحيم حمدي بالوزارة.



المجموعات تعاطف مجموعة دول أمريكا اللاتينية. وكذلك وبعض الدول الأوروبية. وتمت الاستعانة بمستر برونك وزير التعاون الدولي البلجيكي، حيث تم الاتصال به للاتصال بمديره، والذي يمثلهم في الصندوق للوقوف مع السودان. وفعلاً تم الأمر. ومن أسوأ الجهات التي وقفت ضد السودان المندوب الأمريكي، المندوب الكندي، المندوب الاسترالي وإلى حد ما المندوب البريطاني.

عند دخولنا الاجتماع حاولوا فرض بعض البرامج علينا حيث أننا في يوليو. واجتماع الصندوق في

وفرض الانسحاب، عليه ورأينا أنه من الأفضل المحاولة قدر الإمكان بتجنب الوصول إلى هذا المد من العلاقة مع الصندوق. وفعلاً قمت بعمل برقية للصندوق حول استعدادنا للتفاوض مع الصندوق حول تفادي الوصول إلى مرحلة فرض الانسحاب على السودان. وحضر مسؤول كبير بدرجة عالية من الصندوق طلب ضرورة وضع برنامج إصلاح اقتصادي. والأهم من ذلك دفعيات الصندوق. وتم الاتفاق على دفع مبلغ للصندوق يحول مباشرة في حضور المندوب ثم بعد ذلك الذهاب إلى واشنطن قبل شهر أو شهرين من بدء الاجتماع السنوي للصندوق. وذلك للوصول لاتفاق وفعلاً تم الاتفاق على دفعية عاجلة ثم دفعية أخرى تتم قبل اجتماع الصندوق، دفعيتين ثم برمجة لباقي العام 1994. ثم رجع المندوب وأخبر إدارة الصندوق بالاتفاق.

في يوليو 1994 ذهبنا إلى واشنطن وانعقد الاجتماع بخصوص مسألة السودان وحاولنا فيه الاتصال بعدد من الدول الصديقة، واجتمعنا بكل المجموعات (الإفريقية، العربية، الآسيوية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية) وبعض الدول الأوروبية تعاطفت معنا، وتم عقد حوالي 16 اجتماع حيث أشرنا إلى أن رأس الرمح في هذه المسألة، هو المندوب الأمريكي، وكان سيدة كبيرة تدعى (مس لسكرا) وعلى الرغم من عدم توقعها أن تستجيب لنا، ولكن سبق أنني قبل سفرني التقيت بالسفير الأمريكي في السودان. وعقدت معه اجتماع في قاعة الصداقة، وطلبت منه مقابلة المندوب الأمريكي في الصندوق، لأن المندوب الأمريكي له صوتين من جملة 17 صوت إلى جانب تأثيره الكبير على الآخرين. وفعلاً قمت بمقابلة المندوب وكانت هذه المسألة يطغى عليها الجانب السياسي. كانت هناك مجموعات متغيرة معنا المجموعة الآسيوية والعربية والإفريقية ولكن من أكثر

والمهم تم تفادي الصعوبات وخرج قرار أن الاجتماع لا يرى ضرورة لفرض الانسحاب الإجباري على السودان وكانت هذه (Bridging Points) مع الصندوق. حيث أنها تمكنا من تفادي هذا القرار، والذي ظل بعد ذلك سيفاً مسلطاً على السودان ولكن على الأقل تمكنا من تنفيذ برنامج صعباً بصورة جيدة.

ثم بدأ الصندوق بعد ذلك في برنامج يتمثل في إصلاحات اقتصادية ودعويات (برنامج دفعيات ربع سنوية) وبدأت العلاقة تتحسن بعض الشيء.

ومن الأشياء التي كانت إيجابية أن مدير الصندوق فرنسي الجنسية وكانت العلاقة مع فرنسا جيدة. ولذلك كانت في أحيان كثيرة يتقبل الدفعيات عندما نخبره أن هذا مدى استطاعتنا. فكان متعاطفاً معنا وكان في كثير من الأحيان معقولاً جداً.

طبعاً كان الجانب السياسي مهمًا، لأنه في أثناء المجلسات الخصصة للجتماع مع السودان وأثناء النقاش، عندما نشير إلى عدم إمكانيتنا على دفع مبالغ كبيرة يذكرون إلى السودان يصرف مليون دولار يومياً على الحرب في الجنوب، فنصح له معلوماته، وبالتالي يدور نقاش سياسي، وبالتالي فإن مسألة الحرب مع الجنوب كان تأثير ونرى أن البرامج الموضوعة للسودان تعتبر من أصعب البرامج. فهناك دول أفريقية وضعها مثل السودان، ولكن الصندوق لم يكن يتضاعب معها مثلك.

أهمية الاتفاق مع الصندوق تمثل في أن عدم الاتفاق معه يؤدي إلى توقف التعامل مع الصناديق الأخرى، وحتى الصناديق العربية في ذلك كان التعامل معها متوقفاً فالصندوق العربي والصندوق الكويتي وصندوق أبوظبي كل هذه

سبتمبر، وكانت أهم ملامح ذلك البرنامج أن تقوم أولاً بتحريك الدولار الجمركي حيث معدل نمو وفعلاً تمت موافقة المندوب وكانت هذه المسألة يطغى عليها الجانب السياسي.

كان كل النقاش يدور حول أننا ندخل البضائع بدولار يقل النصف تقريباً عن قيمة الدولار في السوق ولا بد أن نحرك الدولار الجمركي حتى يتتساوى مع سعر الدولار في السوق.

ثانياً: أسعار البترول حيث أنهما يرون أننا نبيع البترول مدعوماً بالرغم من أننا دولة فقيرة فلا بد من تحريك أسعار البترول.

ثالثاً: تم فرض برنامج دفعيات خلال العام يجب القبول به.

رابعاً: موضوع التضخم.

تمت بالاتصال بالأخ رئيس الجمهورية وأوضحت له أن هناك خاملاً علينا، وأن البرنامج بالرغم من أنه بعض الشيء قاسيًا، ولكن يجب أن نقبل به. فقبلنا البرنامج وحضرنا للسودان على أساس أن هناك بعثة من الصندوق سوف تحضر للسودان بعد شهر. وفعلاً في شهر أغسطس حضرت البعثة لمعاينة المحددات التي تم وضعها وبحمد الله تمكنا من تنفيذ كل هذه الأشياء التي وضعوها وكتب تقريراً جيد جداً.

ذهبنا في شهر سبتمبر للجتماع وكان التقرير عن السودان إيجابياً وأشار إلى تنفيذ كل المحددات الموضوعة في البرنامج. وقالت المندوبة الأمريكية إن السودان أجاب صحيحاً لأن الامتحان كان سهلاً.

فبرامج الصندوق دائمًا ليست تعجيزية، بل في أغلب الأحيان قابلة للتطبيق في البلد المعنى فمثلاً الدفعيات أحياناً تكون كبيرة ولكنها يمكن أن تعدل فأذكر مثلاً عندما جاء عبدالوهاب وزيرًا للمالية، دافع عن مقدرة السودان على الدفع بسبب ظروف الجفاف وغيرها، فتم تخفيض الدفعيات (الأقساط).

أظن فعلاً أن هناك بعض الدول في الاجتماعات تناقش جيداً في صالح السودان، فأذكر مثلاً مثل مجموعة دول أمريكا اللاتينية يدافع كثيراً عن السودان، بالرغم من أنه ليس لدينا علاقات متينة مع هذه الدول. وكذلك بعض الدول الأوروبية كما ذكرت.

في رأيك ما هو مستقبل العلاقة بين السودان وصندوق النقد الدولي وهل ترى أهمية وفائدة لهذه البرامج؟

- نعم كما ذكرت فالملوس مع الصندوق مسألة ضرورية، والفاوضة معه مهمة، ولذلك لابد على الأقل أن تتعايشه معه ببرامج لأنه كما ذكرت العلاقة معه ما حدث من طرح مؤشر للعلاقة مع الجهات المالية الأخرى.

من الناحية الثانية فالصندوق يعطي نصائح جيدة وكذلك مسألة التدريب مثل ما حدث في شهادات شهامة.

ختاماً السيد/ عبد الله كيف نقرأ المستقبل في العلاقة مع الصندوق!!

- أظن أنه حتى الآن علاقتنا مع الصندوق تسببت في انفتاح الطريق في علاقاتنا مع الآخرين. لذلك يجب أن تكون العلاقة مع الصندوق جيدة وعلينا أن نحافظ على أن تبقى كذلك.

الصناديق أوقفت التمويل بنفس الأسلوب الذي اتبעה معنا الصندوق. لأنهم يتبعون تقريباً أسلوب مشابه لصندوق النقد الدولي.

ولذلك كانت نظرتنا أننا بعودة العلاقة مع صندوق النقد الدولي نكسب العلاقة مع الصناديق الأخرى، وبنفس القدر تعاملنا مع بنك التنمية الأفريقي يتأثر بالعلاقة مع الصندوق. ولذلك نحاول أن نصل إلى علاقة مع الصندوق مستمرة ودائمة، لضمان علاقة جيدة مع الصناديق الأخرى.

فالعلاقة مع صندوق النقد الدولي مؤشر للعلاقة مع الصناديق الأخرى. وكذلك نفس الأسلوب مع البنك الدولي فنظرة البنك الدولي للاقتصاد مأخوذ من دهاليز الصندوق، مثل عافية الاقتصاد السوداني ومقدراته على السداد ونوعية البرامج الإصلاحية. فالبنك الدولي أيضاً أوقف قروضه للسودان، فآخر قروض كانت قرض خديث البنيات في مشروع المجزرة، وأوقف البنك الدولي تمويل المشروع في نصف الفترة. وكذلك تمويل مشروع طريق الخرطوم - القضارف - كسلا.

هل لصندوق النقد الدولي روشتة جاهزة لكل الاقتصاديات؟

- لا أظن أنه بدرجة كاملة أن للصندوق روشتة جاهزة لإدارة الاقتصاد، فالملاحظ أن هنالك مرونة بما يناسب حالة كل بلد. فهذا الكلام لخد كبير غير صحيح كلياً، صحيح أن هنالك ثوابت يطبقها الصندوق مثل الدفعيات وأسعار الصرف. ولكن عدا ذلك، أظن أن برامج الصندوق متحركة حسب الحالة وحسب النظرة السياسية. لأن البعثة الفنية تحافظ من النقد الموجه لها من المنصب الأمريكي وغيره عند مناقشة التقرير في الجلسات لأنهم موظفون في النهاية.



مقابلة مع ..

الدكتور/ عبد المنعم القوصي:

نائب الأول لمحافظ بنك السودان المركزي السابق

حوار: مجدي البخيت إبراهيم - إدارة السياسات

في الفترات السابقة هو الإنفاق الحكومي الذي فاق المعدلات المطلوبة سيما ولم يكن استخراج النفط قد تم حينها. ولقد ساعد في إنجاز هذا الاستقرار استخراج وتصدير النفط وبناء أرصدة خارجية وجود التناغم والفهم المشترك بين وزارة المالية وبنك السودان مما جعل السياسات الاقتصادية تصدر متناغمة في شقيها النقدي والمالي.

ثانياً: عودة الاقتصاد السوداني لخطيرة التعاملات الخارجية فبعد أن طرد من التعامل مع صندوق النقد الدولي وبالتالي حرمانه من التعامل مع المؤسسات المالية العالمية عاد ثانية بفضل السياسات الاقتصادية الحكيمة والتي قيمتها صندوق النقد الدولي على أساس المعايير التي يتعامل بها الاقتصاد السوداني للتعامل مع المؤسسات المالية العالمية عادت الثقة فيه وضاعف من هذه الثقة ظهور البترول السوداني وتصديره وتكوين أرصدة نقدية خارجية قاربت من الحد المطلوب الذي يجعل الاقتصاد السوداني في بر الأمان في معاملاته الخارجية.

ثالثاً: بناء مبني رئاسة بنك السودان المركزي والفرع الرئيسي هذا الصرح العملاق والذي يمثل

الاسم: د. عبد المنعم محمود محمد القوصي

تاريخ الالتحاق بالبنك:

الفترة الأولى: 1972 - 1974 مفتاح مصلحة البحوث الاقتصادية ببنك السودان.

الفترة الثانية:

- أكتوبر 1999 - فبراير 2000م وكيل بنك السودان.
- فبراير 2000 - أكتوبر 2000م نائب محافظ بنك السودان.
- أكتوبر 2000 - ديسمبر 2005م نائب أول محافظ بنك السودان.

أهم الإنجازات التي حققها البنك إبان فترة عملكم به:

أولاً : الاستقرار الاقتصادي والذي نجم عن التناغم الذي حدث بين السياسة النقدية والسياسة المالية في تلك الفترة. ولقد كان من أهم أسباب التضخم الاقتصادي وعدم إستقرار سعر الصرف

المالية في هذه المسيرة المباركة والتي جاءت لوحدها في ستة مجلدات.

خامساً: إن بنك السودان ظل وما زال يمول ويدعم ويشرف على مشروعات التقنية المصرفية بشكل لا يجد له في كل دول العالم ففي الفترة ما بين 2000 وحتى 2008 كما جاء في تقرير محافظ بنك السودان المركزي بمناسبة اليوم القومي للتقنية المصرفية أنتقل العمل المصرفي بالسودان إلى العالمية، وذلك عن طريق ربط المصارف السودانية بشبكة تضم أكثر من 800 مصرف عالمي تستخدم أحدث تقنيات الاتصال بالإضافة إلى إنشاء شبكة الربط المصرفي وجح السودان في التحول لخدمات الدفع الإلكتروني، حيث تم إنجاز مشروع محول القيود القومي وكانت الصرافات الآلية ونقط البيع، وتم إنجاز مشروع المقاومة الإلكترونية والتي لم تعد خدماتها تنحصر فقط في المصارف بولاية الخرطوم بل تم الانتقال بها إلى الولايات، وتم ربط فروع البنوك بأغلب الولايات بها وهذه تعتبر في حد ذاتها خدمة أفضل للمواطنين من حيث اختصار الوقت والتكاليف. وكخطوة نحو الحكومة الإلكترونية أصدر مجلس الوزراء في جلسته التي انعقدت في بنك السودان المركزي بمناسبة اليوم القومي للتقنية المصرفية عدة قرارات هامة لدعم التقنية المصرفية بالبلاد تمثلت في اعتماد الدفع الإلكتروني كوسيلة لتحصيل الرسوم وسداد المستحقات الحكومية واعتماد نظام المرتبات الإلكترونية، أي عن طريق بطاقات الصراف الآلي. وهذا التطور في نظري تطور خرافي لأن السودان قبل عام 2000م كان في مؤخرة الدول في هذا المجال ولم يأت كل هذا الإنجاز إلا بعزيمة الرجال الذين كانوا وراء هذا العمل الكبير.

سادساً: التطور الكبير الذي شهدته طباعة العملة بالسودان الذي كان نتائجه أن صار للسودان عملة لا تقل في أوصافها عن العملات العالمية من

لمسه حضارية في عاصمة البلاد أصبح معلماً بارزاً لعكس قوة العملة السودانية هذا بالإضافة إلى أنه صار قدوه لكل الاصروح التي جاءت من بعده.. وهذا الصرح بالنسبة للبنك المركزي أوجد بيئه مهمة للعمل وهو لا يقل في روعته وجماله عن معظم البنوك المركزية العالمية الجميلة التي تشرفت برؤيتها بالتأكيد هذه البيئة هيأت للعاملين جواً جعلهم يضاعفون فيه العمل والإنتاج كما ساعد في إدخال التقنية الحديثة التي تتطلب هذا النوع من البناء والتكييف.

رابعاً: توثيق خبرة ومسيرة السودان في مجال الإقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية وكلنا يعلم أن السودان هو الدولة الوحيدة التي قطعت شوطاً كبيراً في هذا المضمار وهي الدولة الوحيدة التي خررت من الربا في كل معاملاتها المصرفية وهي الدولة الوحيدة التي يدير فيها البنك المركزي السيولة بغير سعر الفائدة مما جعل السودان قبله لكل الدول التي تريد أن تسلاك هذا الطريق. ومن هنا جاءت الفكرة التي تبناها بنك السودان المركزي والبنك الإسلامي للتنمية بجده بتوثيق هذا التراث وتشرفت برئاسة اللجنة التي قامت بهذا العمل عندما كنت نائباً أولاً للمحافظ وأستمر العمل في ذلك أربعة سنوات كانت حصيلتها ستة عشر مجلداً في المجالات المختلفة واعتبر ذلك تراثاً عالمياً ينبغي أن يطلع عليه العاملون في هذا المجال بكل لغاتهم وقد شمل التوثيق مخطط الوثائق الخاصة بالإجراءات والتعاميم والقوانين التي صاحبت التجربة ومخطط الرقابة والإشراف المصرفي ومخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية ومخطط النظام المالي فيما يتصل بالإسلامة وأثرها على النظام المالي ومخطط المؤسسات المالية هذا بالإضافة لتوثيق كل الفتاوى التي صدرت من الهيئة العليا للرقابة الشرعية للمؤسسات

وقد قامت وزارة المالية وبنك السودان بجهد كبير في تحقيق هذا التطور. وهذه الأوراق تمثل صكوك حكومية قائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية (CMC'S) كشهادات مشاركة البنك المركزي والتي صدرت عام 1998 وكان الهدف منها إدارة السيولة في القطاع المصرفي عن طريق السوق المفتوحة وهي شهادات متوسطة الأجل مقابل أصول ملوكية لوزارة المالية وبنك السودان المركزي في أصول البنوك التجارية الحكومية وقد انتهت تقريراً بخصخصة البنوك الحكومية وشهادات المشاركة الحكومية (GMC'S) والتي بدأت في الصدور عام 1999 وهي صكوك إسلامية تقوم على أساس الدين العام والهدف منها إدارة السيولة على المستوى القومي عن طريق السوق المفتوحة وتغطية عجز الموازنة بإدارة توفر موارد مالية ضخمة وهي شهادات قصيرة الأجل (عام واحد) تصدرها وزارة المالية يقوم العلاقة التعاقدية منها بين وزارة المالية والمستثمرين على عقد المشاركة. وتقوم فكرة هذه الصكوك على تصكيك الحكومة بنسبة من ملكيتها في أصول بعض الشركات الرابحة وبيعها في شكل شهادات على أن تؤول نسبة الأرباح للأصول المباعة لحملة الشهادات وهذه الشهادات مدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

وشهادات الاستثمار الحكومية (GIC'S) والتي صدرت عام 2003 وهي صكوك إسلامية تقوم على أساس الدين العام الهدف منه إدارة السيولة على المستوى القومي عن طريق السوق المفتوحة وتوفير تمويل للمشاريع التنموية الحكومية وتوفير الأدخار القومي والإقليمي وتشجيع الاستثمار وتحفيض الضغوط التضخمية عن طريق إيجاد أصول رأسمالية جديدة وهذه الصكوك متوسطة الأجل مدتها من 6-2 سنوات تصدرها وزارة المالية مقابل مجموعة من العقودات تشمل الإيجارة والسلم

حيث الجودة. وذلك بفضل استيراد أحسن التقنيات في هذا المجال بالإضافة لإنشاء مركز تصنيف العملة وإبادة التالفة منها كجزء من خاص العملة النظيفة الذي يطبقه بنك السودان المركزي والذي أستورد له الماكينات الخاصة به. هذا بالإضافة إلى المبالغ الضخمة التي وفرها بنك السودان بالطباعة محلياً والآن خيار المصنع يقبل طلبات خارجية لطباعة عملات بعض الدول. وأرجو ان أشيد هنا بالدكتور العالى المهندس حسن عمر عبدالرحمن الذى كان وراء هذا العمل الكبير بفكره الثاقب وعمله الثر ومن ورائه تلك النخبة التى تعمل في صمت لرفعه هذا البلد.

أمنية كنتم تريدون أن يحققها البنك المركزي.
المراحلة الثانية من توثيق خبرة السودان في الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية هي ترجمة التراث الذي تم توثيقه إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية حتى تستطيع الدول التي تتحدث بهذه اللغات الإطلاع في ذلك فأمنيتى ان أرى ذلك قريباً يتحقق ونكون بذلك قد أكملنا مشوار التوثيق وجعلناه في متناول كل المسلمين الحاديين على تطبيق النظام الإسلامي في الاقتصاد.

شهد بنك السودان المركزي خلال السنوات الأخيرة العديد من التطورات المتلاحقة في شتى المجالات. ما هي انطباعاتكم عن تلك التطورات وما نتج عنها؟

لعل أهم التطورات التي شهدتها بنك السودان المركزي هو تطور نوعي أفرزته التحديات التي واجهت البنك بتطبيقه للنظام الإسلامي هذا التطور جلى في ظهور الأجيال المختلفة من الأوراق المالية كأداة لإدارة السيولة في الاقتصاد وتغطية عجز الموازنة مما ساعد الدولة كثيراً في تمويل كثير من المشاريع التنموية من موارد غير تضخمية.

تعنى خمسين عاماً من الإنجازات والخبرات المتراكمة والتدريب المستمر الذي لم يحظ به مؤسسة من مؤسسات الدولة حتى صار العاملون ببنك السودان المركزي هم حقيقة الذين يسهرون في التطور الاقتصادي بالبلاد. ودليل على ذلك إن بنك السودان المركزي هو المؤسسة الوحيدة في البلاد التي حافظت على كواهرها من البحث على فرص عمل أخرى داخل وخارج السودان مما يعني أن البنك حافظ بذلك على تراثه وخبراته في شخص العاملين به والذين لا يبدلون انتماهم لمؤسساتهم العملاقة بأي انتماء آخر ويتمى كل فرد فيه لحظة وصوله للسن المعاشرة أن لو استدار الزمان حتى يجد فرصه أخرى لمواصلة ارتباطه بالبنك وما ذلك إلا لأن التي يوفرها البنك للعاملين في كل المجالات قل ما تجدها في أي مؤسسة أخرى.

نصيحة يمكن تقديمها للأجيال المصرفية المعاصرة.

نصيحتي أولاً للأجيال بنك السودان المركزي المعاصرة بالمحافظة على صرحهم العملاق لانه يمثل تاريخهم وحاضرهم ومستقبلهم ويحافظوا على المستوى الرفيع الذي يعيش مجتمع بنك السودان المركزي في علاقاته العملية الرسمية التي تقوم على المؤسسيّة الموروثة من عهد الاستعمار وعلاقاته الاجتماعية. ويمكن ملاحظة ذلك بالمقارنة مع المؤسسات الحكومية الأخرى.

أما نصيحتي للأجيال المصرفية الأخرى هي المحافظة على التراث المالي المركزي لإسلامي والذي هيأه الله لهم فقد أكرمه الله بتطهير العاملات من الربا وبالتالي من اللعنة والطرد من رحمة الله. فقد جاء في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم إن كاتب الربا ملعون. لذلك فالشكر لله كثيراً إن جعل الرواتب دخلاً حلالاً والعمل عباده فللله الفضل والمنة.

والربحية والاستصناع. وتقوم العلاقة التعاقدية منها بين حملة السكوك وشركة السودان للخدمات المالية على أساس عقد المضاربة المقيدة وتقوم العلاقة التعاقدية بين شركة السودان للخدمات المالية ووزارة المالية على أساس مجموعة التعاقدات المذكورة سابقاً. وتتحدد الإيرادات على أساس ثابت من الإيجار في عقد الإيجارة زائداً الدخل من بيع الربحية والاستصناع وهي تتراوح من (16-18%) في السنة توزع كل ثلاثة أشهر أو ستة أشهر وتتابع هذه الشهادات إبتداءً على نظام المزيد.

وأخيراً شهادات إيجارة البنك المركزي (شهاب) (CIC'S) والتي صدرت عام 2005 وتستخدم هذه الشهادات بواسطة بنك السودان المركزي لإدارة السيولة وهي صكوك طويلة الأجل مدتها عشرة سنوات يصدرها بنك السودان المركزي مقابل تصكيك مبني رئاسة البنك عن طريق شركة السودان للخدمات المالية. وتتحدد وتتكيف العلاقة فيها بين البنوك التجارية التي تشتري هذه الشهادات (رب المال) وشركة السودان للخدمات المالية على أساس عقد المضاربة المقيدة. وتتكيف العلاقة بين شركة السودان للخدمات المالية وبنك السودان المركزي على أساس عقد شراء وعقد الإيجارة وعقد البيع. ويتحدد الإيراد بنسبة ثابتة 12% كإيجار في عقد الإيجارة.

هذه الشهادات مثلت فتحاً كبيراً في مسيرة النظام المالي الإسلامي بالسودان وثبتت قدرة العقول السودانية في الابتكار ولم تعد فكرة هذه الشهادات الآن خاصة بالسودان فقد اقتبسها كثير من الدول حتى التي تعامل بالنظام التقليدي في توفير موارد حقيقة غير تضخمي.

ماذا تعني لكم مرور 50 عاماً على إنشاء بنك السودان المركزي؟

مقابلة مع ..



السيد/ الفاتح زين العابدين: نائب محافظ بنك السودان المركزي السابق

حوار: مصطفى إبراهيم عبد النبي - إدارة السياسات

الأخرى للقطاع الخاص. ومثل الإيجاز في المقدرة على الحصول على تسهيلات مصرافية للبنك المركزي بضمان عقود الصادر للقطن والصمغ. ورغم الصعوبات التي واجهها المواطن إلا أن البنك تمكن من توفير الاحتياجات الأساسية من مواد بترولية، أدوية والمدخلات الزراعية بالإضافة إلى الاحتياجات الحكومية الأخرى. وقد لا تذكر الأجيال الحديثة هذه الظروف الصعبة إلا أن الواجب علينا أن نثبت لتلك النخبة من مسئولي البنك مجدهم الكبير والمقدرة لتجاوز تلك الظروف الصعبة.

أما المرحلة الثانية (مرحلة ما بعد تصدير البترول) فقد سبقتها سياسات التحرير الاقتصادي والتي أحدثت تطوراً كبيراً في هيكل الاقتصاد السوداني مما استتبع بالضرورة تغييرات كبيرة في السياسات النقدية والرقابية للبنك المركزي لتواءم مع متطلبات المرحلة التي اتسمت بتغيير كبير في السياسات الاقتصادية والمالية للدولة.

تميزت هذه الفترة بوفرة نسبية في النقد الأجنبي نتيجة لتدفق حصيلة صادرات البترول مما أزال الضغوط التي كان يواجهها البنك في الفترة الأولى وارتفاع الاحتياطيخارجي للبنك.

شهدت هذه الفترة إيجازات كبيرة تمثلت في أسلمة النظام المغربي. إعادة هيكلة المصارف. البدء في

الاسم: الفاتح زين العابدين محمد
تاريخ الالتحاق بالبنك: أبريل 1967 م
الإدارات والمواقع:

- البحوث الاقتصادية والإحصاء
- إدارة العلاقات الخارجية - نائب المدير العام
- الإدارة العامة للعمليات الخارجية - مدير عام
- الإدارة العامة للعمليات المصرفية - مدير عام
- الإدارة العامة للإصدار والتمويل - مدير عام
- الإدارة العامة للفرع الرئيسي - مدير عام
- نائب المحافظ - أكتوبر 2000 إلى نهاية 2005
- (مشرف على إدارات الرقابة المصرفية، البحوث، القانونية، التقنية المصرفية).

أهم الإيجازات التي حققها البنك إبان فترة عملكم به:

ولمعرفة الإيجازات يمكن تقسيم الفترة إلى فترتين وهما ما قبل تصدير البترول وما بعده.

تميزت الفترة الأولى بالشح الشديد في النقد الأجنبي مع ازدياد الطلب عليه لمقابلة الاحتياجات العيشية للمواطن والاحتياجات الرئيسية للدولة. في هذه الفترة كان الإيجاز الأكبر هو قدرة المسؤولين في البنك على مقابلة هذه الاحتياجات من المصادر المحدودةتمثلة في حصيلة صادرات سلعتي القطن والصمغ العربي (قطاع عام) وبعض الصادرات الزراعية

العظيمة والمقدرة التي قام بها البنك المركزي في هذا المجال إلا أن التجاوب من جانب الشركاء الآخرين (البنوك) لم يكن بحجم التوقعات أو الجهد المبذول من البنك المركزي وقد يكمّن السبب في طبيعة هذه المؤسسات، عدم مقدرة بعض إدارات البنك على اتخاذ مواقف حاسمة لمعالجة الخلل، عدم التدريب الكافي للموظفين المنوط بهم تنفيذ العمليات والصيغ المختلفة وعوامل أخرى تتصل بالطبيعة التسامحية للشعب السوداني. كل هذه العوامل يمكن التغلب عليها بالمزيد من الضبط والمحاسبة على التجاوزات وزيادة جرعات التدريب... الخ. أما التطور الأخير فقد نتج عن اتفاقية نيفاشا للعام 2005 والتي أدت إلى خلق نظامين مصرفيين إسلاميين في الشمال وتقليدي في الجنوب، وتعليقى على ذلك أن هذا النظام المزدوج غير مسبوق في العالم في دولة واحدة ونأمل أن يتم تجاوزه بعمل النظامين معاً في الشمال والجنوب.

ماذا تعني لكم مرور 50 عاماً على إنشاء بنك السودان المركزي؟

فترة الـ50 عاماً على إنشاء البنك المركزي هي بالطبع فترة قصيرة في تاريخ التطور مثل هذه المؤسسات ولكننا نتطلع مستقبلاً واعد مليء بالإيجازات الكبيرة وأقول بكل ثقة أن البنك قد أدى دوره في ظل ظروف اقتصادية صعبة أحاطت بالبلاد كما شهدت الفترات الأخيرة إيجازات لم تتقاصر عن مستوى الطموحات في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقد.

نصيحة يمكن تقديمها للأجيال المصرفية المعاصرة.

1/ مواكبة التطورات العالمية في مجال العمل المالي.

2/ العمل على الاستفادة من أدوات البحث التي وفرتها التطورات الهائلة في التقنية المصرفية وذلك في مجالات البحث.

3/ ابتكار الوسائل التي تخدم أهداف المؤسسة وخاصة في مجالات الصيرفة الإسلامية لإيجاد صيغ جديدة تلبي كل احتياجات القطاعات المختلفة في المجتمع.

4/ العمل بصدق وإخلاص وجرد لرفعه المؤسسات المصرفية ومراعاة الأهداف السامية لخدمة الوطن والمواطنين.

تطبيق المعايير الرقابية مواكبة للتطورات العالمية في هذا المجال.

أمنية كنتم تريدون أن يتحققها البنك المركزي
الأمني كثيرة ومتعددة وأهمها أن ينجح البنك المركزي في تحقيق أهداف الخطة الخمسية التي تنتهي في 2011 وأن تتم المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي وتحسين كفاءة النظام المالي وذلك بإتباع أحد النظم الرقابية والتكنولوجية وأن تفعل السياسات ذات البعد الاجتماعي لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع. وأخيراً أتمنى أن نرى نظام مالي موحد في بلد موحد.

شهد بنك السودان المركزي خلال السنوات الأخيرة
العديد من التطورات المتلاحقة في شتى المجالات. ما هي انطباعاتكم عن تلك التطورات وما نتج عنها؟ في هذا المجال سأكتفي باثنين وهما في تطورات التقنية المصرفية وتطورات الرقابة المصرفية.

بالنسبة للتقنية المصرفية فقد شهدت السنوات الأخيرة تطبيق دراسة آفاق التقنية (Technology Horizons) في النظام المالي وقد كان الغرض من المشروع إدخال التقنية الحديثة لتوفير خدمة مصرفية ذات كفاءة عالية وإحكام الرقابة المصرفية، وذلك عن طريق المعلومات الدقيقة في التوقيت المناسب. وقد تم ذلك بالفعل في مجالات عدة منها إدخال المقاومة الإلكترونية التي اقتصرت فترة التقاضي من ثمانية وأربعين ساعة إلى ساعة واحدة تقريباً وكذلك إدخال نظام الصرافات الآلية ATMs التي وفرت كثيراً من الوقت والجهد هذا بالإضافة إلى الاستخدامات للتقنية في مجالات إدارة النقد الأجنبي، الرقابة المصرفية والحسابات. أما الإيجاز المتوقع والذي سيحدث نقلة كبيرة فهو إدخال نظام التسويات الإجمالية الآلية RTGs.

بالنسبة للرقابة المصرفية فقد تمثلت الظرفية والإيجاز في البدء في تنفيذ المتطلبات والممارسات العالمية المتفق عليها مثل متطلبات لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) والتي تختص بالضبط المؤسسي، تقوية المراكز المالية للمصارف، تطبيق المعايير الدولية لإزالة المخاطر وكفاءة رأس المال. انطباعي عن هذا التطور الأخير أنه ورغمماً عن المجهودات

أول مجلس إدارة
لبنك السودان المركزي

1/ السيد/ مأمون بحيري - المحافظ

ورئيس المجلس

2/ السيد/ السيد الفيل - نائب المحافظ

3/ السيد/ حمزة ميرغني حمزة

4/ السيد/ الفريق. أحمد محمد

5/ السيد/ عوض ساتي

6/ السيد/ د. إبراهيم أثيس

7/ السيد/ صالح عثمان صالح



مأمون احمد عبد الوهاب بحيري

1963/11/13 - 1959/12/1

أول محافظ لبنك السودان المركزي

- والتعمير وصندوق النقد الدولي ومؤسسة التمويل الدولية
 - 1963 - 1964. أبيدجان ، ساحل العاج 1964 - 1970 . رئيس مجلس أمناء صندوق الجنوب 1972 -- 1974.
 - رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية في مجلس الشعب القومي 1974 - 1975 .
 - وزير المالية والاقتصاد الوطني يناير عام 1975 .
 - وزير المالية والتخطيط الاقتصادي والاقتصاد الوطني فبراير 1976 .
 - المستشار الاقتصادي لنائب الرئيس ورئيس الوزراء . وبالإضافة إلى ذلك عملت لعدة سنوات رئيساً للاتي: بنك التنمية الإسلامية التعاوني
 - البنك السوداني الفرنسي
 - شركة النيلين للتأمين
 - الخطوط البحرية السودانية.
- الأنشطة الأخرى:
 - عضو المجلس البلدي في الخرطوم 1957 - 1963 .
 - عضو مجلس جامعة الخرطوم 1952 - 1963 .
 - عضو المجلس الاستشاري للخدمة المدنية التابعة للأمم المتحدة . 1960 - 1962 .
 - رئيس لمؤتمر الخبراء لمثلي 33 بلداً أفريقياً الذي عقد في الخرطوم في 1963 والذي سبق مؤتمر وزراء المالية الأفارقة حيث تم التوقيع على اتفاق البنك الأفريقي للتنمية.
 - قاد العديد من الوفود الخارجية لعقد اتفاقيات اقتصادية ومالية وقروض والاتفاقيات التجارية مع المؤسسات الدولية.
 - كان رئيساً لمجلس إدارة جامعة الجزيرة.

- مأمون احمد عبد الوهاب بحيري
 - البلاد أم روابة أكتوبر 1925
 - المراحل التعليمية: الأولية والوسطى بمدينة ودمدني.
 - كلية فيكتوريا بالإسكندرية وكلية برايسنوس أكسفورد . حصل على درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) الاقتصاد والسياسة والفلسفة 1949 .
 - مجالات العمل:
 - مفتش مالي 1950 - 1952 .
 - كبير المفتشين الماليين 1952 - 1954 .
 - أمين عام مشترك وزارة المالية والاقتصاد 1954 - 1956 .
 - نائب وكيل وزارة المالية لشؤون التمويل الخارجي والتنمية 1956 - 1958 .
 - رئيس وممثل وزير المالية والاقتصاد في المجالس التالية:
 - مجلس إدارة مشروع القاش
 - مجلس إدارة لجنة سياسات مشروع طوكر 1953 - 57
 - مجلس إدارة مشاريع الاستوائية
 - مجلس كهرباء وانارة مدينة ودمدني
 - مجلس بنك الائتمان الزراعي السوداني 1958 - 1959 .
 - رئيس لجنة الفنية للتخطيط الوطني 1961 - 1963 .
 - رئيس لجنة العملة الوطنية 1958-1956 .
 - المحافظ المنائب للسودان في صندوق النقد الدولي 1957 - 1963 .
 - وزير المالية والاقتصاد 1964-1963 .
 - محافظ وممثل السودان لدى البنك الدولي للإنشاء

مجلس إدارة بنك السودان المركزي



السيد/ عبد الله مالوك آننج
نائب المحافظ رئيس بنك جنوب السودان
عضو المجلس



السيد/ فضيل إبراهيم
عضو المجلس



السيد/ أندرو ملك مادوت
عضو المجلس



السيد/ بدر الدين محمود عباس
نائب المحافظ - عضو المجلس



السيد/ د. صارف محمد حسن
محافظ بنك السودان المركزي - رئيس المجلس



السيد/ أ.د. محمد تاج حامد
عضو المجلس



السيدة/ أ.د. عواطف يوسف
عضو المجلس



السيد/ سadiq Ibrahim Emdi El-Sayed
عضو المجلس



السيد/ أ.د. إبراهيم عبد المعتمد صباحي
عضو المجلس

الدكتور/ صابر محمد حسن

محافظ بنك السودان المركزي



نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية 1978

* دكتوراه في الاقتصاد - تمويل التجارة والتنمية
جامعة سيراكيوز، سيراكيوز، نيويورك، 1982.

الخبرات :

* مفتش مالي قسم الصادر - إدارة مراقبة النقد -
بنك السودان، 1968 - 1971.

* نائب رئيس قسم الصادر، إدارة مراقبة النقد
بنك السودان، 1972 - 1976.

* مساعد تدريس، قسم الاقتصاد، جامعة
سيراكيوز، نيويورك، 1978 - 1981.

* محاضر غير متفرغ، جامعة أم درمان الإسلامية،
قسم الاقتصاد، أم درمان، 1982 - 1983.

* محاضر غير متفرغ، معهد المصارف، الخرطوم،
1982 - 1983.

* محاضر غير متفرغ، جامعة الخرطوم، قسم
الاقتصاد، 1992 - 1993.

* أعمال استشارية تشمل التحليل المالي وتقدير
المشاريع، 1982 - 1983.

* مستشار بكتب المدير التنفيذي لصندوق النقد
الدولي، واشنطن العاصمة الولايات المتحدة
الأمريكية 1983 - 1990.

الاسم: د. صابر محمد حسن

الوظيفة: رئيس مجلس الإدارة ومحافظ بنك
السودان المركزي

العنوان: الخرطوم، السودان ص. ب. 313
مكان وتاريخ الميلاد: مدينة دنلا، السودان، يناير
1945

المراحل التعليمية:

* الأولية: مدرسة أربى الأولية (دنلا) 1952-1956

* الوسطى: مدرسة القولد الوسطى - 1956 - 1960

* العليا: مدرسة وادي سيدنا الثانوية 1960 - 1964

* الجامعة: جامعة الخرطوم كلية الاقتصاد -
السودان 1964-1968

المؤهلات الأكademية :

* بكالوريوس الاقتصاد، جامعة الخرطوم، الخرطوم،
السودان عام 1968

* دبلوم خاص في القانون التجاري، جامعة الخرطوم،
الخرطوم، 1974.

* ماجستير الاقتصاد جامعة سيراكيوز - سيراكيوز

- لم تنشر. 1970.
- * استقرار الصادرات وأثره على النمو الاقتصادي في البلدان النامية خريطة السودان. 1950 - 1980 . أطروحة دكتوراه، جامعة سيراكيوز، نيويورك 1982
 - * عرض النقود ومعدل التضخم في السودان. 1970 - 1981، (تأليف مشترك) قسم البحوث الاقتصادية، بنك السودان، الخرطوم. 1983.
 - * مشكلة ديون البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل، الأزمة الراهنة وآفاق المستقبل، ورقة غير منشورة ديسمبر 1986.
 - * دور صندوق النقد الدولي في التكيف مع النمو، إنتاج مشترك للفريق العامل المعين من قبل مجموعة الـ 24 يونيو 1987.
 - * خريطة السودان في مجال إدارة السياسة النقدية في إطار النظام المالي الإسلامي - السودان 2004
 - * تقييم محاولات إصلاح الجهاز المالي ودوره في تمويل التنمية - السودان 2004
 - * إصدارات في قوانين المصارف الإسلامية (خريطة السودان)

الأنشطة الطوعية والاجتماعية والدينية :

- * الأمين العام للجمعية الإسلامية لشمال نيويورك، نيويورك. 1978.
- * رئيس مسجد دار الهجرة، واشنطن العاصمة 1985-1986.
- * عضو مجلس إدارة الهيئة الإسلامية لأمريكا الشمالية. 1986.

اللغات:

العربية والإنجليزية

- * رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمجموعة بنك الخرطوم، السودان 1990-1993
- * المحافظ ورئيس مجلس الإدارة، بنك السودان، الخرطوم، السودان، مارس 1993 - أبريل 1996.
- * وزير الدولة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني، السودان، مايو، 1996 - مارس 1998.

مناصب إدارية حالية:

- * رئيس مجلس الإدارة ومحافظ بنك السودان المركزي منذ مارس 1998 حتى الآن
- * رئيس مجلس إدارة شركة السودان لطبع العملة - السودان
- * نائب رئيس مجلس الإدارة - سوق الخرطوم للأوراق المالية
- * نائب رئيس وعضو مجلس إدارة مصرف الساحل والصحراء للتجارة والتنمية (مؤسسة إقليمية)
- * عضو ونائب رئيس مجلس الأمانة الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
- * عضو مجلس الإدارة، شركة سكر كنانة (مؤسسة استثمارية إقليمية)
- * عضو مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية السودانية
- * عضو مجلس إدارة مجلس الخدمات المالية الإسلامية

جوائز وتقديرات عالمية:

- * الشخصية المصرفية العربية لعام 1998

أوسمة رسمية:

- * خمئة الافخار من رئاسة الجمهورية - السودان 2004

بحوث ودراسات:

- * الزكاة وأثرها على الوعاء الضريبي، ورقة بحث